الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم: علم الاجتماع

التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين

دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة 8 ماي 1945- قالمة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطلبة:
- أشرف الدين موادنة
- آية بن قيراط

إشراف الأستاذة:
أ.د/ ليليا بن صويلح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
بلعادي ابراهيم	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
ليليا بن صويلح	أستاذ تعليم عالي	مؤطرا
بخوش لامية	أستاذ محاضر ب	عضوا

السنة الجامعية: 2022-2023م

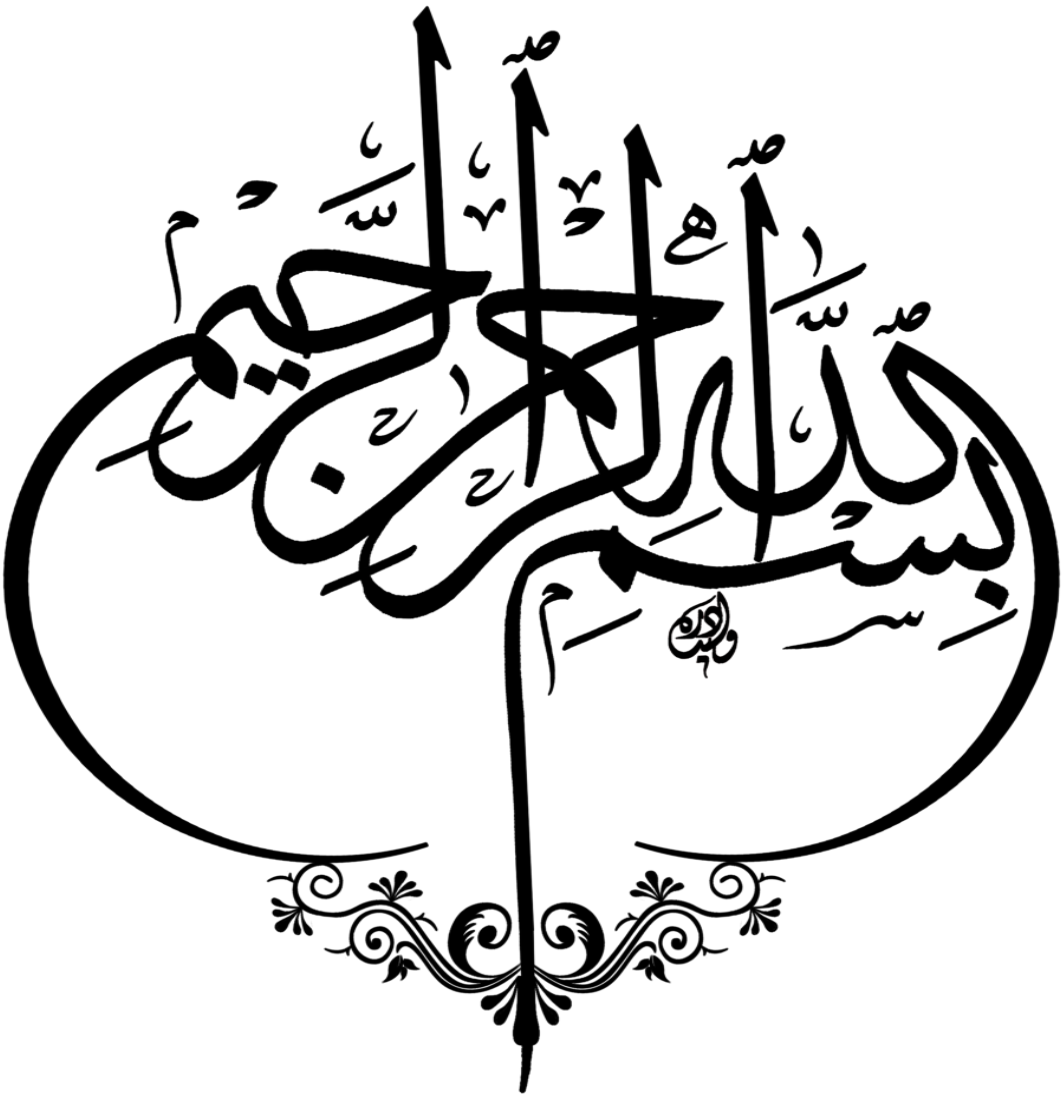
بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم والحمد لله رب العالمين الذي وفقنا للوصول لهذه المرحلة وإنجاز هذه الدراسة.

كذلك نقدم أسمى كلمات الشكر والامتنان والمحبة إلى من كانت قدوة لنا في مسيرتنا الجامعية، وقد مدتنا بجميع التوجيهات والنصائح اللازمة ولم تبخل علينا يوما بجهد ومعلومة، التي كان لنا شرف أن تكون مشرفة علينا وعلى دراستنا هذه، الأستاذة الدكتورة **" بن صويلح ليليا ".**

نتقدم كذلك بالشكر لأساتذة لجنة المناقشة لإشرافهم على مناقشة هذا العمل، بالإضافة إلى ذلك نقدم جزيل الشكر لجميع أساتذة علم الاجتماع.

وأخيرا نشكر جميع من قدم لنا يد العون والمساعدة في هذا العمل من دار المقاولاتية، عمادة العلوم الإنسانية والاجتماعية بصدر رحب سواء بمعلومة أو نصيحة.

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد والعمل
إلى الوالدين الكرام حفظهما الله

إلى من كانوا سندا لي إخوتي
وأخواتي

إلى كل أصدقائي وزملائي

إلى كل من ساعدني لإتمام
هذا العمل المتواضع من قريب
أو من بعيد.

موادنة أشرف الدين

الإهداء

أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه لي في إعداد هذه الدراسة، فألفه شكر وحمد لك يا رب العالمين.

أما بعد فأهدي عملي هذا إلى من كان سندا لي وشجعني، وأشعل أصابعه العشرة من أجل أن أكون اليوم هنا " **أبي العزيز** ".

إلى من سهرت الليالي وتعبت من أجل تعليمنا وضحت بعمرها في سبيل نجاحنا، نبع الحنان " **أمي الغالية** ".

إلى أخواتي تاج راسي " **عبد الصمد، عبد الرحمان، عبد الكريم** " الذين دعموني وشجعوني وكانوا دوما سندا لي.

إلى جميع أهلي وأقاربي ممن قدم لي كلمة دعم وتشجيع يطيب بها الخاطر.

إلى من شاركني هذا العمل وسهر الليالي لإتمامه وإنجازه، زميلي في المذكرة " **أشرف** ".

إلى صديقاتي العزيزات اللاتي تشاركت معهم أيامي في هذه الجامعة، بحلوها ومرها، إلى جميع زميلاتي وزملائي الذين كانوا عونا لي عند الحاجة وإلى كل من رفع يده إلى السماء ودعا ربه أن يوفقني في مواصلة دربي.

بن قيراط آية

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص	
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
تمهيد	4
أولا : الإشكالية	5
ثانيا: فرضيات الدراسة	7
ثالثا: أهداف الدراسة	7
رابعا: أهمية الدراسة	8
خامسا: مفاهيم الدراسة	9
سادسا : الدراسات السابقة	12
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: التكوين الجامعي	
تمهيد:	24
المبحث الأول : مدخل عام للتكوين الجامعي	25
أولا : مفهوم وأهمية التكوين الجامعي	25
ثانيا: أهمية وأنماط التكوين الجامعي	27
ثالثا : عناصر ووظائف التكوين الجامعي	31
رابعا: أسس ووسائل التكوين الجامعي	38
المبحث الثاني : التكوين الجامعي في الجزائر	43
أولا : التطور التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر	43
ثانيا : التكوين الجامعي في الجزائر	45

ثالثا : نظام التعليم العالي ل.م.د في الجزائر وأهدافه	46
رابعا : المقاربات النظرية المفسرة للتكوين الجامعي	48
خلاصة الفصل:	53
الفصل الثالث : الجامعة ودورها في تنمية الفكر المقاولاتي	
- تمهيد	56
المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية	56
أولا: ماهية المقاولاتية	56
ثانيا: محددات توجه الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي	64
ثالثا: الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي	73
المبحث الثاني: أليات دعم التوجه المقاولاتي في الوسط الجامعي	78
أولا: التعليم المقاولاتي	78
ثانيا: دار المقاولاتية	82
ثالثا : حاضنات الأعمال	85
رابعا: التجارب الرائدة في مجال العلاقة بين الجامعة و المقاولاتية	91
خلاصة الفصل	96
الفصل الرابع : الجانب المنهجي والميداني للدراسة	
تمهيد	98
المبحث الأول: مجالات الدراسة الميدانية والمعالجة الميدانية	99
أولا : مجالات الدراسة الميدانية	99
1- المجال المكاني	101
2- المجال البشري	102
3- المجال الزمني	103
ثانيا : الإجراءات المنهجية للدراسة	103
1- منهج الدراسة	104
2- عينة الدراسة	105
3- أدوات جمع البيانات	108
المبحث الثاني : عرض البيانات وتحليل النتائج	108
أولا : تحليل وتفسير البيانات	108
ثانيا : مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	135

ثالثا : التوصيات والإقتراحات	139
خلاصة الفصل	141
خاتمة	143
قائمة المراجع	145
الملاحق	163

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يوضح خصائص أفراد العينة وفق متغير الجنس	108
02	جدول يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير السن	108
03	جدول يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص	109
04	جدول يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير المستوى الجامعي	110
05	جدول يوضح مدى معرفة الطلبة بوجود دار المقاولاتية في الجامعة	111
06	جدول يوضح موقف الطلبة من حضور نشاطات دار المقاولاتية	112
07	جدول يوضح دور دار المقاولاتية في نشر الفكر المقاولاتي في الجامعة	113
08	جدول يوضح دعم ومرافقة دار المقاولاتية لأفكار الطلبة على أرض الواقع	114
09	جدول يوضح اكتشاف دار المقاولاتية للأفكار الإبداعية للطلبة وتطويرها	115
10	جدول يوضح رؤية الطلبة لمشاريع ناجحة احتضنتها دار المقاولاتية	116
11	جدول يوضح سعي دار المقاولاتية لربط الطلبة بسوق العمل	117
12	جدول يوضح دور هيئات الدعم والمرافقة في الرفع من الثقافة المقاولاتية	118
13	جدول يوضح تماشي التكوين الجامعي مع المتغيرات الخارجية	119
14	جدول يوضح تدريس المقاولاتية كمقياس يساعد على نشر الفكر المقاولاتي	120
15	جدول يوضح الوعي المقاولاتي لدى الطلبة حسب التخصص جامعي	121
16	جدول يوضح البرامج البيداغوجية في توجيه الطلبة نحو المقاولاتية	122
17	جدول يوضح حتمية التعليم المقاولاتي كضرورة يفرضها العصر الحالي	123
18	جدول يوضح دور المحاضرات والندوات في زيادة الوعي المقاولاتي للطلبة	124
19	جدول يوضح تماشي محتوى البرامج البيداغوجية مع متطلبات سوق العمل	125
20	جدول يوضح رغبة الطلبة في التعرف على ماهية المقاولاتية	126
21	جدول يوضح إسهام المقررات الدراسية في بلورة أفكار الطالب نحو إنشاء مشروعه الخاص	127
22	جدول يوضح تقييم الطلبة لإنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي	128

23	جدول يوضح قدرة الطالب على الإبداع المقاولاتي	129
24	جدول يوضح قدرة الطالب على تحمل المسؤولية عند إنشاء مشروع صغير	130
25	جدول يوضح الصعوبات التي تواجه الطلبة عند إنشاء مشروع صغير	130
26	جدول يوضح تفضيل الطلبة للوظيفة الحكومية أو إنشاء مشروع صغير	132
27	جدول يوضح معرفة الطلبة لخطوات إنشاء مشروع صغير	133
28	جدول يوضح تطور التوجه المقاولاتي للطلبة في ظل توفر المحيط المناسب لذلك	134

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنماط التكوين الجامعي	31
02	وظائف التكوين الجامعي	38
03	نموذج السلوك المخطط (Azjen)	74
04	نموذج نظرية السلوك العقلاني	76
05	نموذج السلوك المخطط ما بين الأشخاص لـ Triandis	77
06	أهمية حاضنات الأعمال	89
07	توزيع مجموع التخصصات بفرع العلوم الاجتماعية	101

ملخص الدراسة:

اهتمت هذه الدراسة بمعالجة موضوع التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعين بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة–.

تهدف دراستنا هذه لمعرفة مدى تأثير التكوين الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، وتسليط الضوء على أهم الإستراتيجيات والآليات التي تعتمد عليها الجامعة في الوقت الراهن لتعزيز التوجه المقاولاتي.

حيث تم إجراء الدراسة على عينة من طلبة السنة الثانية ماستر بفرع العلوم الاجتماعية، وطلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمجمع الجامعي سويداني بوجمعة، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة–، والتي قدرت ب 92 مفردة، حيث تم اختيار هذه العينة بطريقة قصدية (العمدية).

وقد استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي معتمدين في جمع البيانات على أداة الملاحظة واستمارة الاستبيان.

حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

– يأثر التكوين الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، من خلال ما يقدمه من معلومات ومعارف وهذا رغم نقص بعض الإمكانيات التي تتماشى وسوق العمل.

– تعتبر دار المقاولاتية، التعليم الجامعي، المحاضرات والندوات العلمية، أهم الآليات التي تعتمد عليها الجامعة في توجيه قرار الطالب نحو النشاط المقاولاتي.

– يمتلك الطلبة الرغبة في التعرف أكثر على مجال المقاولاتية واكتساب المعلومات والمعارف التي تدعم توجههم نحو النشاط المقاولاتي وإنشاء مشاريعهم الخاصة.

الكلمات المفتاحية :

التكوين الجامعي، الجامعة، الطالب الجامعي، المقاولاتية، دار المقاولاتية، التوجه المقاولاتي.

study Summary :

This study dealt with the issue of university training and its impact on the entrepreneur orientation of University students, at the University 08 May 1945 – Guelma.

our study aims to find out the extent of the impact of University training on the entrepreneurial orientation of University students, and to highlight the most important strategies and mechanisms, that the University relies on to the present time, to enhance the entrepreneurial orientation.

where the study was conducted on a sample second-year master students in the branch of social sciences, and doctoral students at the Faculty of Humanities and Social Sciences, at the University Complex Souidani Boujemaa, University 08 May 1945 - Guelma, which was estimated at 92 items, where this sample was chosen intentionally (intentional).

in our relying study, we used the descriptive method, on data collection on the observation tool and the questionnaire form.

where the study reached a number of results, the most important of which are :

- University training affects the entrepreneurial orientation of University students, though the information and knowledge it provides, despite the lack of some capabilities that are in line with the labor market.
- The House of Entrepreneurship, Entrepreneurial Education, lectures and scientific seminars are The most important mechanisms on which the University relies in directing the student's decision the towards the entrepreneurial activity.

- students have the desire to learn more about the field of entrepreneurship and acquire information and Knowledge that supports their orientation to wards entrepreneurial activity, and the establishment of their own projects.

Key words :

University Training, University, University student, Entrepreneurship, Entrepreneurship House, Entrepreneurial Orientation.

مقدمة

مقدمة:

عرفت المقاولاتية اهتمام كبير للعديد من دول العالم، وذلك لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية، حيث توفر المقاولاتية فرص للشباب ذوي الأفكار الإبداعية والابتكارية وهنا ظهرت مهمة الجامعة كمؤسسة تعليمية وتكوينية، حيث تعمل على تطوير قدرات الشباب وتقديم التكوين الجيد لهم، وبالتالي تزويد المجتمع بموارد بشرية قادرة على الابداع والابتكار، وتطوير أفكارها وجعلها مشاريع على أرض الواقع.

فالمقاولاتية تحتاج لموارد بشرية تتميز بالقدرة على الإبداع والتطوير ولذلك سعت الدول إلى تكوين الفرد وتنمية قدراته، باعتبار أن ذلك من مهام التعليم العالي، وهذا من خلال ديناميكياته وإعادة تشكيله إلى زيادة اهتمامه بمجال التوظيف وتحقيق فرص عمل للطلبة المتخرجين، وبالتالي تعمل مؤسسات التكوين الجامعي على تكييف مناهجها وفقا لاحتياجات سوق العمل.

وفي هذا السياق ونظرا لعدم قدرة الدول على توفير مناصب عمل كافية أدى ذلك إلى اهتمام هذه الدول بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة بمجال المقاولاتية والعمل على تشجيع الطلبة للتوجه إلى ذلك، وهذا من خلال توفير مجموعة من البرامج التكوينية والمرافق والآليات الداعمة لهم، وهذا بهدف تكوين فكر مقاولاتي لدى الطلبة يساعد في إنشاء المؤسسات الخاصة بهم.

وفي ظل هذه الأوضاع وعدم قدرة سوق العمل على مجابهة مخرجات التكوين الجامعي، سعنا الجهات المعنية بذلك إلى إدراج المقاولاتية ضمن مناهج التعليم العالي ولجميع التخصصات بالإضافة إلى الملتقيات والنشاطات التي تسهر آليات الدعم الموجودة بالجامعة على تنظيمها، وكل ذلك من أجل دعم التوجه المقاولاتي للطلبة المقبلين على التخرج واكتسابهم ثقافة مقاولاتية تساعدهم في إنشاء مشاريعهم.

ولذلك تم تخصيص هذه الدراسة للبحث عن أثر التكوين الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، وتم تقسيم البحث لأربعة فصول موزعة كالتالي:

- **الفصل الأول:** وهو الفصل التمهيدي حيث تم فيه تحديد إشكالية الدراسة والفرضيات وتم كذلك إبراز أهمية الدراسة وأهدافها وتحديد بعض المفاهيم التي لها علاقة بموضوع دراستنا وفي الأخير استعراض الدراسات السابقة.

- **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل للتكوين الجامعي وقد قسم إلى مبحثين، حيث يعتبر المبحث الأول كمدخل عام للتكوين الجامعي، وتضمن مفهوم وأهمية التكوين الجامعي، أهدافه، أنماطه، عناصره ووظائفه، أسسه ووسائله، أما المبحث الثاني فقد تضمن التكوين الجامعي في الجزائر، حيث تناولنا فيه التطور التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر ومبادئه، ثم يليها نظام ل.م.د في الجزائر وأهدافه وفي الأخير أهم المقاربات النظرية المفسرة للتكوين الجامعي.
- **الفصل الثالث:** خصص هذا الفصل حول الجامعة ودورها في تنمية الفكر المقاولاتي، حيث قسم هو الآخر إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول المقاولاتية، بداية بماهية المقاولاتية ثم محددات توجه الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي وبعدها الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي، أما المبحث الثاني فكان حول آليات دعم التوجه المقاولاتي في الوسط الجامعي، والذي تضمن التعليم المقاولاتي، دار المقاولاتية، حاضنات الأعمال، وكختام لذلك ذكرنا أهم التجارب الرائدة في مجال العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية.
- **الفصل الرابع:** والذي جاء فيه الجانب المنهجي والميداني للدراسة وقسم أيضا إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن مجالات الدراسة الميدانية والمعالجة المنهجية من منهج والأدوات المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها ثم مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات وطرح التوصيات والاقتراحات التي قد يتم أخذها بعين الاعتبار وتساعد في توجيه قرار الطالب في النشاط المقاولاتي لتكون آخر مرحلة، وخاتمة الدراسة.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

أولا : الإشكالية

ثانيا: فرضيات الدراسة

ثالثا: أهداف الدراسة

رابعا: أهمية الدراسة

خامسا: مفاهيم الدراسة

سادسا : الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر الإطار التصوري للدراسة الأساس الذي يعتمد عليه الباحث في إنجاز دراسته، خاصة وأن تحديد إشكالية البحث تعد من الصعوبات التي تواجه الباحث حيث تتطلب جهدا فكريا وجسديا، باعتبار أن نجاح البحث يرتبط بمدى دقة وموضوعية المعلومات المقدمة فيه وشموليتها لجميع جوانب الموضوع.

ولهذا سيتم في هذا الفصل تحديد إشكالية الدراسة التي من خلالها سيتم طرح مختلف التساؤلات الفرعية وكذلك الفرضيات، بالإضافة إلى توضيح الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها وإبراز أهميتها، كذلك تحديد أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة، وفي الأخير عرض أهم الدراسات التي طرحت حول هذا الموضوع.

أولا: الإشكالية

لقد شهدت المجتمعات الحديثة سلسلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدورها أثرت على مجال التنمية البشرية وسوق العمل، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالموارد البشرية وتنميتها من أجل تكيفها مع مختلف الظروف والتغيرات الحاصلة، وبذلك برز الاهتمام بالطلبة الجامعيين كونهم مورد بشري مهم في المجتمع، وبالتالي ظهرت مهمة جديدة للجامعة في بيئتها الاجتماعية والاقتصادية والمتمثلة في مساعدة الطلبة على إبراز مهاراتهم و إبداعاتهم و قدرتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة، وبالتالي برزت المقاولاتية كظاهرة تعبر عن ريادة الأعمال وإنشاء المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث أن مجال المقاولة يتطلب شخصيات مبدعة وريادية، لذلك سعت العديد من الدول إلى منح العناية و الجهد من خلال تكوين الفرد وتعليمه وتنمية قدراته، أي وجود نظام تكويني وتعليمي فعال من أجل تطوير إمكانيات الفرد وإبراز مواهبه، فالفرد المتعلم والمكون بالشكل الجيد يمتلك القدرة على تحويل الثروات وخلق الأفكار التي تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

فقد شهد التعليم العالي باعتباره المسؤول عن هذه العملية العديد من التغيرات التي أدت إلى زيادة الاهتمام بتكوين الطلبة من أجل تكيفهم مع احتياجات السوق وتمكينهم من التعامل مع أدوارهم المستقبلية. لذا نال التكوين الجامعي اهتمام كل المجتمعات لما يقدمه من موارد بشرية تسهم في تلبية متطلبات العملية التنموية من جهة، و حاجات المجتمع من جهة أخرى، وذلك في ظل عدم قدرة الدول على توفير مناصب الشغل الكافية من خلال مؤسساتها العمومية، وبذلك تزايد اهتمام العديد من الدول وخاصة الجزائر بظاهرة المقاولاتية من خلال السعي إلى استحداث برامج تكوينية وأنظمة تعليمية جديدة تساعد على نشر فكرة المقاولة وإنشاء المشاريع الصغيرة.

فقد عرف التكوين الجامعي في الجزائر أربع مراحل من حيث تأسيسه وتنظيمه ومناهجه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث ساهم في إرساء قواعد الجامعة الوطنية وإصلاح منظومة التعليم العالي سنة 1971م، والذي صحح مساره من خلال وضع خارطة جامعية سنة 1982م، والذي تم تحديثها سنة 1984، بالإضافة إلى دعم المنظومة وعقلنتها تماشيا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك تم سن القانون رقم 05/99 المؤرخ في 04 أفريل1999، حيث يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي تطبيق النظام العالمي و الذي شرع في تطبيقه سنة 2004 [1].

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، القانون رقم 99–05 المؤرخ في 04 أفريل1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد(24)، صادر بتاريخ 13 أفريل1999، ص04.

كل هذه المراحل أدت إلى وضع إستراتيجية تتناسب مع الأوضاع الراهنة بغية تحقيق الجانب النوعي للتكوين الجامعي والنظر إليه وفقا لاحتياجات السوق، فضلا عن إدراج برامج ومقاييس وتخصصات في مجال المقاولة لدعم ومساعدة الطلبة الجامعيين على إنشاء المؤسسات المصغرة ودعم الاستثمار في الجزائر من خلال العروض التي تقدمها البرامج الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وربط أصحاب الأفكار في الجامعة بالهيئات الداعمة، وهذا ما أدى إلى إنشاء "دار المقاولاتية" والتي يكون مقرها الجامعة من أجل نشر الوعي لدى الطلبة الجامعيين نحو إنشاء المشاريع.

وهذا ما جاء في إطار القرار الوزاري الجديد، حيث كشفت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن القرار الوزاري الذي يحدد الطرق المتبعة لإعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على "شهادة مؤسسة ناشئة" من قبل الطلبة الجامعيين، على أن تسهر إدارة حاضنات الأعمال الجامعية على مرافقة تلك المشاريع، حيث جاء هذا القرار الذي يحمل الرقم 75-12 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022م، بغرض خلق جيل من الطلبة رواد الأعمال الذين لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو ريادة الأعمال[1].

كذلك هدف هذا القرار إلى التعريف بماهية المقاولاتية وتنمية المورد البشري، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجامعة الجزائرية في إطار التكوين الجامعي للطلبة الذي يهدف إلى نشر فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الطلبة المتخرجين حديثا، إلا أن هذه الأفكار والمؤسسات تلقى بعض الصعوبات في تجسيدها على أرض الواقع بسبب سياسات الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات والقطاع العمومي على حساب القطاع الخاص، بالإضافة إلى قلة المعرفة بمجال المقاولة وإنشاء المشاريع بحكم أنه مجال حديث نوعا ما في المجتمع الجزائري.

وانطلاقا مما سبق، قمنا بطرح التساؤلات التالية:

السؤال الرئيسي:

هل يؤثر التكوين الجامعي في توجه الطلبة نحو الفكر المقاولاتي؟.

ومن هذا السؤال، قمنا بطرح ثلاث تساؤلات فرعية:

1- ما هي الآليات التي يعتمد عليها التكوين الجامعي في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين؟.

2- هل للبرامج البيداغوجية دور في تفعيل توجه الطلبة الجامعيين نحو المقاولاتية؟.

[1]- القرار الوزاري رقم 75-12 حول شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع، موضوع يوم توجيهي بالجامعة، نقلا عن الرابط: https: //www.univ-adrar.adu.dz، اطلع عليه بتاريخ 06/12/2022 ، على الساعة 22:25:14.

3- هل تتمتع فكرة المقاولاتية وإنشاء المشاريع الصغيرة بالرواج لدى الطلبة المقبلين على التخرج؟.

ثانيا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية تتمثل في:

للتكوين الجامعي دور في منح الطلبة المعارف اللازمة والكفاءة التي توجههم نحو النشاط المقاولاتي وإنشاء المشاريع.

الفرضيات الفرعية تتمثل في:

1- تمثل دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال من أهم الآليات المعتمدة لتعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين.

2- تعمل البرامج البيداغوجية من خلال المقررات الدراسية والملتقيات والمحاضرات على تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين.

3- هناك رواج محتشم نوعا ما لفكرة المقاولاتية لدى الطلبة المقبلين على التخرج نظرا لحداثة الموضوع.

ثالثا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مايلي:

- التعرف على مدى تأثير التكوين الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين.
- تسليط الضوء على أهم الإستراتيجيات والآليات التي تعتمد عليها الجامعة الجزائرية في الوقت الراهن لدعم وتعزيز التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين.
- التعرف على دور البرامج البيداغوجية في تفعيل الفكر المقاولاتي للطلبة الجامعيين.
- التأكيد على أهمية نشر الفكر المقاولاتي والثقافة المقاولاتية في توجيه فكر الطالب الجامعي إلى إنشاء مقاولته الخاصة.
- التعرف على مختلف العوامل المؤثرة في خلق الفكر المقاولاتي وتعزيز فكرة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين.
- التعرف على معوقات التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين من خلال هذه الدراسة.
- صياغة توصيات بناءً على هذه الدراسة بهدف وضع برامج وحلول مناسبة بهدف دعم وتعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطالب الجامعي ونشر الفكر المقاولاتي لديه، وهذا باعتبار الطلبة الجامعيين الفئة الأولى المرشحة للخوض في مجال العمل وإنشاء المشاريع الصغيرة في إطار المقاولاتية.

رابعا: أهمية الدراسة

- على ضوء الأهداف تكتسب الدراسة أهمية علمية وأهمية تطبيقية.
- أهمية علمية تكمن في محاولة دراسة موضوع التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي من منظور متكامل.
- إن موضوع الدراسة يجمع بين دراسات النظريات المعالجة لها، وكذا الاختلافات بين هذه النظريات.
- ربط موضوع الدراسة ببعض الآراء والأفكار التي تسهم في تحليل سبل التوجه المقاولاتي.
- أما بالنسبة للأهمية التطبيقية، وباعتبار التوجه المقاولاتي والتكوين الجامعي من المواضيع الحديثة نسبيا في الجزائر.

فتتمثل الأهمية في أن إخضاع مفاهيم الموضوع للدراسة التطبيقية يعطي أهمية واضحة لآليات تنميته والبحث عن سبل وعوامل تطويره وجعله أكثر ملائمة لتغيرات المحيط.

- تكمن أهمية موضوع الدراسة في معرفة مدى أهمية مختلف العوامل المؤثرة في التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين.
- إبراز ماهية العلاقة بين التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي للطلبة من خلال استهداف أهم فئة يمكن أن تتوجه لهذا النشاط.

خامسا: مفاهيم الدراسة

1. التكوين الجامعي:

- يعرف التكوين الجامعي على أنه: "عمل مخطط يتكون من مجموعة برامج مصممة من أجل تعليم الموارد البشرية كيف تؤدي أعمالها الحالية بمستوى عال من الكفاءة، من أجل تطوير وتحسين أدائهم"[1].
- ويعرف التكوين الجامعي على أنه: "تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالترشيد والبحث العلمي، وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العلمية المباشرة وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واجتماعيا"[2].

[1]– وصف عقيلي عمر، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة – بعد إستراتيجي**–، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص238.

[2]– مقدم أمال وآخرون، **واقع جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة من وجهة نظر الأساتذة – جامعة خميس مليانة نموذجا** –، مجلة الأثر للدراسات النفسية والتربوية، جامعة الجيلالي بونعامة، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020، ص78.

– كما يعرف أيضا أنه: "عبارة عن عملية اكتساب الطالب لجملة من المعارف والمهارات لتطوير قدراته، وذلك من خلال توفير الظروف الملائمة ليتحصل على الشهادة الجامعية المطلوبة بفعالية ونجاح"[1].

فالتكوين الجامعي هو وسيلة يكتسب من خلالها الطالب مجموعة من المعارف والمهارات التي تمكنه مستقبلا بأن يكون مؤهلا للعمل، وقابلا للتوظيف في الوسط المهني وهذا من خلال إعادة استثمار هذه المعارف والمهارات المكتسبة في مجال عمله.

2. المقاولاتية:

حسب "روبرت دي هيسريش و مايكل بي بيترز" اتفقا في تعريف المقاولاتية على أنها : " نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد معينة، وتحمل المخاطرة وقبول الفشل، أنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل المخاطرة المالية والاجتماعية المصاحبة لها"[2].

وبالتالي فإن المقاولاتية تتمثل في إنشاء مؤسسة غير نمطية، مصغرة، يتميز صاحبها بروح الإبداع والابتكار والمخاطرة، تعتمد على الموارد المتاحة في إنتاجها، وهذا حسب طبيعة نشاطها ومكان تواجدها، كذلك فهي تعتمد على استغلال واقتناص الفرص والاستثمار فيها.

3. التوجه المقاولاتي:

نعرف أولا التوجه، حيث يمكن القول أنه: "عملية منظمة تقوم على التخطيط السليم وتحديد الأهداف المراد تحقيقها في مساعدة الطالب على فهم ذاته وإدراك ما يواجهه من صعوبات ومشاكل عن طريق التفاعل الإيجابي معه، وتقديم المساعدة اللازمة التي تدفعه لأن يسخر كل طاقاته وإمكانياته واستعداداته لخدمة أغراضه وشق طريقه في الحياة بما يحقق السعادة و الرضا له ولمجتمعه"[3].

ويعرف التوجه المقاولاتي على أنه: "الرغبة والاستعداد للعمل الشخصي المستقل والابتكار، أخذ المخاطرة، إضافة إلى القيام بأنشطة المبادأة عند مواجهة الفرص في السوق"، ويعتبر التوجه المقاولاتي المفهوم الأهم في صنع إستراتيجية المؤسسة، حيث يشير أساسا إلى أساليب اتخاذ القرار والممارسات

---

[1]– لباد معمر ومودي رمزي، دور **التكوين بمعاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية في إعداد الطالب الجامعي لخوض مجال التدريب الرياضي**، مجلة التميز، المجلد03، العدد01، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، الجزائر، 2021، ص146.

[2]– محمد فلاق وآخرون، **آليات هندسة تكوين المقاولاتية في الوسط الجامعي**، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2021، ص25.

[3]– لحريري رافدة وإمامي سمير، **الإرشاد التربوي و النفسي في المؤسسات التعليمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص20.

والعمليات والسلوكيات التي تؤدي إلى الدخول إلى أسواق جديدة أو قائمة من خلال منتجات جديدة أو قائمة[1].

4. المقاول

تطور مفهوم المقاول مع تطور النشاط الاقتصادي وتعقده حتى أصبح على ما هو عليه اليوم.

فحسب "ريتشارد كونتيون" فالمقاول: "شخص مغامر يستثمر في شراء السلع والأدوات، ويجمعها للحصول على منتج جديد مع فكرة بيعها في المستقبل بأسعار غير مؤكدة، ويخوض المقاول المخاطرة ويجدد ويحقق فرص عمل مثيرة ".

وعرف " شومبيتر" المقاول على أنه: "فرد يستغل فرص السوق من خلال الإبتكار المنظم ومن خلال التركيبات الجديدة التي تتمثل في: إدخال منتجات جديدة، إقحام طرق الإنتاج الجديدة، فتح أسواق جديدة، إدخال أشكال جديدة للتنظيم، إعادة تنظيم المنظمة وتوسيعها"[2].

5. ثقافة المقاولاتية:

ثقافة المقاولة هي مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول، منها الاستقلالية، الإبداع المسؤولية والرغبة والأخذ بالمخاطرة، كما أنها مجموعة من المبادئ والقيم التنظيمية التي تصبغ المسار المقاولاتي من الفكرة إلى التجسيد، كما أنها الروح المقاولاتية التي تنظم الممارسة التسييرية وتوجهها لتحقيق الأهداف، كما أنها تعبر عن الفكر المؤسساتي والقيم الثقافية الجماعية. يمكن أن تتعرض لثقافة المقاولة باعتبارها نظامًا، أي أنها مجموعة من المدخلات المتمثلة في الأفكار، القيم، الموارد، المعارف، الخبرات... الخ، ثم العمليات التي هي عبارة عن مسار الإنشاء وتفاعل العناصر المكونة للمدخلات ثم المخرجات التي تتمثل في السلوكات، الإجراءات، الإستراتيجية، المنتجات، الخدمات، الصورة... الخ[3].

6. دار المقاولاتية:

تعرف دار المقاولاتية على أنها: نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الرئيسي تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، كذلك العمل على

---

[1]– مسيخ أيوب، **التوجه المقاولاتي للشباب الجامعي الجزائري**، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد06، الجزائر، 2017، ص220.

[2]– بوعافية بوبكر وناصر عبد القادر، **أثر التعليم الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين– دراسة ميدانية على طلبة جامعة سيدي بلعباس–**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد07، العدد01، 2021، ص377.

[3]– بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014–2015، ص19.

بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي، والخروج تدريجيا من طبيعة المشاريع الابتكارية والتوسيع من دائرة المشاريع الابتكارية، والتي من شأنها إعطاء دفع جديد للتنمية من جهة، وكذا منح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات ناجحة في ميادين مختلفة من جهة أخرى، ومن ثم اقتحام المقاولاتية باعتبارها نواة التنمية الإقتصادية والإجتماعية[1].

7. الطالب الجامعي :

يعرف الطالب الجامعي بأنه: "الشخص الذي إكتسب عن طريق الدراسة النظامية الطويلة بالجامعة، بنوع خاص أتقن دراسته الأكاديمية العليا أو أكثر، يحصل على معرفة تفصيلية ومهارة في البحث والتحليل النقدي في ميدان دراسته "[2].

والطالب هو كل شخص ينتمي لمكان تعليمي معين مثل المدرسة أو الجامعة أو الكلية أو المعهد والمركز، وينتمي لها من أجل الحصول على العلم وإمتلاك شهادة معترف بها من ذلك المكان حتى يستطيع ممارسة حياته العملية فيما بعد تبعا للشهادة التي حصل عليها[3].

كذلك هو الشخص الذي سمحت له كفاءته العلمية بالانتقال من المرحلة الثانوية أو مرحلة التكوين المهني التقني العالي إلى الجامعة تبعا لتخصصه الفرعي بواسطة شهادة أو دبلوم يؤهله لذلك، بالإضافة إلى أن الطالب الجامعي يعتبر طاقة وقدرة وقوة قادرة على إحداث التغيير في المجتمع ولكي تستطيع الجامعة تنمية هذه الطاقة عليها مساعدتهم على تحليل دوافعهم عند القيام بأي سلوك واكتشاف حاجاتهم وميولاتهم بأنفسهم[4].

---

[1]– بوطورة فاطمة الزهراء وهواري احلام، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني، الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى إسطمبولي–معسكر، 10–11 ديسمبر 2018، ص10.

[2]– حمدان محمد، **معجم مصطلحات التربية والتعليم**، عربي– انجليزي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006، ص87.

[3]– بن قايد فاطمة الزهراء، **تعزيز قدرة الطالب الجامعي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للإقتصاد الوطني**، مخبر بحث دراسات اقتصادية المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة برج بوعريريج، نقلا عن الرابط: https://www.academia.edu.com بتاريخ 17/02/2023 على الساعة 21:25:29.

[4]– زريقي معاذ، **من هو طالب الجامعة الحقيقي؟** نقلا عن الرابط: https://anwan.me.com بتاريخ 18/02/2023، على الساعة: 22:13:28.

فهو طالب جامعي في أحد التخصصات يمتلك عمق الفكر، ونضج العقل، وحسن الفهم، والخوض في التفاصيل والتعمق في كل شيء للوصول إلى المعرفة والحقيقة الكافية، واكتساب مهارات التواصل الجيدة، وبناء الشخصية، والقراءة والثقافة، والإطلاع الواسع[1].

سادسا : الدراسات السابقة

1- الدراسة الأولى :

- دراسة سايح فطيمة بعنوان: " تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية "(2018) [2].

انطلقت الدراسة من إشكالية : ما مدى مساهمة الدوافع والتعليم المقاولاتي المنتهج في الجامعة في تعزيز التوجه المقاولاتي للطلبة ؟

تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية التعليم المقاولاتي والدوافع المقاولاتية في تعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة وكذا إبراز ماهية العلاقة بين التوجه نحو النشاط المقاولاتي والدوافع والتعليم المقاولاتي، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على عينة من طلبة الجامعيين 80 طالب من جامعة وهران ماستر تخصص علوم التسيير واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي للتحليل والتفسير وتمت المعالجة عن طريق الاستبيان كأداة لجمع البيانات في الدارسة الميدانية ولذلك تم استخدام برمجيات SPSS v.23 لمعالجة وتحليل البيانات.

- ولقد توصلت نتائج الدارسة إلى مايلي : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لدى طلبة الماستر عند مستوى (0.05).

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدوافع المقاولاتية على التوجيه المقاولاتي لدى طلبة الماستر عند المستوى (0.05).

ساهمت هذه الدراسة في إثراء الدراسة الحالية، من خلال توضيح التأثير الإيجابي لكل من التعليم المقاولاتي، ودار المقاولاتية في توجيه قرار الطالب نحو إنشاء مقاولته الخاصة، فالتعليم المقاولاتي يعمل على توضيح معالم المؤسسة والمقاولة وكيفية الاندماج في سوق العمل ويزوده بالمعارف والتطبيقات حول

---

[1]- الفصل الثالث: **الطالب الجامعي**، نقلا عن الرابط Rttps://dspace.univ-djelfa.dz.com بتاريخ 18/02/2023 على الساعة 22:43:18.

[2]- سايح فطيمة، **تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم والدوافع المقاولاتية**، الملتقى الدولي الأول حول التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي-تحديات وأفاق-، جامعة وهران، نوفمبر 2018.

الكفاءات المقاولاتية والتحديات التي تواجه المقاولين عند البدء في مشروع ما، وتسجيل الانتقال من الحياة الدراسية إلى الحياة العملية، كذلك ومن خلال هذه الدراسة تم التعرف على أن التعليم المقاولاتي أداة لتحقيق المشاريع المقاولاتية من خلال اكتساب المهارات التي تؤدي الى تعزيز قدرات الطلاب في فتح مؤسساتهم والعمل لحسابهم الخاص، وبالتالي فإن التعليم المقاولاتي يسمح بإقامة المشاريع الخاصة في ميادين مقاولاتية عديدة.

2-الدراسة الثانية:

- دراسة بعنوان " دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة " لنفيسة خميس وعواطف محسن،(2017) [1].

انطلقت الدراسة من إشكالية : ما مدى مساهمة التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة ؟

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى وجود أو عدم وجود نية مقاولاتية في أوساط الجامعة، وتوضيح مدى مساهمة التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى هؤلاء الطلبة، وأيضا التعرف على الفعاليات المقاولاتية التي تقام في الجامعة ومدى مساهمتها في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة.

حيث استخدمت الباحثتان أداة الاستبيان كأداة للدراسة حيث وزعت أداة الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 120 طالب مقبل على التخرج في مستويات مختلفة في تخصصات، علوم التسيير، العلوم التطبيقية والعلوم الزراعية، حيث اعتمدت الدراسة على البرنامج الإحصائي (SPSS v.19) لمعالجة وتحليل البيانات.

ولقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها أن:

- التكوين الجامعي يسهم في تفعيل النية المقاولاتية، هذا يعني كلما كان تكوين الطالب ذو مستوى عال كلما زادت ثقته بنفسه ودافعيته نحو إنشاء المؤسسة.

-الفعاليات والأبواب المفتوحة على هياكل الدعم لها تأثير إيجابي على النية المقاولاتية، فهي تسهم في تعريف الطالب بما يمكن أن تقدمه هذه الهياكل للطالب من دعم لإنشاء مؤسسته الخاصة.

-السمات الشخصية للطالب لم تسهم في تفعيل النية المقاولاتية لديه، كما أن دار المقاولاتية لم تسهم في تفعيل النية المقاولاتية وعدم ممارسة نشاطها بالشكل المطلوب.

[1]- خميس نفيسة وعواطف محسن، دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد07، العدد02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ديسمبر2017.

لقد ساهمت هذه الدراسة من خلال منهجها ونتائجها إلى توضيح الرؤية للدور الذي يلعبه التكوين الجامعي في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، وهذا ما يدفع إلى زيادة ثقة الطالب بنفسه ودافعيته وتحفيزه لإنشاء مؤسسته الخاصة.

حيث أوصت الدراسة على اعتماد برامج تكوينية متخصصة في المقاولاتية تدرج ضمن التخصصات الجامعية التي تمس مسارات عديدة في التكوين الجامعي للطالب.

3-الدراسة الثالثة:

- دراسة بوعافية بوبكر بعنوان "المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتنمية المحلية (2022)[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها تحديد المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية، المقاول، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، ومعرفة خصائص هذه المفاهيم وتحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهذا من خلال طرح الإشكالية التالية : ما مدى تأثير المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنمية المحلية في الجزائر؟.

وللإجابة عن ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض مختلف المفاهيم والأرقام المتعلقة بالدراسة، وذلك من خلال المسح المكتبي لكل ماله علاقة بموضوع الدراسة، كذلك الاعتماد على الاستبيان والمقابلة كأدوات لجمع البيانات واستعمال تطبيق google Drive لتفريغ البيانات وبرنامج spss22 لمعالجتها، كما شملت عينة الدراسة على 42 من المؤسسات الناشطة في المنطقة الصناعية لولاية سيدي بلعباس كعينة قصدية من هذه المؤسسات.

حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

وجود علاقة طردية قوية نوعا ما بلغت 61.5% بين المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية، كما يمكن القول أن المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤثر تأثيرا متوسطا على التنمية المحلية، وهذا من خلال عينة الدراسة، حيث توجد في الجزائر حوالي 1.171.945 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حتى سبتمبر 2019، وهي توظف حوالي 2.818.736 عامل أي بمعدل 2.4

[1]- بوعافية بوبكر، المقاولاتية: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية**- دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، 2021-2022.

عامل، وهو رقم ضئيل ويعكسه العدد الهائل للمؤسسات التي توظف عامل واحد فقط هو صاحب المؤسسة.

ساعدت هذه الدراسة في معرفة أهم الإجراءات النظرية للدراسة وذلك من خلال مجموعة من التدابير التي تشجع وتدعم المقاولاتية في النظام التعليمي، خاصة بالنسبة للتعليم العالي، وترسيخ فكرة المقاولاتية في أذهان الشباب حتى لا تبقى مجرد مقاييس ومواد تدرس، وربط النظام التعليمي بقطاع الأعمال، وهذا بهدف القضاء على بطالة المتخرجين الجامعيين، ولذلك كان لابد من التنسيق بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية في وضع برامج وتخصصات توافق متطلبات سوق العمل، ومحاولة التركيز على نشر الثقافة المقاولاتية والعمل المقاولاتي، حيث تساهم المقاولاتية في التنمية المحلية من خلال توفير كل الظروف اللازمة وإزالة العوائق التي تعترض النشاط المقاولاتي.

4-الدراسة الرابعة:

-دراسة رشيد بوحجر بعنوان: " إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر" (2020) [1].

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم محددات وآليات وعناصر تنمية وتطوير الروح المقاولاتية في الوسط الجامعي الجزائري من خلال دراسة تصورات ومواقف الطلاب اتجاه المقاولاتية، وكذا أهم المهارات والقدرات المقاولاتية التي يملكونها، وتحديد مستويات تأثير هذه المحددات، من ثم تسهيل العملية على صناع القرار من أكاديميين وحكوميين كي يركزوا على أهمها ويدعمونها دون غيرها.

-حيث عالجت الدراسة الإشكالية التالية: ماهي سبل وآليات دعم وتنمية الروح المقاولاتية لطلاب الجامعات الجزائرية ؟

وقصد تحقيق الأهداف السابقة الذكر والإجابة عن إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل وذلك من خلال المسح المكتبي لوصف ظاهرة المقاولاتية بمحدداتها حيث شملت العينية على 411 طالب وطالبة من المستويين الماستر 01 والماستر 02 في جميع تخصصات كليات الاقتصاد عبر التراب الوطني، ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- تنمية وتعزيز الروح المقاولاتية يستدعي أمرين إثنين: تعزيز التصور والاعتقادات للمواقف الإيجابية اتجاه المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين وترسيمها في شكل رؤية وطموح يعبر عن تفضيلهم

[1]- رشيد بوحجر، **إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر**- دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

واختيارهم للنشاط المقاولاتي كخيار مهني، وتعزيز هذه الرؤية بالتدريب والتعليم وإكسابهم المهارات والقدرات اللازمة لإقلاع وإدارة مؤسساتهم المصغرة.

- تشجيع الإبداع والابتكار والتفكير خارج الإطار وسط الطلاب يحتم على صناع القرار إعادة النظر في الأنظمة التعليمية الكلاسيكية، فالموجودة حاليا غير قادرة على هذه المهمة، وتبني شكل حديث من أشكال الجامعات يعرف بالجامعة المقاولاتية.
- تنمية الروح المقاولاتية في الوسط الجامعي يتطلب أيضا جهود دار المقاولاتية التي تعتبر خلية ربط طلاب الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي خارجها، من خلال عمليات التحسيس والتوعية والتدريب المقاولاتي، وكذا تسهيل وصولهم لمختلف هيئات الدعم والتمويل والمرافقة المقاولاتية.

أسهمت هذه الدراسة في إثراء الدراسة الحالية، بمعلومات حول الروح المقاولاتية في الوسط الجامعي، ومعرفة أهم محددات وآليات دعم وتطوير الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين باعتبار أن هذه الفئة أكثر نشاطا في المجتمع وأن استعداداتها وطموحاتها وإمكانياتها تعتبر محرك أساسي في اختيارها للنشاط المقاولاتي ، حيث تعمل المؤسسة التعليمية على تطوير القدرات الإبداعية لهؤلاء الشباب، ومهاراتهم الإبتكارية بهدف إنتاج أفراد يملكون سلوكيات مقاولاتية تفيدهم في مستقبلهم مهما كانت مشاريعهم وخياراتهم المهنية.

5-الدراسة الخامسة:

دراسة ريم رمضان بعنوان: " تأثير موقف الطلاب من ريادة الأعمال في نيتهم للشروع بأعمال ريادية " (2012) [1].

انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية: هل لدى طلاب الجامعات النية للبدء بمشروع ريادي عند التخرج ؟. ما العوامل التي تؤثر في النية للبدء بمشروع ريادي ؟.

هدفت هذه الدراسة إلى التحري عن موقف الطلاب من الأعمال الريادية ومدى ميولهم نحوها، وكذا التحري عن أهمية شعور الطالب بقدرته على السيطرة والتحكم بالفعل قيد العمل، وأثر ذلك في نيته إتجاه ذلك العمل، وكذا البحث عن أهمية المعايير الاجتماعية في تكوين النية للشروع بعمل ريادي.

استخدمت الباحثة أداة الاستمارة من أجل قياس نية الطالب للبدء بمشروع خاص صغير، حيث بلغت عينة الدراسة 406 من طلاب الجامعات الخاصة والحكومية. ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

[1]- ريم رمضان، **تأثير موقف الطلاب من ريادة الأعمال في نيتهم للشروع بأعمال ريادية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد02، جامعة دمشق، 2012.

- وجود نية لدى الطالب الجامعي للبدء بمشروع ريادي،
- وجود علاقة طردية بين تأثير كل من متغيرات الموقف من الأعمال الريادية وتأثير الأهل والأصدقاء والفعالية الذاتية.
- وجود تأثير متغير الفعالية الذاتية الخاصة بالأعمال الريادية أكبر من تأثير متغير الفعالية الذاتية العامة وأن أغلبية الطلاب يفضلون العمل في القطاع الخاص.
- تأثر متغيرات الأسرة والأصدقاء، تأثيرا مباشرًا في نية الطالب للبدء بمشروع ريادي.

ساعدت هذه الدراسة في التعرف على بعض المقاربات النظرية في الدراسة وهي نظرية السلوك العقلاني ونظرية Ajam للسلوك المخطط ومحاولة تطبيق هاتين النظريتين على طلاب الجامعات، حيث أثبتت العديد من الدراسات حول نظرية السلوك المخطط ونظرية السلوك العقلاني قدرة هذه النماذج على التنبؤ بالنية الريادية لدى الأفراد، وتوضيح موقف الطلبة الجامعيين من ريادة الأعمال.

6- الدراسة السادسة:

دراسة لسلوى أحمد أمين ووسن ناصر محمد بعنوان: " قياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو ريادة الأعمال " (2018) [1].

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى اتجاهات طلبة كلية التربية الأساس في جامعة صلاح الدين–أربيل نحو مادة ريادة الأعمال، كذلك معرفة دلالة الفروق الإحصائية في مستوى اتجاهات هؤلاء الطلبة نحو ريادة الأعمال وفقا لمتغير الجنس(ذكور– إناث).

حيث اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لكونه يتناسب مع طبيعة وأهداف حيث اختيرت عينة البحث بطريقة عشوائية بسيطة تراوح عددها 218 طالباً وطالبة من طلبة المرحلة الرابعة في كلية التربية الأساس بأقسامها الستة في جامعة صلاح الدين من مجموع مجتمع البحث البالغ 489 طالبا وطالبة.

حيث توصلت الدراسة الحالية للنتائج التالية :

–أن اتجاهات طلبة كلية التربية الأساس في جامعة صلاح الدين بشكل عام تتميز بمستوى مقبول وإيجابي إلى حد ما نحو ريادة الأعمال.

– أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات طلبة كلية التربية الأساس (ذكور وإناث) نحو ريادة الأعمال وكانت النتائج لصالح الذكور.

[1]– سلوى أحمد أمين ووسن ناصر محمد، **قياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو ريادة الأعمال**، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد24، العدد102، 2018.

ساعدت هذه الدراسة في التعرف على مجموعة من المفاهيم أهمها ريادة الأعمال وقياس الاتجاهات، وأهم مكونات الاتجاهات ومحاولة قياس الخصائص أو الصفات لدى هؤلاء الطلبة بإعتبار أن الاتجاهات أسلوب منظم في التفكير والشعور يرتبط بردود الفعل لمواقف من حوله من أفراد وقضايا اجتماعية، وتعزيز الطلبة وتوجيههم نحو الأعمال الريادية للتخفيف من البطالة، وتوضيح دور الأعمال الريادية في دعم قطاعات الاقتصاد الوطني في ظل التنافسية العالمية.

7- الدراسة السابعة:

دراسة لمحمد جودت ناصر وغسان العمري، بعنوان : " قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية " (2011) [1].

هدفت الدراسة إلى قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية من خلال دراسة تحليلية مقارنة بين جامعتي عمان العربية ودمشق، حيث صممت الإستبانة ووزعت على عينة طبقية مكونة من 115 طالبا وطالبة، من برنامجي الماجستير والدكتوراه العام الدراسي (2009-2010)، استخدمت عدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها ما يلي :

- وجود علاقة موجبة بين خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال في جامعتي عمان العربية ودمشق، وبين الأعمال الريادية حيث تبين شدة الاتجاه أن زيادة وحدة واحدة من خصائص الريادة تؤثر في الزيادة في الأعمال الريادية بنسبة 33%.

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0,05)، لخصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال في جامعتي عمان العربية ودمشق في الأعمال الريادية، يفسر ما نسبته 22,1%، وأثر يفسر ما نسبته 21,9% في سلوك الإعمال الريادية، وأثر يفسر ما نسبته 8,7% في الطموح في الأعمال الريادية.

- وجود تباين دال إحصائيا بين طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال في جامعتي عمان العربية ودمشق في الأعمال الريادية وسلوكها، وعدم وجود تباين في الطموح في الأعمال الريادية.

ساهمت هذه الدراسة من خلال ما توصلت إليه من نتائج بإثراء الدراسة الحالية بمجموعة من المعلومات حول الثقافة المقاولاتية، وذلك من خلال قياس خصائص التوجه المقاولاتي لدى طلبة الجامعة دون الإشارة

[1]- محمد جودت ناصر وغسان العمري، **قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد 04، 2018.

المباشرة لأهمية التكوين الجامعي في ذلك وهذا باعتبار هذا الأخير كمؤشر أساسي في تكوين خصائص التوجه المقاولاتي لدى طلبة الجامعة، ولهذا تضمنت الدراسة مجموعة من التوصيات، أهمها التركيز على تدريس المقاييس المتعلقة بالمقاولاتية واستخدام منهجيات وأساليب المحاكاة للواقع التطبيقي وهذا بهدف اكتشاف خصائص المقاولاتية لدى الطلبة وتهيئتهم نحو العمل المقاولاتي.

- الدراسة الثامنة:

دراسة " Yifan wang " بعنوان : " تطور النية وتطور روح المبادرة لدى طلاب الهندسة في المدرسة الفرنسية : دراسة طولية ".

L'évolution de l'intention et le dévelopement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française: une étude longitudinale, (2010).[1]

ركزت الدراسة على تطور النية المقاولاتية بين طلاب المدرسة الفرنسية للهندسة أثناء تكوينهم، وتحليل عوامل التكوين المختلفة التي تؤثر على تطور النية المقاولاتية لطلاب الهندسة، وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على إجراء مقابلات استكشافية وأخرى غير منتظمة وتوزيع استبيانات وجمعها في الفترة الممتدة ما بين (2006-2008)، وذلك على عينة مكونة من 82 طالب في العديد من كليات الهندسة.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

- وجود أقارب مقاولين له تأثير منخفض على البنية المقاولاتية لطلاب الهندسة.
- أن المعايير الاجتماعية لها تأثير غير مباشر على النية المقاولاتية لدى الطلاب.
- هناك نسبة منخفضة من الطلاب لديهم نية المقاولاتية عالية منذ دخولهم للمدرسة وحافظوا عليها إلى غاية خروجهم منها.

أوضحت هذه الدراسة مجموعة من العوامل التي لها تأثير على تطور النية المقاولاتية لدى طلاب الهندسة في الجامعة الفرنسية، وكذا اثر التكوين الجامعي على هذه النية وتحليل مختلف العوامل المباشرة والغير مباشرة على ذلك، حيث أشارت الدراسة إلى أن تعزيز النية المقاولاتية لدى هؤلاء الطلبة تكون من خلال التكوين الجيد، كما أن للعوامل المدرسية تأثير اكبر على مسار نية الطلاب نحو إنشاء المقاولة،

[1] -Yifan Wang, L'évolution de l'intention et le dévelopement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française: étude longitudinale, thèse de doctorates sciences de gestion, l'école centrale de lille, france, 2010.

وقد ركزت الدراسة بنسبة أكبر على نية إنشاء مقاولة، كمتغير تابع إلا أن النية لا تكون إلا بوجود ثقافة مقاولاتية سائدة لدى الطلبة والتي تتكون لديهم من خلال التدريب والتكوين الجامعي.

- الدراسة التاسعة:

- دراسة " Küttim merle et al.. "، بعنوان : " التعليم المقاولاتي على المستوى الجامعي ونوايا طلاب المقاولاتية ".

" Entrepreneurship education at University level and students entrepreneurial intentions", (2014).[1]

تهدف الدراسة إلى تحديد محتوى التعليم الجامعي لريادة الأعمال وأثره على نوايا الطلاب الريادية، كان تصميم الدراسة المستخدم عبارة عن دراسة مقطعية، وتتكون العينية من طلاب 17 دولة أوروبية تم تجميعها لغرض التحليل حسب مستوى التنمية الاقتصادية في مجموعتين من الدول، الاقتصاديات المدفوعة بالكفاءة والموجهة نحو الابتكار، تم استخدام الترددات والانحدار اللوجيستي الثنائي لتحليل تأثير العوامل المختلفة، بما في ذلك المشاركة في تعليم المقاولاتية للنوايا الحسنة.

توصلت الدراسة إلى أن ما يتم تقديمه ليس بالضرورة الأكثر طلبا في التعليم المقاولاتي، حيث يتم توفير المزيد من المحاضرات والندوات ولكن من المتوقع أن تكون أنشطة التواصل والتدريب أكثر طلبا من قبل الطلاب، حيث تحظى أنشطة التواصل والتدريب باهتمام اكبر من طرف الطلاب، كما تم توصل إلى أن المشاركة في التعليم المقاولاتي له أثر ايجابي على التوجه المقاولاتي للطلبة.

ساهمت هذه الدراسة من خلال الجانب النظري فيها على التعرف على نظرية السلوك المخطط (Ajzen) والتي تم من خلالها تحديد محتوى التعليم المقاولاتي في الجامعات، وتأثير ذلك على التوجه المقاولاتي للطلبة، كذلك التعرف على مدى أهمية المشاركة في الدورات والندوات الخاصة بالتعليم المقاولاتي وأثر ذلك بشكل ايجابي على تعزيز النوايا المقاولاتية لدى الطلاب والتي تزيد من دافعيتهم وتوجههم نحو المقاولة، حيث وضحت الدراسة أن الدول التي تحركها الكفاءة والتي يكون فيها طلب أكبر على هذه الدورات الخاصة بالمقاولاتية أكثر ايجابية ويوجد بها عدد اكبر من رواد الأعمال أي المقاولين مقارنة بالدول القائمة على الابتكار.

[1] -Küttim Merle et al.., Entrepreneurship education at University level and students entrepreneurial intentions, Contemporary Issues in business, Management and Education 2013, Procedia - Social and Behavioral Sciences 110, 2014.

8. مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة مقارنة بالعديد من الدراسات والأبحاث السابقة المذكورة والمطلع عليها بمجموعة من الإختلافات من حيث الاشكالية المراد معالجتها والتي تتكون من متغيرين، التكوين الجامعي كمتغير مستقل والتوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين كمتغير تابع، كما تتميز بتحديد أسس ووسائل التكوين الجامعي وأهم التحديات التي يواجهها هذا المتغير بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة، وتحديد دور الجامعة في تنمية الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، وهذا من خلال تسليط الضوء على أهم الاستراتيجيات والآليات التي تعتمد عليها الجامعة لتعزيز التوجه المقاولاتي للطلبة، كذلك التعرف على دور البرامج البيداغوجية في تفعيل هذا التوجه بالنسبة للطلبة الجامعيين.

خلاصة الفصل:

من خلال مضمون هذا الفصل تم وضع القاعدة الأولى حول موضوع الدراسة، حيث تم توضيح إشكالية للدراسة وطرح سؤال رئيسي ومجموعة من الأسئلة الفرعية وصياغة فرضيات لها، وبناءً على ذلك تم تحديد الأهداف التي تقوم عليها هذه الدراسة، ليتم أيضا إبراز أهمية هذه الدراسة وهذا من خلال أهمية العلاقة الموجودة بين التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، وكذلك تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة كالتكوين الجامعي، التوجه المقاولاتي، المقاولاتية....الخ.

وأخيرا تم التطرق إلى مجموعة من الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة والتي من خلالها تم تكوين صورة واضحة حول هذا الأخير.

الفصل الثاني: التكوين الجامعي

تمهيد

المبحث الأول : مدخل عام للتكوين الجامعي

أولا : مفهوم وأهمية التكوين الجامعي

ثانيا: أهمية وأنماط التكوين الجامعي

ثالثا : عناصر ووظائف التكوين الجامعي

رابعا: أسس ووسائل التكوين الجامعي

المبحث الثاني : التكوين الجامعي في الجزائر

أولا : التطور التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر

ثانيا : التكوين الجامعي في الجزائر

ثالثا : نظام التعليم العالي ل.م.د في الجزائر وأهدافه

رابعا : المقاربات النظرية المفسرة للتكوين الجامعي

خلاصة الفصل

تمهيد:

مما لا شك فيه أن التكوين الجامعي هو كلمة سر نجاح أي دولة، اقتصاديا، اجتماعيا وعلميا، بل وحتى سياسيا، فللارتقاء بمستوى المجتمع لابد من الارتقاء بمستوى التكوين الجامعي، وذلك لما له من أهمية بالغة في التنمية البشرية لأن هذه الأخيرة هي بداية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعليه اعتمدنا في هذا الفصل على أهمية التكوين الجامعي وأهدافه وأنماطه، عناصره ووظائفه، كذلك أسس التكوين الجامعي وتحدياته وأهم الوسائل التي يعتمد عليها في عملية التكوين و التعليم أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تناولنا فيه التكوين الجامعي في الجامعة الجزائرية حيث تم التطرق فيه إلى التطور التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر، وأهم المراحل التي مر بها، أيضا المبادئ التي يعتمد عليها التكوين الجامعي في الجزائر، كذلك اعتمدنا نظام التعليم العالي ل.م.د في الجزائر وأهدافه، و في الأخير أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للتكوين الجامعي.

المبحث الأول : مدخل عام للتكوين الجامعي

أولا : مفهوم وأهمية التكوين الجامعي

1- مفهوم التكوين الجامعي:

1-1- لغة:

- تكوين الجمع تكوينات، تركيب، بنية، إنشاء، تدريب، تربية وتعليم[1].

-كون الشيء أي أوجده وأنشأه أو أحدثه، أما كلمة التكوين في اللغة اللاتينية Formation فتعني إكتساب معلومات متخصصة في ميدان التربية أو الثقافة[2].

1-2- اصطلاحا:

إن مفهومي التعليم الجامعي والتعليم العالي لهما نفس الدلالة ويعبران عن مفهوم محوري في هذا البحث وهو التكوين الجامعي لأن التكوين الجامعي العالي يقف لمواجهة تطورات وتغيرات سريعة متلاحقة، الأمر الذي جعل الجامعة تضطر لإعادة النظر دوريا في منطلقاتها وأهدافها وبرامجها ووسائلها، وطرق التدريس فيها، حتى تواكب هذه التطورات وحتى يتمكن خريجوها من رفع التحديات التي تواجه مستقبل حياتهم المهنية[3].

ويعرف أيضا على أنه عبارة عن عملية تعديل إيجابي ذي اتجاهات خاصة، تتناول سلوك الفرد من ناحية مهنية أو وظيفية، هدفه اكتساب معرفة وخبرات من أجل رفع المستوى، فهو وسيلة لإعداد الكفاءات المؤهلة للعمل الناجح والقابلة لتوظيف الفوري في الإطار المهني ليغير المستوى المعرفي من جهة بتنميته وتزويده بالمعارف المطلوبة ومستوى المهارات وكذلك السلوكات من جانب أخر[4].

يعد التكوين وسيلة لتزويد الأفراد بالكفاءات والمهارات المهنية المناسبة، وذلك لقيامهم بمهامهم المهنية على أحسن أداء وفي أقل وقت ممكن، كذلك يعرف التكوين الجامعي بأنه تأهيل القوى البشرية

---

[1]- معجم المعاني الجامع، **معجم عربي- عربي**، نقلا عن الرابط https:// www.almaany.com اطلع عليه بتاريخ 08/12/2022 على الساعة: 17:33:22.

[2]- بوسعادة قاسم، **تكوين المعلمين وإشكاليته**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد01، العدد02، جوان2011، ص296.

[3]- شريفة يعقوبي، **التكوين الجامعي المتخصص وأداء العمل الصحفي الإذاعي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر، تنمية موارد بشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 33.

[4]- أسماء سالم، **مخرجات التكوين الجامعي المتخصص في السمعي البصري وعلاقته بسوق العمل**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص الإذاعة والتلفزيون، قسم علوم والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص12.

العليا، أو رفيعة المستوى لكي يقوم بالترشيد والبحث العلمي وإنتاج المعرفة، وتطبيقاتها العلمية المباشرة، وتنظيم إدارة المجتمع والدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[1].

ويعد التكوين الجامعي من الإستراتيجيات الهامة في سياسات الدول المتقدمة والنامية، إذ ينظر إلى التكوين الجامعي كضرورة للتطور والتنمية لما يقدمه للفرد والمجتمع من معارف وعلوم وبحوث وتكوين الإطارات المؤهلة في مختلف التخصصات وفق متغيرات العصر ومتطلباته، فيعتبر السبيل لمواجهة التحديات والمشكلات المختلفة للمجتمع[2].

1-3- إجرائيا :

ومنه فإن التكوين الجامعي هو مجموع البرامج الدراسية التي يأخذها الطالب في مساره التكويني والمتمثلة في المحاضرات والتطبيقات المختلفة والمقاييس، بالإضافة إلى الملتقيات والتربصات الميدانية في مختلف التخصصات، فهو عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى إعداد الأفراد من خلال تطوير مهاراتهم وسلوكاتهم، حيث يكتسبون الكفاءات المؤهلة للقيام بعمل معين، والمشاركة في البناء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي بحسب ميدان تكوينه.

2- أهمية التكوين الجامعي:

تكمن أهمية التكوين الجامعي في أنه تعليم كلي متكامل يؤدي إلى تحرير كل من الفرد والمجتمع من كافة أشكال العبودية، كذلك إدراك للوعي الإنساني، مما يؤدي بالفرد إلى تمكينه من الوصول إلى المعرفة بصورة مستقلة التفاعل معها وتوظيفها في حل المشكلات الآنية والمستقبلية، بما يؤدي للوعي المعرفي والاجتماعي والإنساني.

فالتكوين الجامعي هو تكوين للموارد البشرية تكوينا علميا، تقنيا وثقافيا متكاملا، ومتوافقا مع متطلبات العصر ومتغيراته، وتوفير سبل التنمية المستمرة لتلك الموارد بما يهيئها للمشاركة الفاعلة المتميزة في تفعيل ثروات المجتمع وتحقيق نموه وتطوره، كذلك المشاركة المنظمة في تنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع، وهذا من خلال البحث العلمي المنظم لحل مشكلات المجتمع والمساهمة في التنمية القومية، كذلك تنمية القدرات والموارد العلمية والبحثية بما يتناسق واحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية

[1]- مذكور علي أحمد، **الشهرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التربوية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص47.

[2]- لعجال حمزة، **اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو فعالية برامج التكوين لتخصصات المكتبات في التحضير للحياة الوظيفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة وتسيير المكتبات ومراكز المعلومات، قسم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2020-2021، ص115-116.

الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية، وله أهمية أيضا من خلال استثمار العلم في تنمية علاقات التعاون والتفاعل الديموقراطي بين مختلف قطاعات المجتمع، كذلك تكوين إنسان إيجابي يشارك في شؤون مجتمعه على كافة المستويات والقادر على النقد والحوار والذي يحترم الرأي الأخر وحقوق الإنسان والقدرة على اتخاذ القرار في مستويات مختلفة[1].

ثانيا: أهمية وأنماط التكوين الجامعي

1- أهداف التكوين الجامعي :

يهدف التكوين الجامعي إلى تحقيق جملة من الأهداف المتنوعة نذكر منها:

1-1-أهداف علمية:

من خلال اكتساب مهارات علمية وتقنية تتعلق بالمعرفة وكل ما له صلة بذلك من البحوث، وتطوير إمكانية الفرد على التحليل والفكر النقدي، وقدرته على الفهم.

1-2-أهداف اجتماعية:

من خلال تطوير المهارات الاجتماعية والقدرة على التواصل، والميل إلى الانفتاح وعدم الانغلاق في الفكر والسلوك، وتنشيط عملية التنشئة الاجتماعية بما يضمن صياغة وعي الطالب وتشكيله، وبناء الأبعاد الشخصية الحديثة المتميزة بقدرتها على التفكير والإبداع والمبادرة والعمل والإنتاج.

1-3-أهداف مهنية :

من خلال تخريج كوادر بشرية تملك المعرفة والعلم لممارسة العمل في المجالات والتخصصات المختلفة، وتحضير الطلبة لاندماج في المحيط السوسيومهني، والانفتاح على العالم، من أجل تحقيق التنمية عن طريق تكوين طلبة ذوي الكفاءات والخبرات وتطوير آليات التكيف مع ميدان الشغل.

1-4-أهداف اقتصادية :

من خلال إتاحة الفرص للفرد المتكون للتقدم سواء في شكل أجر مرتفع أو منصب وظيفي أفضل، وتقليل الحاجة إلى الإشراف بتخفيض العبء على المشرفين لأن تكوين الفرد يؤدي إلى تعميق معلوماته وتكثيف

[1]- رشيد أحمد عبد الله طعيمة، **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2004، ص224-644.

مهاراته، وتعزيز اتجاهاته الإيجابية نحو العمل، فضلا على النهوض بالإنتاج من حيث الكم والكيف، فالقدرات والمهارات العالية تؤدي إلى زيادة الإنتاج كما وكيفا[1].

2-أنماط التكوين الجامعي:

اختلفت المسميات فهناك من يسميها أنماط التكوين، وهناك من يسميها بنماذج التكوين الجامعي، وأخر ينعتها بطرق التكوين، إلا أنه ثمة اتفاق على أنها السبل التي بواسطتها يكتسب الطالب المعرفة وينتجها بعد ذلك، وعلى الرغم من التطور التكنولوجي الحاصل نجد معظم المكونين، يستعملون أحد أنماط التكوين إما نمط التكوين الدمجي التقليدي القائم على تبليغ المعرفة، أو النمط التكويني الإنتاجي القائم على إنتاج المعرفة، وفي حالات أخرى الجمع بين النموذجين.

2-1- نمط التكوين الدمجي (المتمركز حول تبليغ المعرفة) :

يسمى أيضا النموذج التقليدي، يتمركز هذا النموذج حول مسألة تبليغ أو تلقين المعرفة على مستوى الأهداف والوسائل الديداكتيكية وأساليب التقييم، فهو غالبا ما يهدف إلى تهذيب سلوك المتعلم وخضوعه لسلطة الواجب و الحق، مع تلقينه نماذج وصور جاهزة من المعارف غالبا ما تعتبر ماضية مع الحرص على تحصيل أكبر قدر ممكن من المعلومات والمعرفة[2].

يقوم هذا النظام التكويني بتغطية كمية من المعارف والحقائق على حساب التأمل والتفكير، ويتجلى ذلك في تضخيم الكتب الدراسية، وحشوها بالمعلومات والمعارف وصرف جهد ووقت الطالب في حفظها دون الفهم العميق لها، والاهتمام بالنتائج السريعة المباشرة والمتمثلة في حشر المعلومات والمهارات دون الاهتمام بتوظيفها في الحياة اليومية.

2 - 1 -1 - أسس ومرتكزات النمط التكويني الدمجي:

سنجملها مختصرة بالتصرف في النقاط الآتية :

- يهذب سلوك المتعلم ليتقمص القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع، بالإضافة إلى أن تخطيط المحتويات التدريسية يتم بنظام متمركز حول المادة بأقسام وفروع مرقمة ذات طبيعة يقينية غير قابلة للتعديل.

---

[1]- مرزوقي بدرالدين، رابحي عنتر، **التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي بجامعة تبسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسي- تبسة، 2020-2021، ص17.

[2]- سعودي عبد الكريم، **أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية " الواقع والمأمول"**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2019، ص73.

- طرق التدريس تعتمد على تبليغ المادة للمتعلم عن طريق الإلقاء والحوار الموجه الذي يعتمد على الوصف والإيضاح.
- الوسائل التعليمية تعتمد في معظم الأحيان على الكتاب، كوسيلة أساسية للحصول على المعرفة، كذلك التقويم يعتمد في معظم الأحيان على حفظ ما لقن.
- يغلب على العلاقة التربوية بين الطالب والأستاذ أسلوب التبعية والسلطوية.
- الطابع الإداري جامد غير قابل للتعديل أو التبديل وهو نظام مركزي[1].

2-2- نمط التكوين الإنتاجي (المتمركز حول إنتاج المعرفة):

يطلق عليه أيضا النموذج الحديث للتكوين، وهو يتمركز حول تعديل سلوك المتعلم، من خلال تخطيط وبرمجة مسبقة، تمكن من تحديد السلوكات المراد تغييرها لدى المتعلم، والعمل من خلال أنشطة ديداكتيكية على إحداث التغيير[2].

إن الأساس الرئيسي في هذا النموذج يجعل المتعلم عنصرا فعالا ويؤدي إلى تقليص أي هيمنة خارجية، فهو يهدف إلى تكوين الفرد المتشبع بقيم الاستقلالية والحرية والمبادرة والتواصل التربوي والاجتماعي، علاوة على اكتساب المهارات والقدرات اللازمة التي تمكنه من مواجهة المواقف الحياتية والقدرة على الاندماج في سوق العمل بأنشطته الاقتصادية المتاحة[3].

2-2-1- أسس ومرتكزات النمط التكويني الإنتاجي :

- الوسائل التعليمية تتعدد بالإضافة للكتاب هناك الوسائل الرقمية، والتكنولوجيات الحديثة وجميع المصادر المتعددة.
- يبرز فيه المتعلم كجانب نشط في الحصول على المعرفة من خلال البحث في فيض من المعلومات والمصادر لتبرز المقدرة على التحكم الشخصي في الأنشطة التعليمية.

---

[1]- الحايس عبد الوهاب جودة، **أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل " رؤى نظرية ومقترحات علمية "**، نقلا عن الرابط https://www univ.chlef.dz، اطلع عليه بتاريخ 09/12/2022 على الساعة : 20:44:27، ص، ص15-16.

[2]- سعودي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[3]- الحايس عبد الوهاب جودة، مرجع سبق ذكره، ص17.

– العلاقة مع الأستاذ المكون علاقة تفاعل وشراكة لا تعتمد على التسلط، وهو ما يجعل طرق التدريس متنوعة[1].

– تكوين طالب متشبع بقيم الحرية والمبادرة ويعتمد على ذاته.

– التقويم يكون بإيجاد الفارق بين الهدف المنشود والهدف المراد الوصول إليه وتصحيحه والاعتماد على التقويم المبدئي التكويني والتغذية الراجعة.

– التنظيم الإداري يمتاز بالمرونة ويسمح باتخاذ القرارات وسيولة المعلومات من الأسفل إلى الأعلى، ومن الأعلى إلى الأسفل، بصورة تفاعلية وبمشاركة جماعية[2].

وعليه فإن التكوين الذي يرتكز حول تبليغ المعرفة، وذلك من خلال الوسائل التعليمية والتي تعتمد على الكتاب كوسيلة أساسية، حيث تعمل على تعليم الطالب جميع المعلومات والمعارف وإلزام الطالب بحفظها دون فهم عميق لها ودون الاهتمام بتوظيف هذه المعارف في الحياة اليومية حيث تكون العلاقة بين الطالب والأستاذ في هذا النمط من التكوين تخضع للسلطة وطابع إداري يعتمد على مركزية القرار.

على عكس ذلك فإن النمط الذي يتمركز حول إنتاج المعرفة الذي يعمل من خلال الأنشطة التعليمية على تعديل سلوك الطالب نحو الأفضل حيث يكون الطالب باحثا يبحث عن المعارف والحقائق ومصادرها، وبالتالي الفهم الجيد لها فهي تهدف إلى تلقين الطالب مجموعة من القيم والمهارات التي تمكنه من مواجهة المواقف الحياتية والقدرة على الاندماج في سوق العمل.

وذلك من خلال العلاقة الإيجابية بين الطالب والأستاذ والتي تقوم على التفاعل وتبادل المعارف فالتنظيم الإداري في هذا النوع من التكوين يعتمد على اتخاذ القرارات وتبادل المعلومات والمشاركة الجماعية في ذلك.

[1]– مجلس البحث العلمي، **مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية**، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، المملكة العربية السعودية، 1426هـ، ص، ص48–49.

[2]– الحايس عبد الوهاب جودة، مرجع سبق ذكره، ص28.

والشكل التالي يوضح أنماط التكوين الجامعي:

الشكل رقم (01): يوضح أنماط التكوين الجامعي

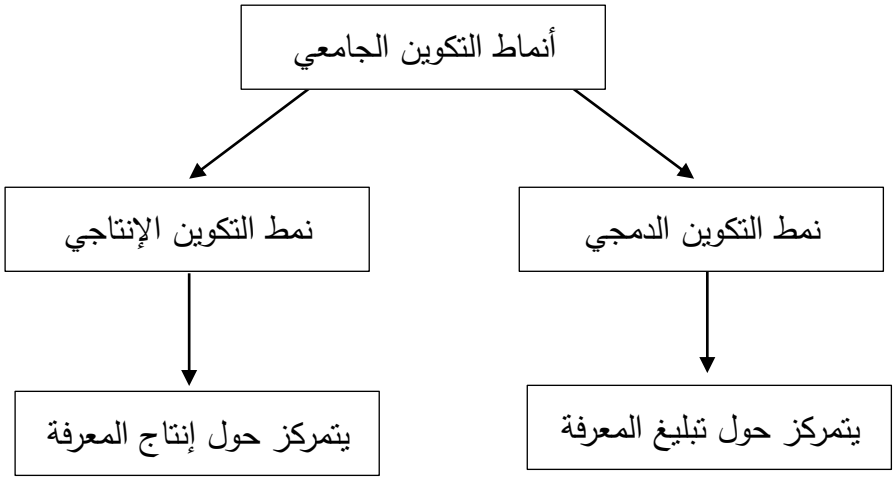

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات مراجع سابقة الذكر:

– سعودي عبد الكريم، أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية " الواقع والمأمول "

– الحايس عبد الوهاب جودة، أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرص التشغيل " برؤى نظرية ومقترحات علمية ".

ثالثا : عناصر ووظائف التكوين الجامعي

1– عناصر التكوين الجامعي :

يعتبر التعليم العالي تقليديا رأس الهرم في النظام التعليمي في كافة أنحاء العالم، وهو العمود الأساسي للتنمية البشرية المستدامة وخصوصا في العصر الحاضر، حيث أصبح التعليم المستمر من أهم بنود إستراتيجيات الدول، ولكي تقوم المؤسسة الجامعية بالوظائف التي أنشأت لأجلها، لابد لها من عناصر وأطراف فاعلة ومتفاعلة تتمثل في:

1–1– هيئة تدريس:

تحتاج المؤسسة الجامعية لأداء وظيفتها إلى عنصر ذي أهمية كبيرة، يتمثل في هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي، الذي يعد حجر الزاوية في العملية التربوية التعليمية، وهو القائم بهذه العملية بوصفه ناقلا للمعرفة ومسؤولا عن السير الحسن للعملية البيداغوجية في الجامعة[1].

[1]– غربي صباح، **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2013–2014، ص59.

فالجامعة لا تصنع الخبرة بواسطة الهيكل الإداري والتشريعات فحسب، بل لابد أن تجمع في مدرجاتها ومخابرها عددا من المدرسين والباحثين الذين لا يكتفون بتلقين طلابهم مجموعة من المعلومات المعروفة سابقا، أو بمجرد نقل الخبرة الموجودة في البلاد الأجنبية، ولكنهم يتعاونون معهم على اكتشاف الطريق الأمثل لاستخدام تلك المعلومات وتمثيلها وإعادة صياغتها وتطويرها وفق معطيات الواقع الوطني.

ويعرف الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس في الجامعة على أنه: " الفرد الذي يحمل درجة دكتوراه أو ما يعادلها واستثناء من يحمل درجة ماجستير، ويعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد أو أستاذ مشارك أو أستاذ متعاقد، ويعتبر عضو هيئة التدريس الدعامة الأساسية الكبرى في قوة الجامعة ومستواها ونوعيتها وسمعتها"، وأساتذة الجامعات يقومون عادة بدورين في وقت واحد:

- **الدور الأول:** ويتمثل في القيام بالتدريس لطلبة الجامعات في مختلف مراحل التعليم الجامعي.

- **الدور الثاني:** يتمثل في القيام بالبحوث العلمية لأجل تقدم العلم وترقيته والأستاذ الجامعي الكامل هو الذي يجمع بين وظيفة البحث العلمي والتأليف ووظيفة التدريس في وقت واحد، كما نجد الأستاذ الجامعي أيضا إداريا، توكل إليه مهمة إدارة مؤسسات التعليم العالي، حيث نجده مثلا رئيسا لقسم، أو عميدا لكلية، أو حتى الجامعة[1].

هذا ويبقى الأستاذ الجامعي أو عضو هيئة التدريس كما يرى جون ديوي : " هو ذلك الذي يدرب طلابه على استخدام الآلة العلمية، وليس الذي يتعلم بالنيابة عنهم، هو الشخص الذي يشترك في تحقيق نمو ذاته، ليصل إلى أعماق الشخصية ويمتد إلى أسلوب الحياة "[2].

1-2- الجماعة الطلابية:

الطالب الجامعي هو شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية بشقيها العام والتقني إلى الجامعة، وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة، إذ أن للطالب الحق في اختيار التخصص الذي يتلائم وذوقه ويتماشى وميله، إذ يعتبر الطالب أحد العناصر الأساسية والفاعلة في العملية التربوية طيلة التكوين الجامعي، ويمثل عدديًا الفئة الغالبة في المؤسسة الجامعية، فمن خلال التكوين الجامعي الذي يتلقاه خلال سنوات دراسته في الجامعة يتمكن هذا الأخير من تطوير قدراته واستعداداته الشخصية، وتنمية مهاراته بهدف التحصين بالمعرفة اللازمة في حياته العملية اللاحقة لحياته الجامعية.

---

[1]- المرجع السابق، ص، ص59-60.

[2]- محمد مصطفى، **التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة**، المؤسسة الجامعية، ط1، لبنان، 2000، ص137.

ولعل أفضل السبل التعليمية التي توفر له ذلك هو أن يكون محور العملية التدريسية، فتتيح له الفرصة لاكتشاف المعرفة بنفسه عن طريق قيامه بأنشطة ذاتية موجهة في المواقف التعليمية.

إلا أن الطلاب أحيانا يتعرضون للفشل في دراستهم أو عدم القدرة على التكيف مع الوسط الجامعي الجديد، وذلك لعدة أسباب منها :

- غياب التوعية التربوية حول أجواء وظروف الدراسة الجامعية في المراحل السابقة لها.

- ضعف الجانب الإعلامي والتوجيهي في مستهل السنة الجامعية حول الفروع المتاحة للطالب والاختصاصات التي يمكن أن يسجل بها.

ولتجاوز هذه العقبات وجب على المنظومة التعليمية بمختلف مراحلها وعلى رأسها الجامعة، أن تعمل بطريقة ديناميكية مرنة، بحيث لا يحدث إصلاح أو تغير في مرحلة إلا يرافقها إصلاح في كافة المراحل الأخرى، كما يجب احترام شخصية الطالب واختياره لتخصصه الذي يرغب في دراسته، فهو في مرحلة عمرية تجعل من الاختيار جزء من شخصيته وميزة تجعله مسؤولا في المراحل اللاحقة[1].

باختصار حيث لا يقوم الطلبة بربط عملية التعليم باهتماماتهم وقابليتهم، أو حين لا يرونها على أنها عملية متواصلة، عندها يصبح التدريس عملية تنطوي على جانب من الصعوبة[2].

فالطالب الجامعي هو فرد سمح له مستواه العلمي بالدراسة في أحد التخصصات الجامعية حيث يمتلك الطالب عمق الفكر، ونضج العقل، في كل شيء للوصول إلى المعرفة، واكتساب مهارات التواصل الجيدة وبناء الشخصية والثقافة والإطلاع الواسع وذلك بهدف الحصول على العلم وامتلاك شهادة معترف بها تمكنه من ممارسة حياته العملية فيما بعد تبعا للشهادة التي حصل عليها.

1-3- الهيكل الإداري والتنظيمي:

الجامعة هي تنظيم اجتماعي يسري عليها ما يسري على التنظيمات الاجتماعية الأخرى في المجتمع، لذا فإنها تنظيما تحدد من خلاله المواقع التنظيمية الرئيسية داخلها و تحدد لشاغليها مهامهم واختصاصهم، وترسم لهم علاقاتهم مع الآخرين.

---

[1]- سولامي دلال، **محاولة للبناء ملمح التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الإجتماعي، قسم العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2010، ص، ص79-80.

[2]- بربارا ماتيرو وأخرون، **الاساليب الإبداعية في التدريس الجامعي**، ترجمة حسين عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطابية، دار الشروق، ط1، الأردن، 2002، ص 110.

فالهيكل التنظيمي لأي مؤسسة هو مجموعة القواعد والأجهزة التي يتم بواسطتها تحقيق أهداف التنظيم، ويمكن اعتبار الجامعة إحدى هذه التنظيمات المعقدة نسبيا وذات ثقافة تنظيمية وأسلوب إداري خاصين لهما أثار على فعالية تسييرها، ففي إطار هذا الهيكل الإداري والتنظيمي تتحدد المهام والوظائف الخاصة بكل فرد في هذه المؤسسة، من أبسط فرد إلى قمة هرم الهيكل العام (طلبة، أساتذة، عمال، إداريين...)، وأي اختلال أو غموض في هذه المهام أو التقاعس والحياد عنها من طرفهم، فإن ذلك ينعكس على سير العملية التكوينية ككل، ويعتبر نجاح المؤسسة الجامعية والعملية التكوينية بها مرهون بوجود إطارات إدارية متخصصة وهيكل تنظيمي مرن وأفراد واعية، بدون الإخلال بالوحدة العضوية بين الجهازين الإداري والتعليمي، اللذان يساهمان معا في تحسين المردود ورفع الإنتاجية في المؤسسة الجامعية للمؤسسات المجتمعة، ففي الدول الحديثة تسعى الجامعة لدعم جهازها التنظيمي بإداريين يتميزون بالخصائص التالية : – الإلمام بشؤون التسيير والمعرفة بطبيعة العمل في المعاهد والكليات خاصة ما يتعلق بالجوانب المالية والتنظيمية، والقدرة على معالجة المشاكل المادية التي يتعرض لها الطلاب والأساتذة.

– أن يعمل الإداريون بالتعليم العالي وفق نظام يصلهم مباشرة بالأجهزة الأخرى المشتركة في العملية التكوينية[1].

2– وظائف التكوين الجامعي

2–1– وظيفة إنمائية تكوينية :

إن الوظيفة الأساسية للتكوين العالي، هي تكوين الإطارات وتنمية القدرات أخذت من التفكير العلمي منهجا وأسلوبا في الحياة " إن الجامعة المعاصرة تسعى إلى نقل العلم من العالم إلى المتعلم ومنح الشهادات لمن ينجح في أعمال المقررات المطلوبة كي تقوم أيضا بالبحوث الأكاديمية ، التي تهدف إلى زيادة المعرفة الإنسانية في حقل ما ".

وإذا ألقينا الضوء على وظيفة التكوين الجامعي الإنمائية التكوينية لوجدنا أن أهميتها تكمن في :

– بناء وتكوين شخصية الطالب، على اعتبار التكوين هو تلك العملية التي تهدف إلى التنمية المتساوية لقوى الطالب وقدراته نحو نوع أو نموذج من المعرفة والمهارات والخبرات التي تجعل منه فردا قادرًا وفعالاً في مجال تخصصه المعرفي العلمي بالقدر الذي يحقق فيه طموحاته ويستجيب فيه لحاجاته.

[1]– حفيظي سليمة، **التكوين الجامعي والاحتياجات الوظيفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علم الاجتماع، قسم علوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2006، ص 87.

– تنمية روح البحث العلمي من خلال تدريب العقل وتمرينه، لأن كل ما يدخل تحت النشاط من مكتبة وبحوث ودراسات ورحلات وغيرها، يمكن استثماره بكفاءة أكبر من أجل رعاية الابتكار وتنميته وفق أسس تربوية، والانطلاق بهذه الهوايات نحو تنمية شخصية الطالب تنمية متكاملة، واستثمارها أيضا في الكشف عن المبتكرين ورعايتهم وتنمية قدراتهم، بالإضافة إلى جعل جميع برامج وخدمات التعليم الجامعي تعمل على تكوين شخصيات علمية سماتها الأساسية الثقة، النزاهة، الموضوعية، والتنظيم كاتجاهات أساسية للسلوك الإنمائي في المجتمع وخدمة لبلاده وتنميتها من شتى جوانبها.

2-2- وظيفة علاجية تغيرية:

لقد كان لتقدم الأبحاث والتجارب السيكولوجية والتربوية أثر كبير في تغيير الكثير من الأفكار السابقة، وظهور نظريات جديدة تفسر عملية التعلم وتوضح حقائقها بشكل يسمح لنا بالتعرف على طبيعتها وشروطها والعوامل التي تؤثر فيها وأصبحنا ننظر لعملية التعلم على أنها عملية تغيير و تعديل في سلوك الفرد، إذ يسعى كل فرد متعلم نحو أنواع النشاط والخبرة والمهارة التي تناسب قدراته ويعبر عنها بالسلوك الظاهر، ويتفق علماء النفس عامة على أن التغيرات السلوكية الثابتة نسبيا تندرج تحت عنوان التغيرات المتعلمة، حيث أن وظيفة التعليم الجامعي العلاجية التغيرية ترمي إلى :

– تبني أسلوب من التعليم يعمل على تطوير الشخص المتعلم معنويا وعقليا بحيث يصبح حساسا للاختبارات الاجتماعية والفردية، وأن يكون قادرا على العمل بها كما يعتبر التعليم أداة فعالة لإحداث التغييرات الاجتماعية والاقتصادية البناءة.

– اعتبار التعليم نشاط منظم وموجه وهادف، الذي يستعين بأساليب فنية مدروسة، متعارف عليها لتحقيق التأثير في الأفراد في مستويات متنوعة وفي مجالات متعددة تتفق مع خصائص مراحل العصر.

– تغيير اتجاه الطالب الجامعي وتكوين اتجاهات بديلة له، التي أصبحت مرهونة بتغيير سلوكه حسب متطلبات العملية التكوينية، من خلال القيام بمجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى نقل مجموعة من المعلومات للطالب لكي يستوعبها في الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، وبالتالي إحداث تغيرات في بنيه شخصية الطالب[1].

[1]– سعدون أمينة، **التعليم العالي للفعالية الإنسانية وتحقيق التنمية**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد14، جامعة قسنطينة-2-، 2018، ص112- 113.

2-3- وظيفة إرشادية توجيهية :

يحتاج الطالب دائما إلى التوجيه لاستخدام قدراته استخداما بناءا، وكذلك لمعرفة مختلف حاجاته، وطرق إشباعها، ولهذا فقد باتت وظيفة التكوين الجامعي في توجيهه وإرشاده لأحسن السبل لتحقيق النجاح من أهم الوظائف وأنجحها على الإطلاق، فالتكوين الجامعي بصفته هذه يساعد الطالب في تجاوز الغموض وحل مشاكله ومعرفة إمكانياته، وكذلك مساعدته في تطوير وجهات نظر جديدة تساعده في الأداء والعمل المطلوب[1].

ومن هنا يأتي دور التوجيه التعليمي، الذي يهدف إلى تعريف الطلاب بقدرتهم، وما يتناسب مع هذه الإمكانيات من تعليم، ومن أجل ذلك على التكوين الجامعي أن يكون على دراية تامة بالاختلافات بين الطلاب من حيث المستوى، والمؤهلات، كما يجب أن يهتم لمعرفة الفروق الموجودة في الطالب نفسه، ليتمكن الأخصائي والموجه من توجيهه في المجال الذي يمكنه من استغلال نواحي قوته، وهذا لن يتحقق إلا بتنظيم حملات إعلامية إرشادية تساعده على الاختيار.

2-4- الإعداد الأمثل للمهارات المختصة :

حتى تؤدي الجامعة دورها كما ينبغي، عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية، من التخصصات المطلوبة، عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل حتى لا تبقى الجامعة مقتصرة على مجرد التكوين النظري، بعيدة عن واقع واحتياجات الذي يخصص ميزانية هامة للتعليم والتكوين الجامعي على وجه الخصوص، كوجه من وجوه الاستثمار البشري.

2-5- وظيفة الثقافة العلمية :

تعد الثقافة العلمية من الوظائف الهامة التي يتطلع بها التكوين الجامعي، حيث حددها تايلور في: المعرفة والإيمان والفن والأخلاق والقانون، وكذلك العادات التي يكتسبها الفرد، بمعنى تراثه الاجتماعي.

ومن هنا يمكن القول بأن الوظيفة العلمية للتكوين الجامعي هي إعطاء وتقديم المعرفة والمعطيات على أفضل وجه، باختصار على الجامعة العمل قدر المستطاع من أجل توطيد العلاقة بينها وبين المجتمع، ليس فقط داخل أصول الجامعة بل ما تنجزه أو تنتجه من مجلات ودوريات، كتب وأبحاث يتم نشرها

[1]- بن نونة نادية، العلاقة بين **التكوين الإعلامي الأكاديمي وتشكيل الرؤية النقدية لدى طلبة علوم الإعلام والاتصال**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تكنولوجيا الإعلام والمجتمع، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم - ، 2017-2018، ص47.

للاستفادة العلمية، أضف إلى ذلك إمكانية إجراء محاضرات وأيام دراسية مخصصة ليس فقط للطلاب، بل للمجتمع عامة، قصد نشر الثقافة والوعي على المستوى العام[1].

2-6- وظيفة البحث العلمي :

أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي، (الذي كان يقتصر على حفظ المعرفة القديمة)، حيث أن الجمع بين التعليم والبحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في كل من اسكتلندا وألمانيا على الترتيب، والتي اهتمت بالبحث العلمي، فهو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة، بإتباع طريقة علمية منظمة[2].

يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد فلاكتشافات تأتي من خلال البحث والتمحيص ومتابعة الأحداث والأفكار ومحاولة تطويرها، ودعمها ورعايتها.

فكثير من الابتكارات والاكتشافات والاختراعات، ما هي إلا نتيجة للأفكار الإبتكارية لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين.

وبالرغم من أن مهمة إنتاج معرفة جديدة تقع أساسا على مؤسسات التعليم العالي، فإن معظم هيئات التدريس لا يجرون إلا القليل من البحوث، ويرجع ذلك إلى أن معظم وقت المدرسين مخصص للتدريس، مما لا يتيح لهم مجالا للعمل الإبداعي، بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من البحوث تتطلب أموالا وتمويلا، للإنفاق على الباحثين وتوفير المصادر اللازمة[3].

---

[1]- المرجع السابق، ص، ص47-48.

[2]- نمور نوال، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة موارد بشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة -، 2011-2012، ص31.

[3]- المرجع السابق، ص 32.

الشكل رقم (2): يوضح وظائف التكوين الجامعي

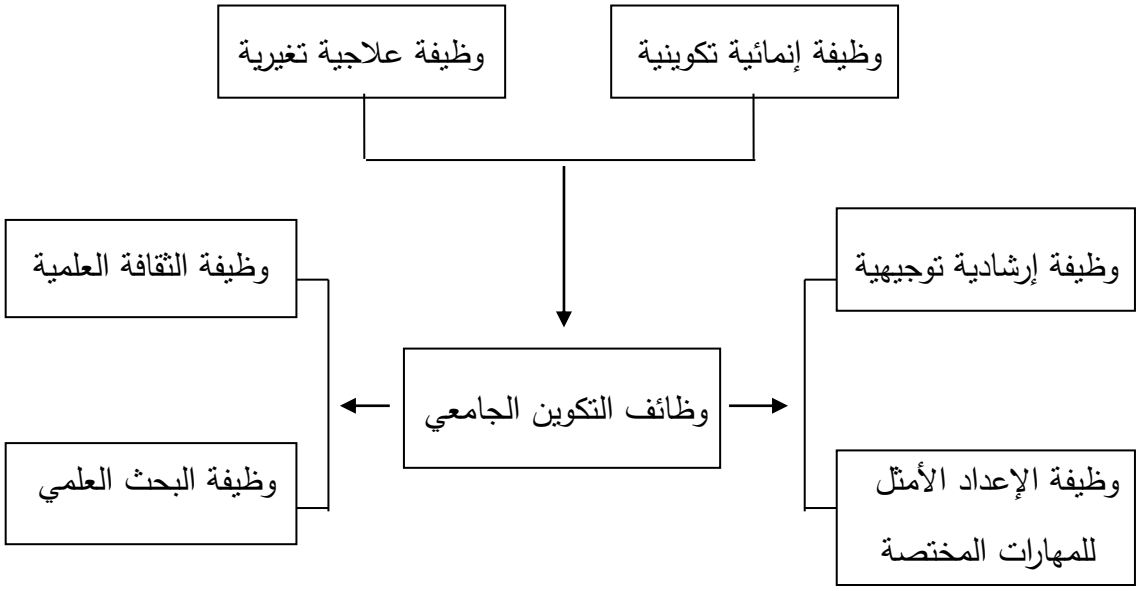

- **المصدر**: من إعداد الطلبة الاعتماد على معلومات المرجع السابق

رابعا: أسس ووسائل التكوين الجامعي

1- أسس التكوين الجامعي وتحدياته:

إن التحديث العلمي التربوي ونجاحه في المرحلة الجامعية، يعتمد على أسس هامة وهي:

- وعي القيادة السياسية بدور التربية وما يخصص لها من أموال لخلق مجتمع علمي معاصر.
- قيادة عصرية ذات نظرة اجتماعية شاملة متكاملة، تقود عمليات الثورة العلمية في إطار الثورة الاجتماعية الشاملة.
- أسس وأبحاث ودراسات علمية من واقع المجتمع تستند إليها في إرساء دعائم هذه الثورة.
- الانفتاح العالمي على الجامعات الإقليمية والدولية وإجراء المقارنة المرجعية المستمرة لأجل تطوير عمل وأساليب العمل التربوي في الجامعة.
- التغيرات البيئة الجديدة وإدخالها حيز التطبيق من حيث التغيرات التكنولوجية والعلمية والسياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على العملية التربوية، وعندما نضع التعليم الجامعي في نصب أعيننا وهو يدخل التحديث والتطور والتغيير، فإنه يجب ألا يغيب عن أبصارنا أن هناك تحديات ضخمة سوف تواجهنا منها:

- ✓ إيمان لدى القيادة الجامعية باختيار القادة الأكفاء القادرين على حث الأفراد نحو التغير الإيجابي واتخاذ القرار بذلك، بالإضافة إلى القوى البشرية العاملة في هذا المجال، بكل مكوناتها وإعدادها ومفاهيمها وأوضاعها المادية والاجتماعية وتباين أفرادها بين الصلابة الشديدة والمرونة الكبيرة.
- ✓ الكم الضخم من الكتب والمناهج والوسائل المتكدسة بكل من ألفوها وتعودوا وجمدوا عليها ولم يقوموا بعملية تطوير هذه المناهج.
- ✓ مواجهة الأفكار القديمة المتوافرة وأصحابها الذين قاموا ببناء التصورات والمنطق ولم يكلفوا أنفسهم حتى مجرد التجريب والاختبار لها وما في هذا الفكر من أفكار سطحية ومجردة وبعيدة عن الواقع وما فيه من تطفل على الفكر الأجنبي بدون النظر إلى الواقع الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا، كذلك بدائية البحث في بعض المواقع وعدم تواصله أو تكامله أو جديته أو حتى مجرد فهمه واستيعابه.
- ✓ قصور الإمكانيات المادية والتمويل اللازم للنهوض بعملية البحث العلمي ومواكبة تحديات العصر، كذلك الاعتماد على عملية التخطيط والتنظيم الإداري الفعال عند إجراء عملية التحديث ومراقبة هذه العملية إداريا[1].

ولهذا فإن التحديات والمشكلات التي يواجهها التعليم الجامعي ليست محلية وإقليمية وحسب، بل أن لها طابعا عالميا، وينبغي على الجامعات التحرك للمشاركة في تشكيل بنية التعليم العالي في الفضاء الكوني الجديد، وليس الغرض من هذا توجيه النقد أو الثناء للمنظمات القائمة حاليا، أو لوضعها موضع التجربة، ولكن لتسليط الضوء على مدى ابتعاد الجامعات عن المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها[2].

هذا ما يفرض على الجامعة تحديات جديدة تتمحور حول خمسة مهام رئيسية:

- تنمية قدرة التفاعل مع المحيط وتهيئة الطالب لمهن المستقبل.
- المساهمة في تطوير المعرفة.
- مواكبة الحياة المهنية أو التعليم مدى الحياة.
- المساهمة في الإشعاع العلمي والثقة في النفس وتعزيز الانفتاح على العالم.

---

[1]- هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي، **التعليم الجامعي من منظور إداري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2011، ص، ص 33-34-35.

[2]- ج،ب-م،ل، **العولمة والتعليم الجامعي المضامين- المستقبل** -، دراسات حالة، ترجمة وتعريب السيد عبد العزيز البهواشي وسعيد بن حمد الله بن علي الشبلى، دار عالم الكتب، عمان، 2006، ص237.

- المساهمة في تحسين تكافئ الفرص والعدالة الاجتماعية، لذلك فإن إتباع بعض الآليات الهامة التالية والتي تكشف عن الدور الفعال للتعليم الجامعي في إقامة مجتمع المعرفة :
- إدخال تعديلات وتجديدات جذرية في نظم التعليم العالي بحيث يصبح التعليم المستمر مدى الحياة أحد المجالات الرئيسية للاهتمام والرعاية، كذلك توفير الإمكانات والوسائل المادية وذلك عن طريق رفع ميزانية البحث العلمي.
- تعاون ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في عملية تخطيط وتطوير التعليم العالي، (وزارة التعليم العالي، وزارة التخطيط، رجال الأعمال، الغرف التجارية والصناعية)، بالإضافة إلى الاهتمام والعناية ببرامج التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتحقيق التأهيل المرغوب للطلاب، وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة التنمية.
- إعادة النظر في المناهج الدراسية الجامعية الحالية، والعمل على تغييرها أو تعديلها لتواكب التنمية والتركيز على استخدام الوسائط المتعددة في عمليات التدريس الجامعي، (لماذا ندرس؟ ماذا ندرس؟ كيف ندرس ؟).
- التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي والجامعي بحاجة العمل في عملية مستمرة وتحقيق التكامل بينها.
- يجب أن تتوفر معلومات دقيقة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل بشكل واضع وعلى منحى مستمر، وذلك من خلال تطوير نظام معلومات عن سوق العمل يركز على قاعدة بيانات، وتحديد التخصصات في مؤسسات التعليم العالي التي يتطلبها سوق العمل في القطاعين العام والخاص، وإعداد الخريجين بما يكفل لهم البدء في مشاريعهم التجارية الخاصة.
- العمل على استحداث المزيد من التخصصات التي تثبت الحاجة إليها في حركة التنمية الشاملة.
- إثراء برامج التعليم العالي بما يؤهل خريجيها بالمهارات الملائمة لاحتياجات التنمية الآلية والمستقبلية في سوق العمل في القطاعين العام والخاص مثل : المهارات القيادية والتنظيمية، مهارات الاتصال وبناء العلاقات ومهارات التحليل والتفكير الإبداعي وحل المشاكل ومهارات استخدام الحاسوب[1].

[1]– المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **إستراتيجيات التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ21**، ورشة العمل المصاحبة للندوة تحت عنوان " تنمية أدوار عمداء الكليات كقادة إداريين "، المنعقدة بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا في المنامة – مملكة البحرين، أكتوبر 2007، ص، ص142–144.

2- وسائل التكوين الجامعي:

وسيلة التعليم هي: " وسيط يستعمل من اجل المساعدة، حيث تمكن من جعل طريقة التعليم أكثر فعالية"، وتشمل هذه الوسائل جميع العناصر والإمكانات المادية التي من شأنها المساعدة في عملية التكوين والتعليم في الجامعة.

إن هذه الوسائل المادية تقوم بدور الوسيط الذي يربط بين عناصر عملية التكوين الجامعي حيث تتدخل بصورة حاسمة في نجاح العملية التعليمية، فمن أجل تحقيق تكوين فعال يجب على الأستاذ الاستعانة بوسائل عدة تمكنه من تقديم برامج التكوين بشكل يسمح للطالب بتلقيها بطريقة أكثر سلاسة، حيث يصبح قادرا على الاستيعاب بصورة أسرع وأوضح.

تلعب الوسائل المادية دورا لا يستهان به لما توفره من إيجابيات وتسهيلات وإعانات في عملية التكوين، حيث تساهم بشكل كير في إنجاحها، ومن بين هذه الوسائل:

2-1- الكتب والمراجع :

ويقصد بها جميع ما تشتمل عليه المكتبة من كتب ومراجع سواء ورقية أو إلكترونية تسمح للطالب بالاطلاع على مختلف المجالات في التخصص وخارجه، إذ يجب أن تتح للطالب إمكانية الانتفاع بخدمات المكتبة والتي يجب أن تمتلك مجموعات مستوفاة تشمل شتى جوانب التخصص.

تعتبر المكتبة من أهم الموارد المادية التي يجب أن تعتني بها الجامعة وذلك نظرا للكم الهائل الذي تقدمه للطلبة وهيئة التدريس على حد سواء من معارف ومعلومات وكذا مساعدتهم على إنجاز البحوث العلمية وتنمية قدراتهم الفكرية والعقلية.

لذا لابد من الأخذ بعين الاعتبار بعضا من الشروط اللازم توفرها بالمكتبة وهي :

- استخدام أحدث الكتب والمراجع والعمل على تحديثها كلما تقدمت وتطورت نوعية أوعية المعلومات في المكتبة من الكتب والدوريات وغيرها.

توفير إمكانية الاتصال بقواعد المعلومات المحلية والإقليمية والدولية، وزيادة حجم أوعية المعلومات في المكتبة المركزية ومكتبة الكلية[1].

[1]- سوالمي أسماء، **برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات نظام ل.م.د في ظل التطورات التكنولوجية - جامعة الجزائر نموذجا-**، مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات شهادة الماجستير في علم المكتبات، تخصص تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، 2014-2015، ص، ص72-73.

2-2 - الوسائل التكنولوجية :

تشمل الوسائل السمعية والبصرية، ونقصد بها الوسائل المتمثلة في الصور والفيديو والأفلام وغيرها من الوسائط التي تعتمد على الصوت أو الصورة أو كلاهما معا وكذا الوسائط الرقمية والإلكترونية، وكذا جميع ما يتعلق بتطبيقات الانترنيت والإعلام الآلي، والتي تعتبر وسائل من شأنها تحسين الإدراك وتنميته لدى الطالب المتلقي، حيث تساعده على تكوين فكرة أكثر وضوحا عن المادة التي يتلقاها خلال دراسته[1].

فهي تقوم بتسهيل إيصال المعلومة من قبل الأستاذ إلى الطالب، وإلى الأساليب التدريسية، حيث يتم إيضاح المعلومات بطريقة مشوقة تشد انتباه الطلبة إلى موضوع المحاضرة وتسهل فهمها[2].

تعد هذه الوسائل من العناصر التي جعلت العملية التعليمية أكثر تطورا حيث وسعت عملية إتاحة المعلومة والوصول إليها، ونمت قدرات ومهارات الطالب في عملية البحث وسهلت عليه التواصل بينه وبين الأستاذ.

وقد أوضحت الدراسات والأبحاث أن الوسائل التعليمية تلعب دورا جوهريا في إثراء التعليم من خلال إضافة أبعاد ومؤثرات خاصة وبرامج متميزة، إن هذا الدور للوسائل التعليمية يعيد التأكيد على نتائج الأبحاث حول أهمية الوسائل التعليمية في توسيع خبرات المتعلم وتيسير بناء المفاهيم وتخطي الحدود الجغرافية والطبيعية.

إن هذا الدور تضاعف حاليا بسبب التطورات التقنية المتلاحقة التي جعلت من البيئة المحيطة بالجامعة تشكل تحديا لأساليب التعليم والتعلم الجامعية لما تزخر به هذه البيئة من وسائل اتصال متنوعة، كما دور في جعل عملية التعليم اقتصادية بدرجة أكبر من خلال زيادة نسبة التعلم إلى تكلفته.

حيث أن الهدف الرئيسي للوسائل التعليمية والتكوينية، تحقيق أهداف قابلة للقياس بمستوى فعال من حيث التكلفة في الوقت والجهد والمصادر، فالوسائل التعليمية تنمي قدرة الطالب على التأمل ودقة

---

[1]- المرجع السابق، ص73.

[2]- بوزقزي رزيقة وقوارح محمد، **سبل تنمية الكفايات التدريسية لدى الأستاذ الجامعي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص : ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، 17-18 جانفي2011، ص426.

الملاحظة وإتباع التفكير العلمي للوصول إلى حل المشكلات، وهذا الأسلوب يؤدي بالضرورة إلى تحسين نوعية التعلم ورفع الأداء عند الطلبة[1].

المبحث الثاني : التكوين الجامعي في الجزائر

أولا : التطور التاريخي للتكوين الجامعي في الجزائر

1- التكوين الجامعي قبل الاستقلال :

تعود نشأة الجامعة إلى سنة 1909م، بإمضاء رئيس الحكومة آنذاك " gerard jonnart "، قرارا بشأنها بحيث قال في تلك المناسبة بأن : " الجامعة الجديدة إلى جانب الخدمات التي سوف نواصل في أدائها في سبيل العلم والمهن الحرة سوف تصبح بإمكانها أيضا تزويد الزراعة والتجارة الجزائرية، بأيدي عاملة مؤهلة "، فحولت المدرسة للطب، القانون، للآداب والعلوم إلى مؤسسات عالية تحت لواء الجامعة الجزائرية[2].

2- التكوين الجامعي بعد الاستقلال :

2-1- مرحلة الستينات :

ورثت الجزائر جامعه مكونة من كليات حسب الاختصاص تتميز بفصل صارم بين الاختصاصات، وهكذا فإن جامعة الجزائر كانت تضم أربع كليات : كلية الطب وكلية العلوم، وكلية الآداب، والعلوم الإنسانية، وكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية موزعة على ثلاث ميادين، كما يجب التذكير أن في هذه المرحلة وإلى غاية 1970م، كانت وزارة التربية الوطنية هي التي تسير شؤون التعليم العالي[3].

والتي صادفت تنفيذ المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1970)، وقد شهدت تطورا محسوسا في أعداد الطلبة الذين قدر مجموعهم بـ10,756 طالبا وطالبة، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية التي أصبحت غير قادرة على الوفاء بالحاجة[4].

---

[1]- عبد المحسن بن عبد العزيز أبانمي، **الوسائل التعليمية : مفهومها وأسس استخدامها ومكانتها في العملية التعليمية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1414هـ، ص14-16.

[2]- أيمن يوسف، " **تطور التعليم العالمي : الإصلاح والآفاق السياسية** "، رسالة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر-، 2007-2008، ص 44.

[3]- **نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والأفق المستقبلية**، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، 26، 27، 28 ديسمبر 2021، ص07.

[4]- تركي رابح، **تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي**، مجلة الثقافة، العدد78، الجزائر، 1983، ص13.

2-2- مرحلة السبعينيات:

يعتبر الإصلاح الذي باشرته السلطات الجزائرية خلال سنة 1977م، إلهاما من الثورة وما تولد عنها، فقناعة السلطات بأن الجامعة لم تعد تواكب مميزات المرحلة الجديدة باعتبارها بقية تمارس نشاطها ضمن الهياكل من طرف الاستعمار، وأن التغيير يتطلب تغيير الأساليب القديمة، بحيث أن تلك الهياكل التنظيمية الموجودة في الفترة الممتدة بين (1962-1970)، لم تعد تستطيع أن تحققوا أهداف الثورة[1].

وقد تم في سنة 1973م، تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي التي استندت إليها عملية تطور البحوث التطبيقية في ميدان البحث العلمي، كما تم كذلك تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية الذي تتلخص مهمته في رسم المحاور الأساسية للبحث العلمي الموجه نحو التنمية[2].

2-3 مرحلة الثمانينات:

وهي ما تسمى بمرحلة الخريطة الجامعية والتي ظهرت سنة 1983م، وتهدف إلى:

- تخطيط التعليم الجامعي إلى أفاق سنة 2000م، معتمدة في تخطيطها على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.

- تحديد احتياجات الاقتصاد الوطني من أجل العمل على توفيرها.

- تعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطني كالتخصصات التكنولوجية، والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات التي يوجد فيها فائض من الطلبة فوق احتياجات الاقتصاد الوطني، كذلك تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية.

- تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة والمحافظة على سبع جامعات فقط، وعرفت الجامعة الجزائرية العديد من المشاكل في هذه الفترة خاصة ما يتعلق منها بالتسيير البيداغوجي، تنصيب أجهزة مختلفة، المشاكل الإدارية[3].

---

[1]- سماتي حاتم، قندوز محمود، **إحصائيات عن الجامعة الجزائرية (1962 - 2018)**، مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، العدد02، الجزائر، 2018، ص05.

[2]- تركي رابح، **تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي**، مرجع سبق ذكره، ص14.

[3]- حفجوف فتيحة، **معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين- دراسة ميدانية في جامعة سطيف**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2007-2008، ص، ص60-61.

4-2- مرحلة التسعينيات:

إن من أهم ما يميز هذه المرحلة هو الرغبة الملحة في خلق وإيجاد علاقة متكاملة ومنسجمة بين الجامعة والمحيط، خاصة وإن المؤسسات الاقتصادية بدأت في هذه المرحلة استعدادها لدخول اقتصاد السوق الحر، هذا ما أدى بالجامعة الجزائرية إلى إعادة النظر في سياسة التكوين المنتهجة، وذلك لإعطاء الإطارات الكفاءة القادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، وتم في هذا المجال اعتماد فرقة بحث لإنجاز سلسلة من الأبحاث حول تقويم العملية التكوينية بالجامعة الجزائرية لأجل العمل على انسجام برامج التكوين والتعلم مع العمل واحتياجات الواقع الجزائري المعاش[1].

ثانيا : التكوين الجامعي في الجزائر

ويقصد بها الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية، قصد جعل التعليم العالي جزائريا في محتواه وأساليبه وأهدافه تماشيا وواقع البلاد، وعموما تكون جزارة التعليم العالي وفقا لما يلي:

- إعطاء الصبغة الجزائرية لنظام التعليم العالي ومناهجه، والبعد قدر الإمكان عن الاستعانة بالخارج، إلا فيما تقتضيه الضرورة.

- جزارة أساتذة وإطارات التعليم العالي بصورة تدريجية، والاعتماد على الكفاءات الجزائرية.

- وضع إستراتيجية التعليم العالي وفقا لواقع البلاد وتطلعاتها المستقبلية بغرض تحقيق التنمية، ولهذا فمنذ الاستقلال كانت جزارة المنظومة التربوية عامة والتعليم العالي خاصة، الشغل الشاغل للدولة الجزائرية، وتجسدت من خلال تكييف مقررات وبرامج التعليم مع مقومات الشخصية الوطنية.

2- التعريب:

يأتي التعريب في مقدمة المبادئ التي قامت عليها الجامعة الجزائرية، ويقصد به هنا الاستعمال الواسع والاستخدام الكبير لها وذلك في جميع مراحل التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، وهذا لأنه يحقق أحد أهم المقومات الشخصية الوطنية، وهو تعبير عن حرية واستقلال الشعب الجزائري، ولقد قامت عملية التعريب على مجموعة من الأسس :

- تشكل اللغة العربية أداة من الأدوات الأساسية المكونة لشخصيتنا وتاريخنا وثقافتنا وينبغي أن تكون لغة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- إن اللغة العربية هي لغة أمتنا، وبالتالي أساس تواصلنا وارتباطنا معها.

[1]- أحمد جلول، "**الجامعة الجزائرية: مشكلات وتوجهات**" ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد01، الجزائر، 2022، ص80.

– إن توحيد التعليم باللغة العربية هو توحيد مختلف الأطوار التعليمية.

– إن إدخال اللغة العربية في المنظومة التعليمية كان مطلبا ثابتا للشعب الجزائري، وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة لإدخالها بصفة تدريجية في طور التعليم العالي[1].

3– ديمقراطية التعليم :

جاءت ديمقراطية التعليم لإزالة الطابع الاستعماري للتعليم الجامعي الذي حرم أبناء المجتمع من مواصلة دراستهم وتعليمهم، وقد أصبح المجال مفتوحا أمام جميع أبناء المجتمع الجزائري بدون استثناء، عرقي أو مادي أو اجتماعي، فكلهم متساوون في الحقوق والواجبات ولهم فرص متساوية للتحصيل العلمي في مؤسسات التعليم العالي، مما أدى إلى زيادة عدد الطلبة بشكل كبير من 500 طالب في أواخر عهد الاستعمار إلى 300 ألف خلال سنة (1995–1996) [2].

ثالثا : نظام التعليم العالي ل.م.د في الجزائر وأهدافه

1– نظام التعليم العالي ل.م.د في الجزائر :

إن المشاكل والعوائق التي واجهها النظام الكلاسيكي للتعليم العالي ونظرا للثورة التعليمية الجديدة، فرضت على الدول ومنها الجزائر ضرورة إعادة النظر في نظمها التعليمية لتكييفها مع المستجدات الجديدة، لذلك عملت الجزائر على تطبيق نظام جديد وهيكلة جديدة لهذا التعليم سنة 2004م، وهو نظام (ل.م.د)، حيث يندرج هذا النظام الجديد في إطار تحسين منظومة التعليم العالي والتأقلم مع المتغيرات العالمية، لذلك قامت اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية (cnrse)، بالتغيير الموضوعي لمختلف الصعوبات التي تمس النظام التعليمي الجزائري[3].

كما يركز هذا الإصلاح على مقاربة جديدة للعلاقات العلمية والبيداغوجية " الطالب، الأستاذ، الجامعة "، ضمن المسعى الذي يضع الطالب في قلب جهاز التكوين، ويجعل من هيئة التدريس العنصر المحرك الذي يقع عليه تعريف عملية التكوين والبحث وتصميمها وتجسيدها تحت مسؤولية وإشراف

---

[1]– لخضر مداح، **الجامعة أساس نشر المعرفة وخدمة المجتمع**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2010، ص، ص191–192.

[2]– رباب أقطي، **التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر– باتنة – ، (2008–2009)، ص39.

[3]– حياة فرد، أحمد شاطر باش، **التعليم العالي في الجزائر بعد تطبيق LMD**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد01، الجزائر، 2023، ص 236.

المؤسسة الجامعية التي خولتها أحكام هذا الإصلاح صلاحيات جديدة، ومنحتها صفة صاحب المشروع في صياغة سياستها التطويرية[1].

فنظام (ل.م.د)، هو عبارة عن هيكلة جديدة لنظام التعليم العالي بالجزائر يتضمن ثلاث شهادات هي :

- ل : ليسانس، (بكالوريا+ 3 سنوات)، وهي نوعان : ليسانس أكاديمية تسمح للمتخرجين بمتابعة الدراسات العليا، وليسانس مهنية تمكن صاحبها بالاندماج مباشرة في سوق العمل.
- م : ماستر، يدوم هذا التكوين سنتان ويسمح لكل حاصل على شهادة ليسانس أكاديمية والذي تتوفر فيه شروط الإلتحاق، كما أنه لا يقصى من المشاركة الحائزين على شهادة ليسانس مهنية، يحضر هذا التكوين في اختصاصين مختلفين :

– ماستر مهني : يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال ما، ويبقى هذا المسار دائما مهنيا.

– ماستر بحث : يمتاز بتحضير المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي.

- د : دكتوراه، تبلغ مدة التكوين ثلاث سنوات، ويهدف إلى توسيع المعارف في اختصاص معين[2].

3-2- أهداف نظام (ل.م.د) في الجزائر :

– تقديم تكوين يوصي بضمان إدماج مهني أحسن، أي ربط التكوين وتشغيل ما بعد التكوين.

– التكوين للجميع ومدى الحياة واستقلالية المؤسسات الجامعية.

– انفتاح الجامعة على المحيط الخارجي وتغيير مسارات الدراسة، بحيث أصبح مسار أكاديمي ومسار مهني توازيا مع متطلبات المجتمع.

– ظهور بعض التخصصات وإلغاء البعض مما أدى إلى تغيير من حيث الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي.

– تقليص الحجم الساعي ومدة التكوين إلى أقل حد ممكن لتقليص الكلفة وعرض المتخرجين بسرعة في سوق العمل.

[1]– جنان الحاج، **الجامعة الجزائرية بين السياسات المرسومة ودواعي الإصلاح**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد02، الجزائر، 2021، ص447.

[2]– بن عمور جميلة وآخرون، **جودة التكوين الجامعي لنظام LMD من وجهة نظر الطلبة الجامعيين**، مجلة روافد، المجلد05، ديسمبر 2021، ص، ص128-129.

– التغيير المتواصل والمستمر في محتويات وبرامج التكوين توازيا مع متطلبات العصر[1].

رابعا : المقاربات النظرية المفسرة للتكوين الجامعي

1– المقاربات الكلاسيكية :

1–1– النظرية البنائية الوظيفية:

تعالج هذه المقاربة مسألة التكوين كإحدى المتطلبات الوظيفية للمجتمع لكي يحافظ على استقراره وتوازنه في ظل التغيرات التي تطرأ على الظواهر، هذه المتغيرات لا يمكن بأية حال أن تتخطى حدود هذه البيئة، فهي استجابة لمؤشرات قوى معينة كامنة بها، إذن فالتغيرات لابد أن تحدث في إطار التوازن، هذا التوازن تعتبره هذه النظرية الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في رفع كفاءة الأفراد العاملين بها في إطار ما يعرف بحشد الموارد التنظيمية[2].

– إميل دوركايم:

ناقش دوركايم العديد من القضايا التربوية، حيث اهتم بدراسة مشكلة التربية والتعليم في فرنسا ولاسيما قضية المنهج ونوعية المقررات الدراسية التي تعطى للتلاميذ والطلاب سواء في المدارس أو الجامعات، كما أقر دوركايم بضرورة تحديد طبيعة التخصص وتقسيم العمل وخلق تخصصات علمية وأكاديمية ومهنية يتطلبها بناء المجتمع الحديث.

كما يرى أن " المؤسسة الرائدة في جعل التعليم تخصصيا هي الجامعة، باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي بإمكانها تكوين مهارات عالية التخصص لتوفير التنوع والاختلاف، كما حرص دوركايم على مناقشة طبيعة العلاقة بين الدولة والنظام التعليمي، حيث أشار إلى أهمية الدولة في تحديد إيديولوجيتها وضرورة حرصها على التخطيط العلمي والسيطرة شبه الكاملة على المدارس ومنها الجامعات.

– تالكوت بارسونز :

لقد استخدم بارسونز بكثرة مفهوم النسق الاجتماعي وبدأ في تحليله للمؤسسات الاجتماعية وخاصة المؤسسات التي تحرص على استقرار النسق الاجتماعي مثل المدرس، وذلك في مقاله الشهير " المدرسة كنسق اجتماعي "، وقد عبر في إطار نظريته العامة عن النسق والفعل الاجتماعي ومن خلال تحليلاته الوظيفية أن الجامعة هي التنظيم الأم وأن التعليم يحدد أنواع الالتزام.

---

[1]– عبد القادر سيدي عابد، **التكوين الجامعي في نظام (ل.م.د) وعلاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة –دراسة ميدانية بجامعة الشلف–**، مجلة مداد، (د.ع)، الجزائر، 2020، ص، ص4–5.

[2]– أسماء هارون، **دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية**، مرجع سابق، ص 18.

كما اهتم بارسونز بدراسة وظيفة الجامعة في المجتمع باعتبارها نسقا اجتماعيا يسعى لتحقيق التكامل الاجتماعي والمهني والعلمي ككل، ولكونها مركبا تنظيميا للمعرفة لأنها تغدي جميع المؤسسات والتنظيمات الأخرى بالكوادر الفنية والمهنية والأكاديمية، كما اعتبر بارسونز الجامعة بأنها المكان الذي يحمل جزءا من الجوانب المعرفية للمجتمع والبنايات الاجتماعية الثقافية، حيث اهتم بالجماعات المهنية التي تعمل في الجامعات مركزا على أهمية التدريب المهني والفني باعتبارهما أساس تطور الكفاءة المعرفية[1].

1-2- النظرية الماركسية:

تنطلق الرؤية الماركسية في تحليل التعليم من الافتراض الأساسي الذي تستند إليه هذه النظرية وهو وجود تأثير بين نمط علاقات الإنتاج في المجتمع على مجمل مظاهر البناء الفوقي، بما يتضمنه من فكر وقيم وتعليم، وإن هذا التأثير هو المحدد الأساسي في بلورة وظيفة التعليم في مجتمع ما بهدف إعادة إنتاج العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائد فيه، ومن ثم فإن مصير الأفراد وموقعهم في البناء الاجتماعي يحدد بناء على وضعهم الطبقي، والتعليم هو أداة للتصنيف والانتقاء ولإضفاء الشرعية على الأوضاع التي سبق تحديدها طبقيا، ومن ثم تعكس الأوضاع الطبقية على النظم التعليمية ونتائجها[2].

- بيير بورديو و كلود باسرون :

لقد تناول "بيير بورديو" مفهوم إعادة الإنتاج بالتحليل والدراسة والتقويم، حينما ركز اهتمامه السوسيولوجي على النظام التربوي الفرنسي مع صديقه " جان كلود باسرون "، وقد انطلقا من فرضية سوسيولوجية أساسية تتمثل في كون المتعلمين لا يملكون الحظوظ نفسها في تحقيق النجاح المدرسي، ويرجع هذا الاختلاف إلى التراتبية الاجتماعية والتفاوت الطبقي، ووجود فوارق فردية داخل الفصل الدراسي نفسه.

ومن ثم فقد قادت الأبحاث السوسيولوجية والإحصائية " بورديو وباسرون " إلى استنتاج أساسي هو أن الثقافة التي يتلقاها المتعلم في المدرسة الفرنسية الرأسمالية ليست ثقافة موضوعية، بل هي ثقافة مؤدلجة تعبر عن ثقافة الهيمنة وثقافة الطبقة الحاكمة، ومن ثم فليست التنشئة الاجتماعية تحريرا للمتعلم

[1]- بواب رضوان، ميلاط صبرينة، **سوسيولوجية التعليم الجامعي- قراءة مفاهيمية ونظرية**، مجلة سوسيولوجيون، العدد01، الجزائر، 2021، ص، ص35-37.

[2]- رباب أقطي، **التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص23.

بل إدماجا في المجتمع في إطار ثقافة التوافق والتطبع والانضباط المجتمعي وبالتالي تعيد لنا المدرسة إنتاج الطبقات الاجتماعية نفسها.

وعليه يمكن اعتبار دراسات " بورديو" نقدا للدراسات الكلاسيكية حول سوسيولوجيا التربية، لأنها اعتمدت على المقاربة الماركسية النقدية الجديدة في دراسة المدرسة الفرنسية بصفة خاصة، والمدرسة الفرنسية بصفة عامة، على أساس إنها فضاء للتنافس والهيمنة و الصراع الطبقي والمجتمعي[1].

2-2- النظرية التفاعلية الرمزية :

لقد تبلورت هذه النظرية بصورة واضحة في علم النفس الاجتماعي متأثرة بكتابات " جورج هربرت ميد وبلومر"، وتدور فكرة هذه النظرية على دراسة الطرق التي يستطيع من خلالها الفرد أن يبني تصورا وفهما دقيقا عن ذاته وعن عالمه الاجتماعي المحيط به من خلال عملية التفاعل الرمزي.

وقد قامت دراسات نفسية واجتماعية في مجال التربية والتعليم لمحاولة فهم وتشخيص طبيعة ما يحدث من عمليات التفاعل بين الطلاب في الصفوف الدراسية، وتأثير ذلك على بناء شخصياتهم، إضافة إلى دراسة ألي التفاعل الرمزي داخل الحجرة الدراسية على ضوء القواعد التي يحددها المدرس، كما يؤكد أصحاب هذه النظرية على أن التعليم هو نوع من التطبيع الاجتماعي حيث يتكيف التلاميذ اجتماعيا مع جميع العناصر التعليمية داخل المؤسسة التعليمية، مع ضرورة توفير مناخ ملائم للعملية التعليمية يساعد على التفاعل الاجتماعي وتجاوز المشكلات الاجتماعية على اعتبار أن نظرتهم للتعليم والتدريس نظرة اجتماعية[2].

2- المقاربات الحديثة:

2-1- نظرية التحديث:

اعتمد رواد هذه النظرية على دراسة العلاقة المتبادلة بين مختلف عوامل التنمية، أخذين من تجارب الدول المتقدمة كنماذج تنقلها للدول النامية لتعمل على إحداث تغيير في مجتمعاتها لتحقق التقدم والتطور، وقد ركزت على مجموعة من العوامل كالتغير الاقتصادي والثقافي والاجتماعي واعتبرت أن التعليم وانتشاره أهم هذه المحددات، فالنظام التعليمي يعمل على سيادة التفكير العقلاني القائم على المنطق وانتشار أفكار علمية تقود المجتمع إلى إنتاج التكنولوجيا والتقنيات اللازمة للنجاح.

---

[1]- جميل حمداوي، **نظريات علم الاجتماع**، شبكة الألوكة، ط1، 2015، ص82-86.

[2]- بواب رضوان، ميلاط صبرينة، **سوسيولوجيا التعليم الجامعي- قراءة مفاهيمية ونظرية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص38-39.

- فرديريك إنجلز ودافيد سميث :

لقد حاول إنجلز وزميله تحليل العلاقة بين التعليم والتنمية، انطلاقا من أن التحديث عملية اكتساب أكبر عدد من الأفراد لسمات واتجاهات وقيم ومعتقدات، تؤثر على سلوكهم وتمنحهم الرغبة في التجديد، وقد عمل إنجاز ودافيد سميث على إبراز ما للجامعة كمؤسسة تعليمية من دور في تقديم مخرجات قادرة على متابعة المستجدات المحلية والعالمية، كما أبرزت التحليلات السوسيولوجية والسيكولوجية العوامل المسببة للتحديث وأهمها المؤسسات التعليمية عامة والجامعة خاصة، والتي تعمل على تزويد مجتمعاتها بالقوى البشرية المؤهلة معرفيا لتقودها في ركب التطور[1].

2-2- نظرية رأس المال البشري :

تعد هذه النظرية امتدادا فكريا للنظرية الوظيفية في صياغتها المحدثة ويتمثل الإسهام الحقيقي لهذه النظرية في محاولة تبرير التوسع الهائل في الأنساق التعليمية والاستثمارات الضخمة التي خصصت للتعليم في العديد من الدول.

ويعتبر تيودور شولتز " Tws dhalty " من رواد نظرية رأس المال البشري التي تحددت ملامحها بوضوح في الستينات حيث لاحظ سولتز اهتمام الباحثين بالأصول المادية وإهمالهم للعنصر البشري،

حيث ركز في اهتمامه على عملية التعليم باعتبارها استثمارا لازما لتنمية الموارد البشرية واعتبارها من أشكال رأس المال، واعتبر أن التعليم جزء من الفرد الذي يتلقاه، وفي رأي شولتز بعض الباحثين قد بنو اعتقاداتهم على أساس أن الغرض الأصلي للتعليم هو الغرض الثقافي وليس الاقتصادي، فالتعليم في رأيهم ينمي الأفراد لكي يصبحوا مواطنين صالحين ومسؤولين.

ويرى شولتز أن الاعتراف بالغرض من الأثار الثقافية والاقتصادية نواتج مشتركة لعملية التعليم، ويعني هذا أنه وفقا لمدخل شولتز فإن الإسهامات الثقافية للتعليم تؤخذ كمعطيات يبدأ بعدها تحديد ما إذا كانت هناك بعض المنافع الاقتصادية للتعليم، كذلك فإن من وجهة نظره يجب دراسة كل من التكاليف والإيرادات المرتبطة بعملية التعليم، فبنسبة الإيرادات فهي تمثل أهمية خاصة يرجعها لأهمية الإيرادات الضائعة بالنسبة للطالب أثناء فترة التعليم، وعليه فإنه وفقا لمدخل نظرية رأس المال لشولتز أن

[1]- أسماء هارون، **التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في فرع: علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2، 2019-2020، ص، ص64-65.

الإسهامات الثقافية للتعليم تؤخذ كمعطيات يبدأ بعدها تحديد ما إذا كانت هناك بعض المنافع الاقتصادية والخدماتية[1].

[1]– شبيلي بلقاسم وقنيفة نورة، **رأس المال البشري...مدخل لبناء التنمية قراءة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد07، العدد01، الجزائر، مارس2020، ص، ص243–244.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من خلال هذا الفصل أن التكوين الجامعي الجيد هو أساس إنتاج الكفاءات والنخب التي تقود البلاد إلى التطور، وهذا من خلال الأهمية الكبيرة التي تحتلها في المجتمع، وكذلك الأهداف التي تسعى لتحقيقها والأنماط المتمركزة حول إنتاج وتبليغ المعرفة التي تعمل عليها عناصر التكوين الجامعي المتمثلة في هيئة التدريس، الجماعة الطلابية والهيكل الإداري والتنظيمي، بالإضافة إلى وظائف التكوين الجامعي والتي تعمل على تكوين فكر علمي ومنهجي لدى الطالب، وهذا من خلال مجموعة من الأفكار السابقة والجديدة والتي تقوم بتوظيفها للموازنة بين قوة العمل وسوق العمل، بالإضافة إلى مجموعة من الأسس والوسائل التي تعمل على السير الحسن للعملية التكوينية.

وكذلك في هذا الفصل تم التعرف على مجموع المراحل التاريخية التي مر بها التكوين الجامعي في الجزائر وتطور البرامج ومستويات التكوين، بالإضافة إلى الإصلاحات المتعددة والمستمرة، وذلك بهدف تحسين التكوين وضمان جودة كافية في المخرجات.

وأخيرا تم التطرق إلى مجموع الاتجاهات النظرية المفسرة للتكوين الجامعي والتي قسمت إلى الاتجاهات الكلاسيكية، تضمنت الاتجاه الكلاسيكي والاتجاه الوظيفي، والاتجاهات النظرية المعاصرة وتضمنت كذلك نظرية التحديث و نظرية رأس المال البشري.

الفصل الثالث:

الجامعة ودورها في تنمية الفكر المقاولاتي

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات حول المقاولاتية

أولا: ماهية المقاولاتية

ثانيا: محددات توجه الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي

ثالثا: الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي

المبحث الثاني: أليات دعم التوجه المقاولاتي في الوسط الجامعي

أولا: التعليم المقاولاتي

ثانيا: دار المقاولاتية

ثالثا: حاضنات الأعمال

رابعا: التجارب الرائدة في مجال العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية

خلاصة الفصل

تمهيد:

من خلال ما جاء في هذا الفصل تم استخلاص بأن التوجه نحو العمل المقاولاتي ضرورة حتمية تفرضها علينا الظرف الحالية لهذا العصر، وهذا كأساس للتقدم والازدهار وتطوير إبداعاتنا ومواكبة الدول المتقدمة وهذا من خلال الاستثمار في أهم فئة شبابية وهم الطلبة، حيث سيتم توضيح في المبحث الأول من هذا الفصل مجموعة من الأساسيات حول المقاولاتية، بداية بماهية المقاولاتية، ثم التعرف على محددات توجه الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي، بالإضافة إلى الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي، أما في المبحث الثاني من هذا الفصل، فسنحاول التعرف على آليات دعم التوجه المقاولاتي في الوسط الجامعي، والتي تشمل التعليم المقاولاتي، دار المقاولاتية، حاضنات الأعمال، ليتم في الأخير عرض مجموعة من التجارب الدولية الرائدة في مجال العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية.

المبحث الأول : أساسيات حول المقاولاتية

أولا : ماهية المقاولاتية

1 – مفهوم المقاولاتية:

1-1- لغة:

المقاولاتية "Entrepreneurship" هي كلمة انجليزية الأصل تم اشتقاقها من الكلمة الفرنسية "Entrepreneur"، وقد ترجمت من طرف الكيبيكيين إلى الفرنسية " Entrepreneuriate ".

المقاولاتية " Entrepreneurship " : حاول، بدأ، فاضل، وتتضمن فكرة التجديد، والمغامرة[1].

وجاء تعريف ومعنى المقاولة في معجم المعاني الجامع بأنها تعهد شخص القيام بعمل معين كبناء بيت، بعوض محدد، بوقت محدد[2].

كذلك جاء في معجم الرائد بأنها اتفاق بين طرفين على القيام معا بعمل مشترك، كبناء، تجارة أو نحوها، وبتقديم ما يقتضيه العمل من آلات، وعمال ومواد، لقاء قيمة معينة من المال[3].

1-2- اصطلاحا:

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها ومع ذلك فإن أغلب التعاريف تتفق على أنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار والتنظيم، وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة تحمل المخاطرة وقبول الفشل، كذلك يوصف على أنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"[4].

---

[1]– لفقير حمزة، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد12، جامعة برج بوعريريج، 2015، ص119.

[2]– معجم المعاني الجامع، **معجم عربي – عربي**، نقلا عن الرابط: https://www.almaany.com، اطلع عليه بتاريخ 2023/03/05 على الساعة 11:56:25.

[3]– قواميس ومعاجم اللغة العربية، **عربي – عربي**، نقلا عن الرابط: https://www.arabdict.com، اطلع عليه بتاريخ 2023/03/05 على الساعة 12:03:18.

[4]– مهدي مراد، **المقاولاتية آلية للتنويع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الأزمة الراهنة**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد07، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير– جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2017/12/31، ص337.

المقاولاتية هي: " عملية يقوم بها المقاول لخلق قيمة وثروة متزايدة من خلال اكتشاف فرص الاستثمار وتنظيم المشاريع وتحمل المخاطرة، وعدم اليقين الاقتصادي، بالإضافة إلى المساهمة في النمو الاقتصادي "[1].

ويرى أب المقاولاتية " Richard Cantillon " (1680-1733)، وهو أول من أدخل مصطلح المقاولاتية في النظرية الاقتصادية، يرى أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يتحمل المخاطرة ويتقبلها، ويسقط هذا المفهوم في تلك الفترة على الأفراد المزارعين والحرفيين والمهنيين الذين يشترون سلعا عند أسعار معينة لبيعها بأسعار غير معروفة في المستقبل، فحسبه المقاول يتحمل المخاطرة لأنه لا يعلم إذا كانت الأسعار ستنخفض أم ترتفع.

يرى " Alain fayelle " أن المقاولاتية، حقل من حقول البحث العميقة وقدم تعريفا كما يلي : " المقاولاتية هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية خاصة يتم فيها خلق ثروة، هذه الظاهرة لها خصائص تتصف بعدم التأكد، أي وجود مخاطرة، والتي يدخل فيها الأفراد يجب أن يتصفوا بسلوكات أساسية متميزة بتقبل التغيير وتحمل الأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي "[2].

1-3- إجرائي:

مما سبق يمكن القول أن المقاولاتية هي إنشاء مؤسسة جديدة غير نمطية تبحث عن استغلال الفرص والموارد الغير المستغلة أو الغير مثمنة، تتميز بالإبداع والبحث عن التغيير والعمل على تجسيد أفكار جديدة وجعلها واقعا ملموسا بحيث تقدم منتج أو خدمة مختلفة، مبتكرة وجديدة اعتمادا على المبادرة والإبداع وتحمل المخاطرة.

2- نشأة وتطور المقاولاتية في الجزائر:

ترتبط المقاولاتية ارتباطا وثيقا بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري، خصوصا على الصعيد القانوني والسياسي، وفيما يتعلق بالتطورات التي شهدها الاقتصاد الجزائري فإنه يمكن التمييز بين مرحلتين

[1] -Abdulnasir Abdulmelike Mohammed, **Entrepreneurship and Enterprise Development Lecture Note**, Madawalabu University, 2016, p04.

[2]- بوثلجة عائشة وآخرون، **المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد03، العدد03، الجزائر، أكتوبر2019، ص720.

أساسيتين، حيث تمتد المرحلة الأولى من الاستقلال إلى نهاية الثمانينات وتليها المرحلة الثانية بعد التسعينات إلى وقتنا الحاضر، وفيما يلي مميزات كل مرحلة:

2-1- مرحلة بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينات:

إن تميز الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة بالتخطيط المركزي الموجه ضمن الإطار الاشتراكي، كان لا بد له أن ينعكس بالسلب على المقاولاتية التي اقتصرت على بعض الصناعات التحويلية التقليدية ذات الطابع العائلي، نظرا لاحتكار الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية ما ساهم في تكوين بيئة اقتصادية راكدة في مجال المبادرة، إضافة إلى هذا فإن الوضعية العامة الرديئة، سواء على الصعيد التعليمي أو على الصعيد المادي للشعب الجزائري، بسبب مخلفات الاستعمار خصوصا الطبقة الشبابية، التي تعتبر الركيزة الأساسية للروح المقاولاتية.

وفي ظل هذه الظروف لم تتمكن المؤسسة العمومية التي أخذت بعدا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا من تحقيق نتائج إيجابية، بل على العكس عرفت ارتفاعا كبيرا في التكاليف وضعفا في الكفاءة الإنتاجية والمردودية.

واستجابة لهذه الوضعية الحرجة، شرعت الدولة انطلاقا من سنة 1982، في تطبيق برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الرامية إلى تحسين نظام تسيير المؤسسة الوطنية وإعطاءه أكثر مرونة واللامركزية في اتخاذ القرار، ذلك من خلال تفكيك المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات ذات أحجام أصغر وأكثر تخصصا، ولقد ترتب عن هذا البرنامج ارتفاع كبير في عدد المؤسسات العمومية، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه مع نهاية سنة 1984، كان القطاع العمومي بمختلف فروعه مكونا من 475 مؤسسة عمومية ذات طابع وطني، وحوالي 1400 مؤسسة عمومية محلية[1].

2-2- مرحلة ما بعد الثمانينات:

لقد عكس انهيار أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، والذي تسبب في انخفاض مدخلات الدولة من العملة الصعبة، مدى هشاشة النسيج الاقتصادي المعتمد بشكل أساسي على أموال المحروقات في تغطية خسائر القطاع العمومي، هذا القطاع الذي وجد نفسه في وضعية حرجة خاصة،

[1]- مسكين عبد الحفيظ وزرقوط ريمة، **تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأثره على التشغيل**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد03، العدد01، الجزائر، جوان 2019، ص58.

في ظل فشل برنامج إعادة الهيكلة العضوية والمالية الذي خضعت له مؤسساته والذي لم يتمكن من تحقيق أهدافه ولو جزئيا.

ولقد شرعت الجزائر انطلاقا من سنة 1988، في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المتعلقة بإستقلالية المؤسسات العمومية، فمن أجل تدارك المشاكل الناتجة عن ملكية الدولة لمؤسسات القطاع العام وطرق تسييرها، ظهرت صناديق المساهمة التي كلفت بممارسة حق ملكية المؤسسات نيابة عن الدول.

وبالرغم من كل الجهود المبذولة في هذه الإصلاحات، إلا أنها لم تتمكن هي الأخرى من تحسين وضعية هذا القطاع، بل على العكس عجزت صناديق المساهمة على تحقيق الأهداف المسطرة لها بسبب محدودية الإطار القانوني الممنوح لها، والتدخل الدائم للدولة كمالكة مسيرة وسلطة عمومية، كل هذه الخطوات كانت عبارة عن مرحلة انتقالية ضرورية لتحضير الاقتصاد الوطني لمرحلة جديدة لابد منها ألا وهي مرحلة الاقتصاد الحر، حيث يعتبر قانون الخصخصة الصادر سنة 1995، الأرضية الحقيقية التي سمحت بإنهاء الاحتكار الكبير لمختلف القطاعات الاقتصادية من طرف الدولة، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة يلعب فيها القطاع الخاص دورا محوريا ضمن بيئة محفزة للمبادرة والمقاولاتية[1].

ثم بعد ذلك توالت القوانين المصادفة إلى تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مجموعة من القوانين والأوامر المتعلقة بالأمر رقم 01-03 الخاص بتطوير الاستثمار والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 20 أوت 2001[2].

ويليه القانون 06-08 المعدل والمتمم، المؤرخ في 15 جويلية 2006، والذي تم بموجبه تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الاستثمار، وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار لدى الوزير المكلف بالاستثمار، وصندوق لدعم الاستثمار والذي يوجه لتمويل المزايا الممنوحة للاستثمار[3].

---

[1]- بن راير مبارك وبن راير عبد الوهاب، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في تحفيز المقاولاتية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، الجزائر 2017، ص، ص05-06.

[2]- القانون رقم 01-،03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422، الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422، الموافق لـ 22 أوت 2001، ص04.

[3]- **أحداث قانونية مختلفة : بوابة القانون الجزائري - وزارة العدل**، نقلا عن الرابط : https://droit.mjustice.dz، اطلع عليه بتاريخ 2023/03/09 على الساعة: 20:03:13.

وينص القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى ما سبق، على تأسيس هياكل ومراكز خاصة هدفها تسهيل إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومتابعة المؤسسات، ومن بين هذه الوكالات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، بالإضافة إلى استحداث مجموعة من حاضنات الأعمال ومشاتل المؤسسات.

وبالرغم من هذه الجهود والإمكانيات الكبيرة التي وضعتها الدولة في هذا الإطار إلا أن التجربة أظهرت الفارق الكبير بين الأهداف المسطرة من وراء هذه البرامج والنتائج المحصلة، حيث كشف خبراء اقتصاديون بمناسبة الأسبوع العالمي للمقاولاتية (2013)، الذي ينظم على مستوى أزيد من 130 دولة حول العالم منها الجزائر، أن هذه الأخيرة خسرت رهان إنشاء 02 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي أعلنته قبل سنوات[1].

وقد سعت السلطات العمومية في الجزائر إلى الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة المتوسطة، كخط اقتصادي لتحقيق التنمية في ظل تعزيز دور القطاع الخاص منذ تبنيها للإصلاحات الاقتصادية، أين أشارت أحكام القانون رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الناشئة كقطاع واعد يجب ترقيته، هذا ما جاء في المادة 15 منه، " تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار وتسهيل حصولها على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها، حيث تستفيد من تدابير المساعدة والدعم المنصوص عليها في القانون، وفقا حجمها وكذا الأولويات المحددة حسب شعب النشاط "[2].

كذلك قانون المالية لسنة 2020 بموجب المادة 131، التي استحدثت لها حساب تخصيص خاص بعنوان " صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة (Start-up) [3].

---

[1]- قوجيل محمد وقريشي يوسف، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، الجزائر، 2015، ص158.

[2]- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 12 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ يناير2017، ص، ص04-05.

[3]- قانون رقم 19-14، مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، **يتضمن قانون المالية لسنة 2020**، الجريدة الرسمية، العدد81، الصادرة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1441 الموافق لـ 30 ديسمبر2019، ص48.

كذلك تم استحداث وزارة خاصة بها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-01 المؤرخ في 2020/01/02، المتضمن تعيين أعضاء الحكومة وتمت تسميتها وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، وتعيين وزير منتدب مكلف بالمؤسسات الناشئة، مما يدل على الأهمية التي توليها السلطات وهو الأمر الذي عززته أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2020، بموجب نص المادة 68 التي عدلت المادة 131، أين تم توسيع مجالات تدخل صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة[1].

وقد تكللت سياسة الدولة في ترقية بيئة المؤسسات الناشئة والابتكار بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 2020/09/15، المتضمن إحداث لجنة وطنية لمنح علامة " مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال " وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، التي تضمنت أحكامه تدابير دعم لهاته المؤسسات[2].

3- خصائص وأهمية المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية اليوم من أهم الحلول المقترحة للنهوض بالاقتصاديات على اختلافها واختلاف مستوى تقدمها، وهذا بسبب امتلاكها لمجموعة من الخصائص التي جعلت منها ذات أهمية كبيرة للمبادرة الفردية ومنبع للأفكار الأصيلة والفريدة من نوعها.

3-1- خصائص المقاولاتية :

تتميز المقاولاتية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

- هي عملية إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع، سواء من خلال تقديم منتج جديد أو طريقة جديدة في عرض منتج أو خدمة ما أو طريقة جديدة في التسويق والتوزيع.

- ارتفاع نسبة المخاطرة لأنها تقدم الجديد وما يرافقها من عوائد مرتفعة في حالة نفاذ المنتج أو الخدمة الجديدة إلى السوق، كذلك تحقيق أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار التي تظهر في المنتج أو الخدمة المعروضة في السوق مقارنة بالمؤسسات النمطية التي تقدم منتجات وخدمات عادية.

---

[1]- فاضل عائشة، **الإجراءات القانونية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال**، مجلة القانون العام الجزائر والمقارن، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020، ص، ص19-20.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم 1442 الموافق لـ 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال" وتحديد مهامها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد55، الصادرة بتاريخ 03 صفر 1442 الموافق لـ 21 سبتمبر 2020، ص 10.

– مهد المبادرة الفردية التي تمنح المقاول القدرة على تحقيق أفكاره ورؤيته، وتسيير مؤسسته بشكل مباشر ومستقل عن تدخل الشركاء كما يحدث في الغالب في المؤسسات النمطية الأخرى[1].

هناك أيضا خصائص أخرى للمقاولاتية يمكن عرضها فيما يلي:

– **المبادرة:** أين يباشر المقاول إنتاج ما على أساس معرفته لمعلومة لا يعرفها الآخرين أو يظن أن الآخرين لا يعرفونها، وبالتالي يسعى لاستقلال هذه المعلومة من أجل كسب الربح.

– **تحمل المخاطرة:** المبادرة مربوطة بشكل قوي بالمخاطرة حيث أن كل عملية إنتاجية أو تجارية تحتوي في نفسها على جزء من المخاطر الذي يقلل من حماس بعض أفراد المجتمع عند المبادرة في المقاولة.

– **الاستعمال الأحسن لعوامل الإنتاج :** المقاول هو ذلك الشخص الذي له من الخبرة والمعرفة التي تسمح له بالاستعمال الأحسن للموارد المتاحة له، وذلك من أجل كسب أعلى ربح ممكن حيث أنه يستعمل ذلك الترتيب الأمثل بين رأس المال واليد العاملة البشرية التي تكسبه أكبر ربح ممكن.

– **الإبداع :** حسب العالم شومبتر " Choumbter " الذي اقترح الإبداع في الستينيات كخاصية أساسية في المقاولة، حيث أن الإبداع يسمح للمقاول من توفير سوق جديد، أو الإبداع في منتوج موجود حيث يقترح نفس المنتوج ولكن بخصائص جديدة تسمح له باحتلال جزء من السوق[2].

3-2- أهمية المقاولاتية:

تساهم المقاولاتية بجملة من المنافع أهمها:

– خلق الثروة من خلال توفير منتجات (سلع وخدمات) متفوقة لتلبية حاجات متقدمة للزبائن، ومن ثم توسع ونمو المنظمات، وتطوير المناطق التي تتواجد فيها.

– إيجاد أعمال وأنشطة اقتصادية جديدة، توفر فرص عمل، وتخلق أسواق جديدة، بالإضافة إلى تحسين الدخل الوطني وحجم التصدير عن طريق معدل نمو اقتصادي مرتفع.

[1]– زير سوسن، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، أولى ماستر جميع التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 2 أوت 1955 – سكيكدة، 2017-2018، ص، ص07-08، نقلا عن الرابط : https://fsecg.univ.skikda.dz.

[2]– بوقطف محمود وبن مكي نجاة، **المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد63، 2019، ص218.

– تفعيل عوامل الإنتاج من خلال استثمار القابليات الريادية في المجتمع، كما يعتمد مستوى تطور الاقتصاد الوطني على مستوى الريادية فيه كونها قادرة على المحافظة على تنافسيات الأعمال محليا وخارجيا.

– تعزيز بيئة ذات إنجاز متفوق لتحفيز والمحافظة على أفضل المهارات، كذلك تحقيق رضا وولاء زبون متفوق بامتلاك المرونة الإستراتيجية اللازمة وتشجيع الابتكار، كذلك تعزيز سمعة الأعمال من خلال الاستقامة والمسؤولية، كما تعتبر محرك ودافع أساسي لتغيير ثقافة المجتمع عن طريق تغيير ثقافى الأعمال[1].

4- عوامل تنمية الفكر المقاولاتي :

من المقومات والعوامل التي تشجع الثقافة المقاولاتية، نجد عدة عوامل تؤثر عليها سواء داخلية أو شخصية، وأخرى خارجية، تدفع إلى التوجه نحو المقاولة وتساهم في تطويرها وتنميتها، فالعوامل الداخلية تتعلق أساسيا بمجموعة من الصفات الشخصية والنفسية التي تميز الفرد المقاول وتتبعث من كيانه الداخلي وتدفعه للتوجه، أما بالنسبة للعوامل الخارجية، فهناك العديد من العوامل تحيط بالفرد يمكن أن تساهم في بلوزة وصقل وتحويل تفكير عادي إلى تفكير مقاولاتي وهي:

4-1- المحيط الاجتماعي:

يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء مقاولة ويتكون المحيط الاجتماعي من:

– **الأسرة:** للأسرة القدرة على نشر ثقافة المقاولة وتنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها ودفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني.

– **المؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي:** ذلك من خلال إدراج ما يوحي إلى الثقة بالنفس وقوة العزيمة والإبداع في المقررات الدراسية، في مختلف المواد التي تدرس أو وضع مادة عن المقاولاتية.

– **مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين:** ترتبط مؤسسات التكوين والتمهين والتعليم المهني ارتباطا بالمقاولة، كون المتربص مكتسب لحرفة ما أو مهارة فنية قد تؤهله في المستقبل من التطلع إلى مقاولة وعرض فكرته على إحدى الحاضنات.

[1]– مصطفى يوسف كافي، **ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2016، ص، ص17-18.

- **الدين:** يدعو الدين الإسلامي الحنيف إلى العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت.

- **العادات والتقاليد:** تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه لإنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها، أما الصناعات التقليدية فتتوارثها الأجيال.

4-2- هيئات الدعم والمرافقة: تلعب هيئات الدعم والمرافقة دورا أساسي في الرفع من الثقافة المقاولاتية[1].

ثانيا: محددات توجه الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي

1- مفهوم التوجه المقاولاتي:

قبل التطرق لمختلف التعريفات التي قدمها الباحثون للمفهوم، من المهم أولا تجزئة العبارة والتعريف بكل شق منها على حدا، وذلك لمعرفة أصلها اللغوي : أصل كلمة التوجه (l'intention) نجده في اللغة اللاتينية وبالضبط من كلمة (tensio) المشتقة من الفعل (intendre) حيث (tendre) تعني يميل أو يتجه، و(in) تعني نحو وتعرف كذلك بالإرادة المتجهة نحو هدف معين[2].

ويعرف التوجه على أنه: "إرشاد الفرد لفهم إمكاناته وقدراته واستعداداته واستخدامها في حل مشكلاته، وتحديد أهدافه ووضع خطط حياته المستقبلية من خلال فهمه لواقعه وحاضره، ومساعدته في تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة والكفاية، من خلال تحقيق ذاته والوصول إلى أقصى درجة من التوافق بشقيه النفسي والاجتماعي "[3].

وكذلك يعرف التوجيه بأنه: "عملية مساعدة الفرد في فهم وتحليل استعداداته وقدراته و إمكاناته وميوله والفرص المتاحة أمامه ومشكلته وحاجاته، واستخدام معرفته في إجراء الاختيارات واتخاذ القرارات، التحقيق، التوافق، بحيث يستطيع أن يعيش سعيدا "[4].

وأعطى العديد من الباحثين تعريفات لماهية التوجه المقاولاتي نذكر منها:

---

[1]- هني طه وقدال زين الدين، **الثقافة المقاولاتية بين ضرورة المرافقة واحتياجات التمويل**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2020، ص، ص289-290.

[2]- بن نذير نصر الدين وخروبي سفيان، **أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، الجزائر، ص312.

[3]- سهير كامل أحمد، **التوجيه والإرشاد النفسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص07.

[4]- حامد عبد السلام زهران، **التوجيه والإرشاد النفسي**، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1980، ص09.

ويرى (k,e,learned.1992)، " أن مواجهة الفرد لبعض الظروف، وبتفاعلها مع الخصائص النفسية للفرد وخبراته المهنية أو المقاولاتية من شأنها تحريض توجهه نحو المقاولة ".

وكذا يعرف (bruyat.1993) و (bird.1992)، التوجه المقاولاتي بأنه " إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة "، وبالنسبة إلى كل من (J,vesalainen&Pihkala)، على أن التوجه المقاولاتي " هو قبل كل شيء إرادة شخصية لكنه يعتمد على المتغيرات الظرفية ".

كما نلاحظ فهناك العديد من التعريفات الممكنة لمفهوم التوجه المقاولاتي، وهي تختلف حسب نمط المدرسة التي استخلصت منها، بعض الباحثون يتحدثون عن قرارات الفرد، وآخرون يتحدثون عن إرادة أو حالة فكرية، والأخر يرى أنه تفاعل بين الخصائص النفسية والخبرة المكتسبة، لكن الجميع يتفق حول وضع التوجه بوجود فكرة أو مشروع عمل في ذهن الفرد الذي يقوم بتطويرها والالتزام الشخصي بها، ومن ثم ربطها بالنتيجة والتي هي الانتقال لتنفيذ المشروع[1].

2- العوامل المحددة للتوجه المقاولاتي:

2-1- الاتجاهات:

تقسم المدرسة الإدراكية في علم النفس الاجتماعي الاتجاهات إلى ثلاث عناصر:

- المكون الإدراكي المعرفي.
- المكون العاطفي الوجداني.
- المكون الإعتزامي أو السلوكي أو النزعة السلوكية نحو الفعل.

ولذلك يتخذ الباحثون عدة مسارات في تعريفهم للاتجاهات، فمنهم من يركز على المكون الشعوري في تعريفه، حيث تعرف على أنها ذلك التعبير عن الشعور الداخلي الذي يعكس قرار الشخص حول شيء معين مثل سلعة أو خدمة ما وفكرة ما، كأن يكون شعورا مفضلا أو غير مفضل، مهم أو غير مهم أو ميالا لبعض الأشياء أو غير ميال لها.

وهناك من يركز على المكون الإدراكي فيعرفها على أنها حالة من الاستعداد الذهني والعصبي، تنظم من خلال الخبرات السابقة، ولها تأثير موجه أو حركي على استجابة الفرد نحو كل الأشياء والمواقف المرتبطة بها، وهناك من يراعي كل المكونات في تعريفه، ويرى أن الاتجاهات هي ميول الفرد أو نزوعه المكتسب

[1]- بن نذير نصر الدين وخروبي سفيان، مرجع سبق ذكره، ص312.

في استجابته الإيجابية أو السلبية حيال الفرد أو سلوك أو اعتقاد أو منتج ويعد التعريف الأكثر شمولا من التعاريف السابقة.

يتضح أن الاتجاهات عبارة عن استعداد مكتسب للفرد، وأنها تؤثر على ردود فعل الشخص اتجاه الأشياء المحيطة به، فالاتجاهات التي يحملها الفرد عن شيء معين ستؤثر على قراره اتجاه هذا الشيء، فإذا كان الشخص يحمل اتجاهات ايجابية نحو فكرة معينة، فإننا يمكن أن نتوقع أنه أكثر ميلا لتطبيق هذه الفكرة من بين البدائل المتعددة، أما إذا كان يحمل اتجاهات سلبية عن فكرة معينة فإنه يمكن أن نتوقع أن هذا الشخص سيكون ميالا لعدم تبني هذه الفكرة[1].

2-2- المعايير الذاتية:

تعبر المعايير الذاتية عن تقييم الضغوط الاجتماعية أو العوامل الاجتماعية على الأفراد لأداء سلوك معين من عدم أداءه من طرف مجموعات أو أشخاص آخرين، فهي تشير إلى مدى اعتقاد الفرد بأن المرجعيات الهامة بالنسبة له (أشخاص أو مجموعات أخرى)، يعتقدون بأنه يجب أداء سلوك معين أولا.

كما تعرف على أنها تصورات أو اعتقاد الفرد أن معظم الأشخاص المهمين بالنسبة له، لها اعتقاد أنه لا ينبغي له إجراء سلوك معين مشكوك فيه، ويمكن اعتبارها البيئة الاجتماعية أو الضغوط على الفرد، وبالتالي على نيتهم السلوكية والتصورات التي يحملها الفرد على أن المجموعات المرجعية توافق أو لا توافق على أداء سلوك معين[2].

2-3- روح المقاولاتية:

تنعكس روح المقاولاتية عادة في جملة من الأفعال والسلوكيات التي يقوم بها المقاول بهدف إنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة، هذا يعني مجموعة القيم كالمبادرة، الأخذ بالأخطار، الإبداع وكل ما يتعلق بإنجاز الأهداف، هذا يحيل أيضا إلى بعض المواقف والاتجاهات مثل المسؤولية والرغبة في التعبير، ويعد السلوك المقاولاتي نتيجة للروح المقاولاتية للمقاول، فخلق المؤسسة يتطلب شخص أو

---

[1]- السيد منير حسن علي، **الصورة الذهنية لدى المستهلكين السعوديين عن السلع الاستهلاكية المصنعة محليا مقارنة بالسلع المستوردة - دراسة استطلاعية لاتجاهات المستهلكين في مدينة جدة**، الإدارة العامة، المجلد30، العدد68، 1990، ص، ص151-154.

[2]- بن الشيخ بوبكر الصديق، محددات **التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين - دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد08، الجزائر، 2017، ص282.

أشخاص لهم رد فعل إيجابي اتجاه الأخطار وقبولها والتوجه نحو الفرص، وكذلك قدرات المبادرة وحل المشاكل[1].

2-4- التعليم المقاولاتي :

تعرف موسوعة ويكيبيديا الإنجليزية التعليم المقاولاتي بأنه: " تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة، وإثارة دافعيتهم وتعزيزها، وذلك من اجل تحفيزهم وتشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع ومستويات عديدة ".

كما يعرف التعليم المقاولاتي على أنه : " مجموع الأنشطة والأساليب التعليمية التي تهدف إلى غرس روح المقاولاتية لدى الطلبة وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتأسيس مشاريعهم الخاصة ".

فالتعليم المقاولاتي هو عبارة عن مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة[2].

2-5- النية المقاولاتية :

لقد عرف Bird (1988) النية المقاولاتية بأنها إدراك واعتقاد فردي يعتزم فيه الفرد إقامة مشروع تجاري جديد، وتعرف أيضا بأنها درجة الميل نحو السلوكيات المقاولاتية مثل الحرص على العمل كمقاول، وبعبارة أخرى فهي تعني سلوك الأفراد وتوجهاتهم في تحقيق وإنشاء المشاريع، والتي تعتمد على توجهاتهم والقدرة على التنبؤ بها وحسب Thompson (2009) فإن " القصد بالنية المقاولاتية هو الاعتراف الذاتي من قبل شخص واعتزامه إقامة مشروع جديد والتخطيط بوعي للقيام به في مرحلة ما من المستقبل"[3].

3- دوافع توجه الطلبة نحو المقاولة :

يمكننا تلخيص العوامل التي يمكن أن تقود الفرد لمجال المقاولة في نموذج يعتبر أساس الدراسات في المقاولاتية، وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي الذي ينتمي إلى A.Shapero et L.Sokol حيث

---

[1]- قرومي عبد الحميد وبن علي حنان، **روح المقاولاتية ودورها في تنمية التفكير والإبداع الإداري في منظمات الأعمال الجزائرية**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد02، العدد01، الجزائر، 2018، ص، ص1-4.

[2]- زارع رباب وكشرود إيمان، **استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز الروح المقاولاتية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد01، الجزائر، 2018، ص95.

[3]- عليلي أمين وماحي كلثومة، **محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين - دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سيدي بلعباس**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد03، العدد03، الجزائر، 2019، ص387.

قام الباحثان بتأسيس نموذج بقي لحد الأن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولة، والفكرة الأساسية للنموذج تقول: " أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد ".

ويمكننا تفسير متغيرات النموذج كمايلي:

– الانتقالات السلبية (les déplacements négative): مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا في العمل.

– الانتقالات الإيجابية (les déplacements positifs): مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين.

– الأوضاع الوسيطية (situations intermédiaire): مثل الخروج من الجيش، المدرسة، أو السجن.

وتعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد والمحركة للحدث المقاولاتي، فالانتقالات السلبية مثل الهجرة، يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي، وهذا ما تم ملاحظته فعليا في بعض البلدان من خلال قيام بعض المجموعات العرقية بإنشاء مؤسسات، أما الانتقالات الايجابية والأوضاع الوسيطية، فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم، وما بين المتغيرات المفسرة للنموذج والتي تتمثل في المجموعات الثلاثة من العوامل والمتغيرة المفسرة التي تتمثل في إنشاء المؤسسة، يعرف الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسيطية هما : إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز، واللذان يكونان نتاج المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، ويختلفان من فرد الآخر، ويساعدان في تحديد الأفعال الواجب القيام بها.

3-1- إدراك الرغبة:

وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما يولي المجتمع أهمية للإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة، ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة بالإضافة للتجارب السابقة والفشل في تجارب مقاولاتية سابقة، كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

3-2- إدراك إمكانية الانجاز:

تنشأ إمكانية الانجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته، فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة، أو مساهمات العائلة وأفراد المجموعة، كما تؤثر كل من مساعدة الزوج(ة)، الأصدقاء، النصائح، الاستشارات، والتكوين الخاص في كيفية إنشاء المؤسسات على إدراك إمكانية الانجاز لدى الفرد، كما يشير الباحثان لأهمية التكوين الخاص في المقاولة على إدراك الفرد لرغباته وإمكانية إنجازه لها[1].

بالإضافة إلى العوامل سابقة الذكر وفقا لنموذج الحدث المقاولاتي، هناك مجموعة أخرى من العوامل التي يمكنها دفع الشباب نحو التوجه المقاولاتي، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

3-3- الخبرة:

تلعب دورا فعالا في جميع مراحل العملية المقاولاتية، أي انطلاق من ظهور الفرصة إلى غاية التسيير الفعلي للمقاولة، حيث أن اكتشاف وتحديد الفرص يعتمد بدرجة كبيرة على الخبرات السابقة التي تم الحصول عليها، سواء من خلال الدراسة أو الحياة العلمية، أي كلما تمتع الأفراد بمستوى علمي عالي ساعد ذلك على انجاز المهام بشكل أفضل، فدور النظام التعليمي أساسي، ولاسيما في تنمية روح المبادرة، والتدريب على المقاولة، فأغلبية المفكرين في هذا المجال يتفقون على أن التعليم يعزز المبادرة والإبداع.

ومع ذلك فإن الأغلبية يعتقدون أن التدريس في الجامعات الجزائرية لا يقدم ما يكفي من التدريب على تنظيم المشاريع ولا يعطي المفاهيم اللازمة لفهم جيد لحياة الأعمال، وأن الطلاب ليسوا على دراية كافية بإنشاء الأعمال التجارية.

3-4- وجود نموذج في المحيط:

حيث بينت الدراسات وجود رابط قوي بين بروز الرغبة المقاولاتية، وبين وجود نموذج مقاولاتي ناجح في المحيط الذي يعيش فيه الأفراد، كما بينت الدراسات أيضا، أن جنس المقاول له تأثير معتبر أيضا على طموحات الأفراد واختياراتهم ومثال على ذلك المقاولة النسوية.

---

[1]- سلمي منيرة، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة** - ، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18-19 أفريل2012، الجزائر، ص، ص4-5.

3-5- العمر:

ويرتبط العمل بالفرص والدوافع الضرورية، فضلا عن الأهمية التي يوليها المقاولين للاستقلالية، وتشير الأبحاث إلى أن المقاولين الشباب من المحتمل أن يبدو نشاطا تجاريا مدفوعا بدوافع الفرص في بداية حياتهم المهنية، ويصبح حافز الفرص دافعا أقل قوة لريادة الأعمال في منتصف العمر، وهو أدنى مستوى للمقاولين في منتصف الأربعينات، ويظهر المقاولين الأكبر سنا (50+) اهتماما متزايدا بمتابعة الأعمال للاستفادة من هذه الفرص، وقد يكون الأفراد الأصغر سنا يجرون بحثا عن مهنة جيدة، ويمكن أن تكون مستويات منخفضة نسبيا من الالتزامات الأخرى، مفتوحة أمام مجموعة من الفرص.

ويبدو أن العلاقة السلبية بين العمر والدافع الذاتي تناسب هذا النمط، فالدافع الذاتي هو السائد بشكل خاص بين أصحاب المشاريع الأصغر سنا، مما يشير إلى أنهم أكثر عرضة لرؤية المقاولة كوسيلة لتحقيق الذات[1].

3-6- توفر الموارد المالية:

وهذا نظرا لكون أن أي شخص يريد إنشاء مؤسسة يجب أن يمتلك الأموال الكافية لبدء المشروع، والدليل على أهمية هذا العنصر هو أن حجم الأموال المتوفرة يحدد بدرجة كبيرة حجم الفرصة التي يمكن استغلالها.

3-7- الحوافز الشخصية والاجتماعية:

يرى "ماسلو" (1954) أن الإنسان تحفزه احتياجاته الفسيولوجية، الأمن، الانتماء، تقدير الآخرين وتحقيق الذات، ويجب أن توفى كل حاجة قبل الانتقال إلى حاجة أعلى، أما بالنسبة للمدافعين عن نظرية التحليل النفسي، فإن السلوك يحفزه الدافع والنبضات والغريزة، كما اقترح فرويد من بين أمور أخرى، وأخيرا يشير هال (1943) وهو داعية لعلم النفس الاجتماعي، إلى أن أهم الأشياء تأتي من القيادة والتوقع.

3-8- الحوافز المهنية التجارية:

وهنا نتكلم عن الهدف وهو الموظفين الذين غالبا ما يريدون في تغيير نشاطهم والعمل لحسابهم الخاص والرغبة في استغلال الفرص، أو استغلال أسواق معينة.

---

[1]- هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى، **محددات التوجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي – دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي**، مجلة اقتصاديات، العدد08، الجزائر، 2018، ص29.

3-9- تقييم المخاطر:

يعتبر عاملا حاسما عند انتقاء عمل جديد لأنه إذا كان الخطر يعتبر بالغ الأهمية، قد يكون من الضروري رفض إنشاء الأعمال التجارية، حتى لو كان هذا الخيار جذابا للغاية، ويتأثر تصور المخاطر بعوامل مختلفة يمكن أن نميز بينها وبين الطابع المؤسسي، مثل الإطار المعياري أو الجودة المؤسسية، دون أن ننسى أن نأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى المتعلقة بالخصائص الشخصية للأفراد، ومن ناحية أخرى يجب أن نتذكر أنه إلى جانب النظرة إلى الفرص التجارية، فمن الضروري أن يكون الناس مستعدين لمواجهة التحديات التي ينطوي عليها الأمر من أجل إنشاء وتوحيد الأعمال التجارية[1].

3-10- الدوافع السلبية:

تضم الحاجة إلى النقود، غياب هياكل للتكفل بالأطفال دون السن الأدنى، شروط عمل غير مقبولة، التمييز في منع المناصب والحرمان من الترقيات، وفي البعض من الدول تعتبر النسبة العالية للبطالة كدافع ومحفز.

3-11- الدوافع النفسية:

هي التي تؤثر بشكل كبير على نفسية الفرد، فلكي يتجه الفرد نحو مسار المقاولة، لابد أن تتدخل إثارة نفسية قوية أو حدوث إضطراب في محيطه، يتلقى صدمة في حياته الخاصة أو المهنية مثل : عدم الأمن الاجتماعي، الإهمال، الحرمان من الحياة الاجتماعية والاقتصادية، انقطاع أو عدم الرضا في العمل، هذا الانشقاق النفسي يولد الشعور بالذنب أو حالة من الخوف ثم حاجة ملحة وإرادة صارمة للنجاح.

3-12- أنظمة الدعم والمرافقة:

هذه الأنظمة هي عوامل محتملة، يمكنها أن تؤثر بشكل ملائم أو غير ملائم على القدرات المقاولاتية للفرد، بمعنى من ناحية التمويل والمرافقة، والذي بدوره يقوي التوجه المقاولاتي للأفراد مثل: شبكة العلاقات الشخصية أو ما توفره الدولة من أجهزة الدعم والمرافقة[2].

---

[1]- المرجع السابق، ص، ص29-30.

[2]- قلبازة آمال، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، السنة أولى ماستر، جميع التخصصات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021/2020، نقط عن الرابط: https://dspace.Univ-ghardaia.dz، اطلع عليه بتاريخ : 17/03/2023، على الساعة 22:13:10.

4- استراتيجيات ومعوقات التوجه المقاولاتي:

4-1- استراتيجيات التوجه المقاولاتي:

الإستراتيجية من أهم الاستراتيجيات التي تدفع الفرد نحو الأعمال وتزيد من رغبته للمقالاتية والتي يجب على المقاول أن يتميز بها ويتبعها لضمان نجاح مشروعه، وتتمثل في :

- **الإبداع innvontion:** هي عملية الوعي لمواطن الضعف والثغرات والبحث عن حلول واستخدام المعطيات المتوفرة لنقل وتوصيل النتائج للآخرين.
- **الابتكار Créativité:** وهذا يعني التمكن من الوصول إلى فكرة جدية تؤثر في المؤسسات المجتمعية، فالإبتكار مرتبط بالأفكار الجديدة.
- **المخاطرة Risk:** هذه الميزة تميز المقاول عن غيره، فهي تتضمن تحمل كل من الربح والخسارة بغض النظر عن مخاطر المنافسة في الأسواق.
- **التفرد Unikueness:** يعبر عن التميز من حيث إدخال طرق جديدة في السلع والخدمات الجديدة التي يتم تقديمها.
- **المبادرة proaetiveness:** تتمثل في المشاركة في مشكلات المستقبل ومدى تقديم منتجات جديدة، تعتمد على تقنية متطورة تتضمن نسبة عالية من المخاطرة[1].

4-2- معوقات التوجه المقاولاتي:

بالرغم من أن للمقاولاتية إيجابيات إلا وأن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه أعمال المقاولاتية أهمها:

- المخاطرة، فنجد أن نسب الفشل في المشروعات المقاولاتية ترتفع خاصة في السنوات الأولى، لكن في المقابل يجب على المقاول إدارة هذا الفشل والتعامل معه.

- عدم استقرار الدخل، إذ أنه يضمن إنشاء مشروع مقاولاتي، فلا بد من توفر دخل كافي، بالإضافة إلى ساعات العمل الطويلة، فنجاح أي مشروع يتطلب في البداية ساعات عمل طويلة، لتحقيق دخل مناسب[2].

---

[1]- بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص، ص52-70.

[2]- وفاء بنت ناصر وآخرون، **ريادة الأعمال**، مكتبة الملك ، ط2، السعودية، 2011، ص، ص35-36.

من بين المشكلة والتي قد تكون لها أثر أو تحول دون التوجه المقاولاتي للطلبة، منها ما يتعلق بالتكوين الجامعي في حد ذاته وأيضا العوامل المتعلقة بالمرافقة ومدى قدرتها على نشر الثقافة مقاولاتية في الأوساط الجامعية، وأخيرا العوامل الشخصية للطلبة والتي قد تحد من تشبعهم بهذه الثقافة وهذا ما يعيق توجههم نحو المقاولاتية وسواء تعلق ذلك بظروفهم العائلية أو المادية، كذلك الطريقة المنتهجة من قبل أغلبية أعضاء هيئة التدريس والمعتمدة أساسا على التلقين، تضعف قدرة الطالب على التحليل، ولا تنمي فيه المهارات الاتصالية التي يحتاجها أي مقاول[1].

ثالثا : الأسس النظرية لمقاربة التوجه المقاولاتي:

1- نظرية السلوك المخطط (Ajzen.1991) :

ترتكز نظرية السلوك المخطط على عامل أساسي مفاده أن نية الفرد نحو أداء سلوك معين، التي تعتبر كملتقط للعوامل التحفيزية التي تؤثر على السلوك وهي كمؤشر على مدى رغبة الفرد في المحاولة، وكذا مدى الجهد الذي يبذله عندما يخطط من أجل أداء السلوك المرغوب[2].

حيث تقوم هذه النظرية على افتراض أن الفرد لديه المنطق في الاستخدام المنظم لما هو متاح له من معلومات التي ينتجها السلوك، أي أنها تركز على استخدام مكونات الفرد الداخلية كالمعتقدات والاتجاهات لشرح سلوكه والتنبؤ به، تفترض نظرية السلوك المخطط بأن المتغير الذي يسبق السلوك هو ما يعرف

بالتوجه السلوكي الذي يشير للاحتمال الأقوى والأرجح الذي يجذب الفرد اتجاه سلوك معين ويجعله عازما على فعله، ويرتبط التوجه السلوكي في نموذج هذه النظرية بالمتغيرات التي يوضحها الشكل (03) [3].

---

[1]- بوفالطة محمد سيف الدين وعزيزي نذير، **مشكلات نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي- دراسة حالة على طلبة قسم علوم التسيير بجامعة قسنطية -2**، مجلة التنمية البشرية، المجلد06، العدد 04، الجزائر، 2019، ص، ص85-96.

[2]- هوام مروة ومنيرة سلامي، **محددات النية المقاولاتية للطلبة وفق أبعاد نموذج Ajzen - دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة ورقلة خلال 2020-2021**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2022، ص24.

[3]- بيض القول إبراهيم وتجاني منصور، **اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي - دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الجلفة -**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد02، العدد08، الجزائر، 2019، ص133.

الشكل رقم (03): يوضح نموذج السلوك المخطط (Azjen)

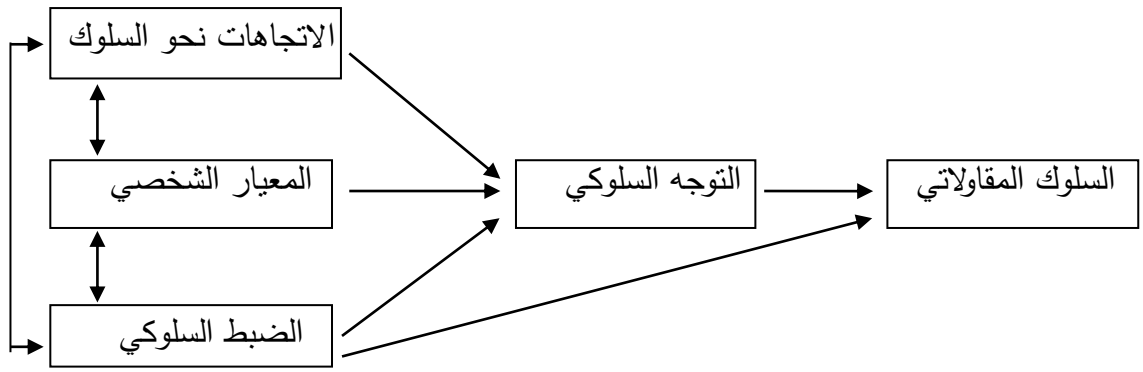

المصدر: المرجع السابق، بيض القول إبراهيم وتجاني منصور، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي، ص133.

ويمكن توضيح هذه النظرية كما يلي:

1-1- الرغبة (النية):

يعرف Ajzen بحسب عبد الرؤوف رمضان (2009)، النية على أنها " عبارة عن إشارة أو دليل أو مؤشر لاستعداد الفرد للأداء سلوك معين، ومن المفترض أن تكون سابقة على السلوك ".

1-2- المعيار الشخصي:

يعرف المعيار الشخصي أنه: "عبارة عن إدراك الفرد للضغوط الاجتماعية المعيارية وغيرها من المعتقدات ذات الصلة، والتي من خلالها ينبغي أو لا ينبغي أن يؤدي الفرد هذا السلوك ".

1-3- الاتجاه:

يدل الاتجاه من السلوك على الدرجة التي يكون فيها أداء السلوك المفترض له قيمة سلبية أو إيجابية لدى الشخص، وبحسب نموذج القيمة المتوقعة فإن الموقف من السلوك يحدد من قبل مجموع المعتقدات السلوكية التي تربط السلوك بالنتائج وبسمات أخرى.

هكذا فإن نظرية السلوك المخطط تتضمن فكرة مفادها بأن التوجه السلوكي يكون أعظم عندما يحمل الفرد اتجاهات ايجابية نحو السلوك، مع التمتع بمعيار شخصي بشأن ذلك السلوك، وتوقع أن يتمكن من أداء السلوك بنجاح.

1-4- الكفاءة:

يعرف الكفاءة أنها: "عبارة عن معتقدات الفرد حول وجود عدد من العوامل التي يمكن أن تسهل أو تعيق أداء السلوك، ويقوم هذا المفهوم على أساس الفاعلية الذاتية "[1].

2- نظرية السلوك العقلاني la théorie de l'action raisounée :

استخدمت نظرية السلوك العقلاني (Ajzen et Fishbein 1975.1980) بشكل واسع كنموذج للتنبؤ بالتوجهات السلوكية أو السلوك، وتستند هذه النظرية على افتراض أن السلوكات هي تحت الرقابة الإرادية التامة للفرد، أي أن أداء أو عدم أداء سلوك ما يرجع للفرد في حد ذاته، هذا ويعد التوجه وفقا لهذه النظرية سابقة مباشرة للسلوك ويتحدد بمحددين أساسيين، أحدها شخصي في طبيعته والآخر يعكس التأثير الاجتماعي.

- **العامل الشخصي** : هو التقييم الإيجابي أو السلبي لأداء السلوك، ويسمى المواقف اتجاه السلوك، وقد عرف Ajzen المواقف بأنها الاستجابة الايجابية أو السلبية نحو شيء، شخص، مؤسسة أو حدث، أو أي جانب آخر من عالم الفرد، أما العامل الثاني : فهو إدراك الشخص للضغوط الاجتماعية التي تمارس عليه لأداء أو عدم أداء سلوك معين، وبصفة عامة ينوي الأفراد أداء السلوك عندما يكون تقييمهم للسلوك إيجابي وعندما يعتقدون أن الأشخاص الأخرين المهمين (الأشخاص المرجعيين)، يوافقون على أدائهم للسلوك، لكن بشرط أن يكون رأي هؤلاء الأشخاص المرجعيين لهم.

وقد قسم Ajzen et fishbein الاعتقادات إلى مجموعتين :

- **الاعتقادات السلوكية** : تؤثر على مواقف الأفراد اتجاه أداء السلوكات

- **الاعتقادات المعيارية** : تؤثر على المعايير الذاتية للأفراد حول أداء السلوك، فوفقا لهذه النظرية تؤثر الاعتقادات على التوجهات والسلوك بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على المواقف أو المعايير الذاتية[2].

---

[1]- بيض القول إبراهيم وتجاني منصور، **أثر العوامل الاجتماعية والمهاراتية على التوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين - دراسة ميدانية على عينة من طلبة العلوم الاجتماعية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد18، العدد02، الجزائر، 2020، ص92.

[2]- قايدي أمينة، **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، قسم تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016-2017، ص، ص52-53.

بينة الدراسات نجاح هذه النظرية في تفسير العلاقة بين المواقف نحو موضوعات معنية والسلوك نحو هذه الموضوعات، إلا أن نجاحها ينحصر في التنبؤ بالسلوك الاختياري الذي ليس دونه عوائق شخصية داخلية أو خارجية، وبهذا يصعب على النظرية التنبؤ بالسلوك الذي يتطلب قدرات معينة أو تعاونا من الآخرين.

كما أهملت هذه النظرية عادات الفرد وسلوكه في الماضي وركزت على ما يعتقده الآن، وتخطئ هذه النظري في افتراضها أن الفرد يعي كل قراراته السلوكية لأنها تركز على النية، والحقيقة هي أنه ليس من الضروري أن يصدر كل سلوك بوعي وبعد تفكير فالنية ليست دائما ضرورية للتنبؤ بالسلوك، كذلك من عيوب هذه النظرية أيضا افتراضها أن العلاقة بين المواقف والسلوك أحادية الوجهة، حيث أن قيام المرء بسلوك معين يمكن أن ينتج عنه في موقف أو تغيير المواقف نحو موضوع السلوك[1].

الشكل رقم (04) : يوضح نموذج نظرية السلوك العقلاني

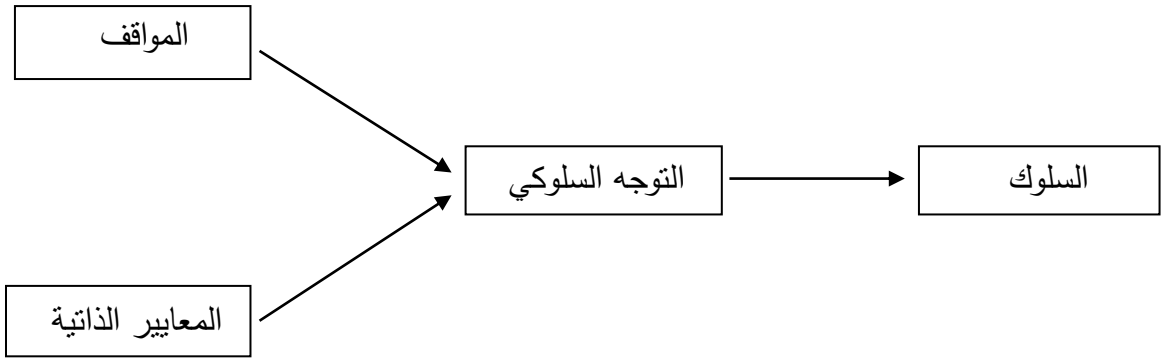

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات المرجع :

-Thomas J. Madden and al, A comparison of the theory of planned behavior and the theory of reasoned action, Article in personality and Social Psychology Bulletin, February 1992,P4

3- نظرية السلوك بين الأشخاص :

قام الباحث Triadis (1977)، بتطوير نظرية للسلوك بين الأشخاص وتشبه هذه النظرية لحد كبير نظرية Ajzen، لكنه أضاف إليها متغيرات أخرى، حيث أضاف لمتغيرة المعيار الاجتماعي بعض العوامل الاجتماعية الأخرى، بالإضافة للشعور اتجاه السلوك (البعد العاطفي للموقف)، والنتائج المتوقعة من السلوك (البعد الإدراكي الموقف)، وحسب الباحث تتشكل العوامل الاجتماعية من :

- إدراك الأفراد لدورهم كأعضاء من مجموعات اجتماعية خاصة.

[1]- المرجع السابق، ص54.

– المعايير الشخصية، اعتقاد أن الفعل الذي اتخذه الشخص جيد أو سلبي.

– مفهوم الذات.

كما يرى ضرورة وجود عناصر أخرى من شأنها تفسير السلوك المقاولاتي، بالإضافة إلى امتلاك توجه (نية وقصد من الداخل) نحو المقاولاتية، هناك أيضا الشروط والظروف التسهيلية والسلوك السابق، حيث يوضح الشكل التالي نموذج السلوك المخطط ما بين الأشخاص لـ traindis [1].

الشكل رقم (05) يوضح نموذج السلوك المخطط ما بين الأشخاص لـ Triandis

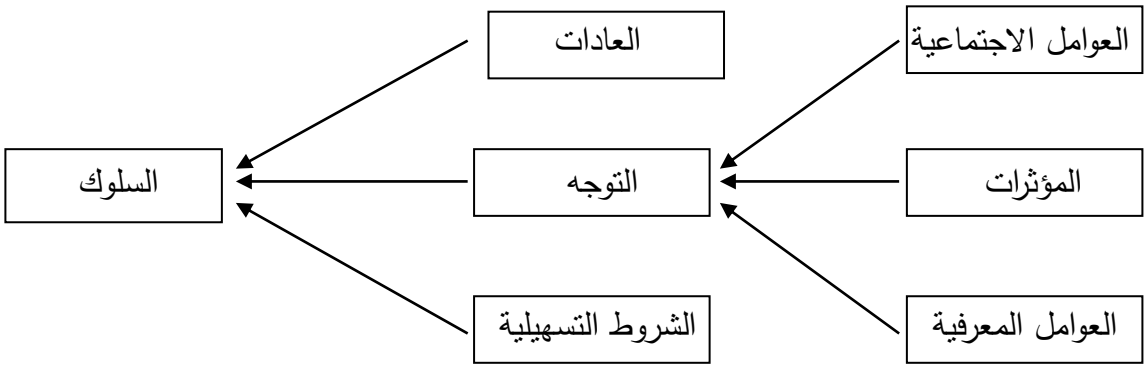

– **المصدر** : سلامي منيرة، دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، مرجع سابق، ص 140.

فحسب ما جاءت به النظريات السابقة فإن الفرد يخضع لمجموعة من المعايير الشخصية والاجتماعية والتي تحدد سلوكه وتدفعه للتوجه نحو ذلك السلوك، فحسب نظرية السلوك المخطط يجب النظر في المعتقدات الكامنة للأفراد والمعايير التي تحدد في النهاية النية السلوكية لهم، فالسلوك هنا يخضع لمجموعة من الضغوطات الاجتماعية والثقافية التي تأثر على الموقف اتجاه السلوك والذي يتمثل في درجة التقييم عن أداء سلوك معين، وهو معرفة الفرد لقدراته الخاصة، ومدى قدرته على استغلال هذه القدرات والفرص المتاحة له.

كذلك تفترض نظرية السلوك العقلاني أن السلوك يتحدد من خلال نية تنفيذه وأن التوجه نحو سلوك ما يتحدد من خلال موقف الشخص اتجاه ذلك السلوك والأهمية التي يوليها للآراء في محيطه الاجتماعي عند تبني هذا السلوك، حيث أن الموقف اتجاه سلوك ما يتحدد من خلال المعتقدات السلوكية والمعيارية وكذلك العامل الشخصي الذي يقيم مواقف اتجاه السلوك، أي أن نية تنفيذ السلوك ترجع إلى تقييم الفرد لذلك السلوك.

[1]– سلامي منيرة، **دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر– دراسة ميدانية على عينة من المقاولات** –، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 26 أفريل2015، ص، ص139–140.

أما نظرية السلوك ما بين الأشخاص فهي تشبه لحد كبير نظرية السلوك المخطط وكتكملة لها، تم إضافة العوامل الاجتماعية للمعيار الاجتماعي والبعد العاطفي نحو الموقف، وكذلك البعد الإدراكي لذلك الموقف أو السلوك التي تحدد تقييم الفرد حول السلوك المتخذ.

وعليه فإن جميع النظريات المفسرة للتوجه المقاولاتي اشتركت في أن التوجه نحو سلوك ما يخضع لمجموعة من المعايير الذاتية والاجتماعية والتي تأثر على توجه الفرد نحو السلوك، وهذا من خلال تقييمه الإيجابي أو السلبي للموقف اتجاه ذلك السلوك.

المبحث الثاني: آليات دعم التوجه المقاولاتي في الوسط الجامعي

أولا: التعليم المقاولاتي

1- مفهوم التعليم المقاولاتي:

يعتبر مصطلح التعليم المقاولاتي من بين المصطلحات الخصبة إذ لا يزال التنظير حول مضمون هذا المفهوم قائما، ويعرف التعليم المقاولاتي على أنه " مجموعة التعاليم ذات الطابع الرسمي : تبلغ، تدرب، تعلم أي شخص مهتم بإنشاء مشروع خاص وتنمية مشاريع صغيرة.

أما بالنسبة إلى Alain fayolle ، فعرفه بأنه " كل الأنشطة الرامية إلى تعزيز التفكير، السلوك والمهارات المقاولاتية والتي تنمي مجموعة من الجوانب كالأفكار، النمو، الإبداع ".

كما أشار هاينز إلى أنه العملية أو سلسلة من النشاطات التي تهدف إلى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور معرفته ومهاراته وقيمه وإدراك أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحفل أو نشاط معرفي معين، ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب إبداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات والتي يجب عليه تعريفها وتحليلها وإيجاد الحلول المناسبة لها[1].

[1]- غياد كريمة وآخرون، **أثر التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة المقبلين على التخرج – دراسة حالة لطلبة ماستر-** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، العدد01، الجزائر، 2022، ص112.

كذلك يعرف التعليم المقاولاتي على أنه: "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام، وتدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة "[1].

كذلك هو: "مجموعة من الطرق التعليمية والتدريبية النظامية وغير النظامية التي تهدف إلى تكوين أي فرد يملك رغبة المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال برنامج يهدف إلى الرفع من مستوى الوعي المقاولاتي ويدفع الفرد إلى إنشاء مشاريع أعمال خاصة أو تطوير مشاريع سابقة ".[2]

وأيضا هو: " إكساب المتعلم معارف وتطوير كفاءات ومهارات إنشاء وإعادة بعث المؤسسات وسلوكيات محددة (التوجه للفرص، أخذ المبادرة، قيادة التغيير، تقييم المخاطر، تحديد وكسب الموارد النادرة) ومهارات تسييرية ومهارات تطويرية "[3].

وعليه يمكن القول بأن التعليم المقاولاتي وسيلة وآلية أساسية لتعزيز وتنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وهذا من خلال تزويدهم بمجموعة من المهارات اللازمة التي تزيد من الوعي والثقافة المقاولانية لديهم والتي تسمح لهم وتدفعهم لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

2- التطور التاريخي للتعليم المقاولاتي :

يعتبر التعليم المقاولاتي كتيار تعليمي من أهم التيارات الشائعة حاليا في العديد من الدول خصوصا الصناعية منها، ويرجع تاريخ تدريس المقاولاتية على المستوى العالمي إلى عام 1947م، عندما قدم Myle.Maces أول مقرر دراسي في المقاولاتية بجامعة هارفارد الأمريكية، حيث كان السبب الأساسي لتقديم هذا المقرر هو الاستجابة لاحتياجات الطلبة العائدين من أداء الخدمة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حقق هذا المقرر شعبية بالرغم من أن صاحب المشروع كان يتوقع ألا يحقق هذا المشروع النجاح المتوقع[4].

---

[1]- جبار سعاد وناجي أمينة، **التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية - دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس** - ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد14، العدد01، الجزائر، 2020، ص17.

[2]- بن الشيخ بوبكر الصديق، **التعليم المقاولاتي كوسيط في العلاقة بين التوجه المقاولاتي والبنية المقاولاتية للطلبة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد07، العدد01، الجزائر، جوان2021، ص326.

[3]- بديار أمينة وعرابش زينة، **واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات - المركز الجامعي إيليزي- ، العدد03، الجزائر، جانفي2019، ص13.

[4]- هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى، **إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية - دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي**-، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد01، الجزائر، 2019، ص629.

ومع بداية عقد السبعينات شهدت مدارس إدارة الأعمال التي تقدم مقررات دراسية في ريادة الأعمال تغيرا جذريا، فقد قامت جامعة جنوب كاليفورنيا، بتقديم أول مقرر في ريادة الأعمال في عام 1971م، ثم تبعتها 16 جامعة في تقديم هذا المقرر، ومن تحديد السبب الرئيسي لحدوث هذا التغيير، حيث بدأت هذه الأنشطة الريادية بالصعود وصاحب ذلك ظهور مجلات جديدة تهتم بريادة الأعمال والجهود العلمية في مجال ريادة الأعمال تتركز معظمها في أمريكا الشمالية، مقابل نسبة قليلة من هذه الجهود في المناطق الأخرى في العالم، حيث أن النمو الملحوظ في برامج ريادة الأعمال لم ينشأ من فراغ ولكنه جاء نتيجة زيادة شعبية مجال ريادة الأعمال والصورة الذهنية الإيجابية المحيطة برواد الأعمال[1].

وتسعى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حسب ما جاءت به في قرارها الأخير تنفيذا للقرار الوزاري الجديد 1275، شهادة مؤسسة ناشئة / شهادة براءة اختراع، حيث قامت اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية بعد عقد جلسات عصف ذهني مع الندوات الجهوية الثلاث، تكللت بتصميم خارطة طريق ستساهم في تجسيد هذا القرار[2].

حيث يهدف القرار 1275 إلى توسيع وتعزيز مساهمة الطلبة في تكوينهم الجامعي وذلك من خلال نموذج وطني يشمل 05 مراحل ويخضع للتقييم من طرف لجنة تحكيم مختلطة، تعميق وتعزيز مساهمة الطلبة في تكوينهم الذاتي، ومن أجل تبني قدراتهم والقيام بمبادرات ذكية لخلق مؤسسات ناشئة كما تراهن الدولة، على جعل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي قاطرة للإقلاع الاقتصادي، إضافة إلى القضاء على البطالة والاستثمار في الطلبة[3].

3- أهمية وأهداف التعليم المقاولاتي:

3-1- أهمية التعليم المقاولاتي:

لقد أصبح اليوم تدريس المقاولاتية أمرا ضروريا وملحا، وهذا لأهميته ودوره في تكوين الطالب الجامعي من جميع النواحي والتي من بينها نذكر ما يلي:

---

[1]- عمر وعلاء الدين زيدان، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية**، المنطقة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر، 2007، ص، ص290-292.

[2]- اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، **آليات تنفيذ القرار 1275**، نقلا عن الرابط : https://inst-va.univ-batna.dz، اطلع عليه بتاريخ : 11/04/2023، على الساعة: 22:15:28.

[3]- مكيداش إيمان، **مذكرة تخرج على شكل مشروع مؤسسة ناشئة، بوابة الطالب نحو عالم المقاولاتية**، نقلا عن الرابط : www.Almostathmir.dz، أكتوبر2022، اطلع عليه بتاريخ : 11/04/2023، على الساعة: 22:36:18.

– تدريس المقاولاتية خطوة أساسي نحو اكتساب روح المبادرة وزيادة فرص نجاح المشاريع وخلق إطارات تعمل على التنمية الاقتصادية.

– يكسب تدريس المقاولاتية العاملين في المؤسسات مهارات نادرة ومبتكرة، تمكنهم من رفع معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق زملائهم العدم متمدرسين بفرق كبير.

– إن تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخرجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية، والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة.

– إن تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير رؤوس الأموال بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، بالإضافة إلى زيادة احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا.

– إن تشجيع الجامعة الطلبة على دراسة المقاولاتية يؤدي إلى زيادة امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة[1].

3-2- أهداف التعليم المقاولاتي:

يهدف التعليم المقاولاتي بشكل عام إلى إكساب الطلبة وهم في مراحل عمرية مختلفة سمات المقاولة وخصائصها السلوكية، ومن هنا فإن أهم أهداف التعليم المقاولاتي تتمثل فيما يلي:

– تمييز وتهيئة المقاولين المحتملين لبدء مشروعاتهم المستقبلية أو التقدم والنمو لمنظماتهم المبنية على التكنولوجيا.

– تمكين الطلبة لتحضير خطط عملا لمشاريعهم المستقبلية.

– إكسابهم المهارات الإدارية : القدرة على حل المشاكل، القدرة على التنظيم، القدرة على التخطيط، تحمل المسؤولية.

– إكسابهم المهارات الاجتماعية : التعاون، العمل الجماعي، بالإضافة إلى إكسابهم المهارات المقاولاتية كالقدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع، القدرة على تحمل المخاطرة، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير وتحفيز العلاقات التجارية.

[1]– كمال عويسي، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد02، الجزائر، 2019، ص1044.

– توفير المعارف المتعلقة بمقاولة الأعمال، بالإضافة إلى إعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل[1].

ثانيا: دار المقاولاتية

1- التعريف بدار المقاولاتية وأهدافها

1-1- التعريف بدار المقاولاتية:

استخدم مصطلح "دار" في التسمية ليوحي للقارئ والمستمع والطالب كونه المستهدف المباشر بالعلاقات الإيجابية التي تربط كل من بداخلها، حيث تسود الحركية والتعاون والتضامن والاحترام وتضافر الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المشتركة، فدار المقاولاتية تقوم بغرس روح المقاولاتية لدى الطلبة ونشر الفكر والثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي من خلال البرامج والنشاطات المقدمة للطلبة من أجل دفعهم نحو العمل المقاولاتي بعد تخرجهم[2].

فدار المقاولاتية هي عبارة عن هيئة مرنة مقرها الجامعة تتمثل مهمتها في تحسيس، تكوين، وتحفيز طلبة الأطوار النهائية وضمان مرافقتهم الأولية من اجل إنشاء مؤسسات تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني[3].

1-2- أهداف دار المقاولاتية:

– تفعيل دور الجامعة لمرافقة الشباب والطلبة بالاستشارات والدراسات الميدانية.

– تحسيس الطلبة بمبادئ وقيم المقاولاتية كآلية أساسية لإدماجهم في سوق الشغل، كذلك ترسيخ ثقافة المقاولاتية وتطوير روح المبادرة لديهم.

– التمكن من بعض المؤهلات والمهارات المتعلقة بالعقلية المقاولاتية.

---

[1]– وهيبة سراج وآخرون، **مساهمة التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة – كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الشلف نموذجا –**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد01، الجزائر، جانفي2023، ص135.

[2]– بن عباس موسى وزدوري أسماء، **دار المقاولاتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاولاتي المحلي** – دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة بانتة 02 – مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد09، العدد04، الجزائر، 2021، ص590.

[3]– دار المقاولاتية جامعة غرداية، **التعريف بدار المقاولاتية**، نقلا عن الرابط : https://www.univ-ghardaia.dz، اطلع عليه بتاريخ : 18/03/2023، على الساعة : 19:46:35.

– مرافقة الشباب لإنجاح مشاريعهم مرورا بالجامعة لتسهيل مهمة الشباب في التعامل مع الشركاء الاقتصاديين بالخبرة اللازمة والمطلوبة[1].

كذلك من بين أهداف دار المقاولاتية بالجامعة الجزائرية نجد :

– تنظيم دورات تكوينية، وذلك قصد تطوير ذهنية الطالب والخروج به من دائرة الأفكار الكلاسيكية نحو أفكار إبتكارية ذات طابع إبداعي[2].

2– نشأة وتطور دار المقاولاتية:

يعود منشأ دار المقاولاتية حسب ما يشير إليه (boissin.2006) إلى منطقة غرونوبل بفرنسا في عام 2002 بدعم من وزارة التعليم العالي والبحث الفرنسية ليتم فيها بعد نقل التجربة إلى العديد من دول العالم، على غرار الجزائر، كندا، البرازيل، حيث عرضت هذه التجربة (دار المقاولاتية) العديد من الأيام الدراسية والملتقيات الدولية مثل كندا، تونس، فنلندا والسويد، وفي فرنسا أخذت الفكرة تتطور وتتوسع على مستوى البلد، حيث شكلت لجنة وطنية لانتقاء مشاريع إنشاء العديد من دور المقاولاتية على مستوى مختلف المناطق الفرنسية، تشكلت هذه اللجنة من فاعلين من وزارة التعليم العالي والبحث، والقطاع الصناعي، في بادئ الأمر تلقت اللجنة 19 مشروع في جويلية2004، ليتم انتقاء 06 منها فقط تتوزع على منطقة أوفرني (Auvergne)، وليموزان (Limousin)، بالإضافة إلى (Nrd–pas de calain) وبواتو شارونت (Poitou–charentes) وبروفنس (Provence)، حيث كلفت وزارة التعليم الفرنسية دار المقاولاتية بغرونوبل بمهمة التنسيق بين مختلف دور المقاولاتية من خلال خلق شبكة تجمع وتنسق بينها وبين مختلف هيئات المرافقة[3].

أما بالنسبة للجزائر فقد تم تعميم دار المقاولاتية خلال سنة 2013 على مستوى جميع المؤسسات الجامعية بعد التجربة الناجحة التي حققتها دار المقاولاتية لجامعة قسنطينة منذ سنة 2007، وهذا من خلال الشراكة مع جامعة L'université pierre mendès France de grenoble.

---

[1]– معراج هواري وعبيدي فتيحة، **دار المقاولاتية ودورها في تحضير الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال** – جامعة الجلفة نموذجا–، مجلة دراسات – عدد الاقتصادي –، المجلد 07، العدد01، الجزائر، جانفي2016، ص118.

[2]– عبدلي حبيبة وآخرون، **تعزيز الثقافة المقاولاتية بالجامعة الجزائرية " تجليات ومعيقات** "، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد18، العدد01، الجزائر، 2020، ص263.

[3]– سايبي صندرة وآجرون، **دور التكوين الجامعي في إثارة البنية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين** – دراسة حالة بدار المقاولية بقسنطينة –، مجلة العلوم التجارية، المجلد16، العدد02، الجزائر، 2017، ص15.

منذ تعميم دار المقاولاتية على المستوى الوطني وصل عددها إلى 58 دار، حيث وصل معدل تسجيل حاملي الشهادات الجامعية على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من 8% إلى 30% خلال الفترة الممتدة ما بين 2016/2008.

حصيلة النشاطات التي قامت بها دار المقاولاتية خلال الفترة الممتدة ما بين 2013 وبداية الثلاثي 2017 وصلت إلى 1623 نشاط، كما أن معدل إنشاء المؤسسات المصغرة من طرف خريجي الجامعات تعدى 6% المحقق في 2013 إلى 13% في 2015 و18% خلال سنة 2016.

وما يلاحظ عن أهم النشاطات التي قامت بها دار المقاولاتية إلى غاية يومنا هذا، تنظيم أيام المقاولاتية مع تعاون المؤسسات الجامعية أيام 24 و25 فيفري 2016 تحت شعار تطوير الروح المقاولاتية، كما تم تنظيم يوم 09 مارس2017 بالمدرسة الوطنية العليا لإدارة الأعمال بالقطب القليعة، لقاء وطني بعنوان ترقية الثقافة المقاولاتية في الوسط الجامعي بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يهدف هذا اللقاء إلى الاستفادة من خبرة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ترقية الروح المقاولاتية في الوسط الجامعي، إلى جانب إبرام اتفاقية ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، من اجل غرس ثقافة المقاولاتية وتعزيز الحوار والشراكة بين الوزارتين وإعطاءه الصفة القانونية[1].

3- أنشطة ومهام دار المقاولاتية:

3-1- مهام دار المقاولاتية:

- استقبال، توجيه ومرافقة الطلبة حاملي الأفكار من اجل تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع
- نشر الوعي والثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.
- تطوير البرامج التدريبية المتعلقة بإنشاء وإدارة المؤسسات الناشئة.
- تحسيس الطلبة بأهمية إنشاء المؤسسات وتحفيز الإبداع لديهم
- إنشاء وتعزيز شبكات التواصل مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

[1]- لوالبية فوزية وآخرون، **دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي - جامعة الجلفة نموذجا -**، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04، العدد02، الجزائر، 2019، ص، ص174-175.

- المساهمة في خلق القيمة الاقتصادية والاجتماعية.

- تعزيز البحث العلمي في المجال المقاولاتي[1].

3-2- أنشطة دار المقاولاتية :

تستند أعمال دار المقاولاتية إلى خطة عمل سنوية على النحو التالي :

- أيام إعلامية وتحسيسية عامة.

- ملتقيات وأيام دراسية حول المقاولاتية.

- الجامعات الصيفية : دورات تدريبية حول خلق المؤسسات، بمشاركة شركاء ANSEJ.

- مسابقة أفضل خطة عمل.

- مسابقة أفضل فكرة.

- دورات تدريبية حول خطوات المقاولاتية، منهجية Trie-crée لمنظمة العمل الدولية، جيل نموذج الأعمال BMG[2].

ثالثا: حاضنات الأعمال

1- مفهوم ونشأة حاضنات الأعمال

1-1- مفهوم حاضنة الأعمال:

تعود فكرة إقتباس الحاضنة إلى الاهتمام والرعاية الخاصة التي يتلقاها الجنين في فترة ما قبل الولادة، إذ تنظر حاضنات الأعمال إلى كل مشروع جديد على أنه مولود غير مكتمل النمو يحتاج إلى العناية والاهتمام في فترة ما بعد الحضانة، ويعد مفهوم حاضنات الأعمال من المفاهيم التي لم تلاقي

[1]- جيلالي العقاب وكروش نور الدين، **دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين**- دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت -، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد14، العدد03، الجزائر، 2020، ص08.

[2]- قارة ابتسام وآخرون، **دور دار المقاولاتية في تطوير الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجامعي** - دار المقاولاتية بجامعة غليزان نموذجا -، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال JEGE، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2020، ص97.

إجماعا حول إيجاد تعريف موحد لها، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة المهام والنشاطات التي تؤديها هذه الحاضنات أو الأهداف التي أنشئت من أجلها[1].

ومن بين هذه التعاريف نجد:

تعرف حاضنات الأعمال بأنها منظومة عمل متكاملة توفر كل من المكان المجهز والمزود بكل الإمكانيات اللازمة لبدء المشروع، وشبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة محدودة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم والمساندة اللازمين لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي إلى فشلها[2].

حاضنات الأعمال عبارة عن "بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لمنشآت الأعمال والصناعات الصغيرة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته، أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المنشآت المختلفة ".

كما عرفت جمعية اتحاد الحاضنات الوطنية الأمريكية حاضنات الأعمال بأنها : " تقديم الدعم لأصحاب مشاريع الأعمال الوليدة من أجل العمل على تعجيل النمو والتطور في فترة الانطلاق، من خلال تقديم حزمة من الخدمات والموارد "[3].

1-2- نشأة حاضنات الأعمال:

يرجع تاريخ الحاضنات إلى أول مشروع تمت إقامته في مركز التصنيع المعروف باسم batavia عام 1959، في ولاية نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية عند ما قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي توقفت عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته لأفراد الراغبين في إقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة وأن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال وقريبا لعدد من البنوك، وتحولت هذه الفكرة فيما بعد إلى ما يعرف بالحاضنة لكن هذه المحاولة

---

[1]- بناي مصطفى وآخرون، **مساهمة حاضنات الأعمال في ترقية الأنشطة المقاولاتية في الجزائر** – دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية بسكرة –، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد09، العدد01، الجزائر، 2020، ص582.

[2]- بوسعدة سعيدة وبعوني ليلى، **الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتدعيم الابتكار في المشاريع المقاولاتية تجارب عربية رائدة**، مجلة المؤسسة، العدد07، الجزائر، 2018، ص80.

[3]- علاء عباس والسلامى محمد، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة – مفهوم المبادرة – استراتيجية المبادرة – تحليل الفرص المحلية والدولية** –، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية – مصر، 2018، ص، ص153-154.

لإقامة الحاضنات لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينات، حيث كانت البداية الفعلية لإقامة الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدا سنة 1980 [1].

وتكللت الفترة ما بين عامي 1987/1984، بقيام الوكالة الدولية لإدارة المنشآت الأعمال الصغيرة، باتخاذ عدد من المبادرات على صعيد تقوية وتعزيز دور صناعة حضانة الأعمال في توفير كافة المساعدات المطلوبة لتنمية وتطوير الاستثمارات والأعمال، كان من بينها تبني الخطوات التمهيدية التالية:

– عقد مؤتمر إقليمي لشرح أبعاد ومضامين مفهوم حاضنات الأعمال في جميع الأقاليم في الولايات المتحدة.

– تحرير رسائل إخبارية وكتب تحت اليد Hand–books، عن حاضنات الأعمال وبرامج حضانة الأعمال والخدمات والمساعدات التي تتضمنها تلك البرامج، وإجراءات الحصول عليها.

– المساهمة في تشكيل الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحد (NBIA) في عام 1985، بهدف المساعدة في نشر أفكار ومبادئ صناعة حضانة الأعمال، وتشجيع المبادرين وتقوية الاقتصاد المحلي بالولايات وجذب الابتكارات إلى السوق، وتحسين جودة الصناعة المحتضنة، وقد سجلت عضوية الانتساب إلى الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال تزايدا ملحوظا خلال سنين نشاطها ما بين 2001/1985، فقد ارتفع عدد الأعضاء من 40 عضوا عام 1985 إلى أكثر من 1100 عضوا خلال السنوات الماضية، البعض منهم خارج الولايات المتحدة[2].

أما فيما يخص الجزائر فتعد التجربة في مجال حاضنات الأعمال متأخرة نوعا ما مقارنة بالدول النامية والدول العربية خصوصا، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003، باستثناء القانون 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001، والذي أشار إلى مشاكل المؤسسات، كما أن المشرع الجزائري قد أخذ بمفهوم مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل، في حين تقتصر المحصنة كشكل من أشكال المشاتل على دعم ومساعدة المشاريع القائمة على تقديم الخدمات فقط.

---

[1]– مسعودي عبد الكريم، **دور حاضنات الأعمال في مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مشتلة المؤسسات بأدرار**–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد06، العدد01، الجزائر، 2018، ص50.

[2]– أنعام عبد الزهرة متعب، **حاضنات الأعمال وإدارة العمليات – مدخل نظري** –، مركز دراسات الأوفة، العدد12، النجف – العراق، 2009، ص230–231.

فحسب المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق 25 فيفري 2003، يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات على أنها " مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1].

2- أهمية وأهداف حاضنات الأعمال:

2-1- أهمية حاضنات الأعمال:

هناك تأثير فعال لحاضنات الأعمال، فهي ترعى المشروعات الناشئة وتقوم بتطويرها ودفعها للنمو الفعال من خلال تقديم كافة الخدمات الأساسية التي تحتاج إليها هذه المشروعات الصغيرة لتظل على قدم طريق النمو والمتمثلة في تقديم العديد من الخدمات الاستشارية لتطوير الأعمال القائمة، سواء كانت هذه الخدمات في النواحي الاجتماعية والفنية والقانونية والتسويقية وكذلك الخدمات اللازمة لتوفير التمويل في بعض الأحيان[2].

كذلك تكمن أهمية حاضنات الأعمال من خلال أدوارها الإستراتيجية المتوقعة والتي تتمثل أهمها في النقاط التالية:

- تربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته.

- تشجيع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر.

- تساهم في توظيف عمل الراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية وتساعدهم على البدء على نمو صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم، ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس في (القروض، الضمانات، آليات التأسيس وغيرها) [3].

---

[1]- بوراس بودالية وصحراوي جليلة، **واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل ترقيتها**، المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان: التدريب من أجل التشغيل والتنمية، 9-10 ديسمبر 2018، الجزائر، ص، ص1940-1941.

[2]- أمل هاشم علي، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد11، العدد01، 2020، مصر، ص260.

[3]- بوراس بودالية وصحراوي جليلة، مرجع سبق ذكره، ص19-36.

الشكل رقم (06) يوضح أهمية حاضنات الأعمال

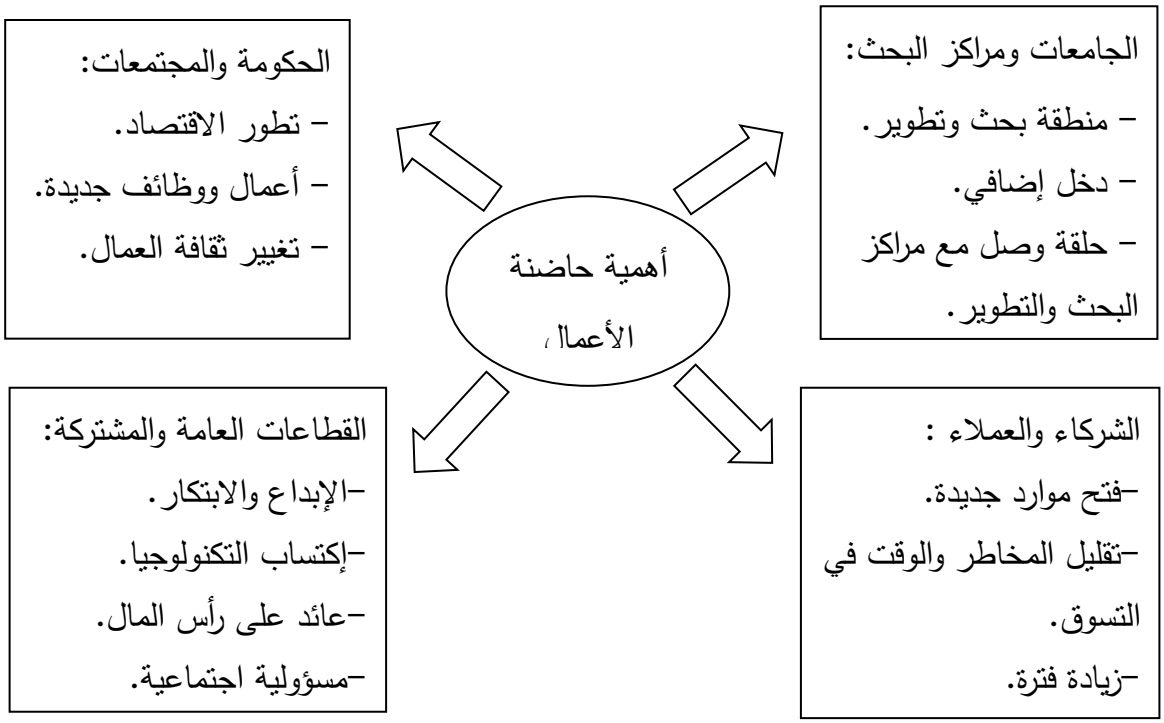

المصدر : صالحي أسماء، دور حاضنات الأعمال في مرافقة المشاريع الناشئة – دراسة حالة جامعتي المسيلة وبومرداس –، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد04، العدد01، الجزائر، 2017، ص111.

2-2- أهداف حاضنات الأعمال:

يتمثل الغرض أو الأهداف التي أنشأت من أجلها حاضنات الأعمال فيمكن إيجازها في النقاط التالية:

– تطوير الأفكار الجديدة وتعزيزها من أجل خلق وإيجاد مشروعات تكنولوجية واقتصادية متطورة.

– مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات قابلة للتسويق.

– توفير الدعم والتمويل والخدمات والتسهيلات المتاحة لكل من ينتسب لهذه الحاضنات المعنية.

– تقليص الخطر وأسباب الفشل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة[1].

– توفير آليات الدعم المناسبة لهذه الفئة الطموحة من خلال شبكة من المتخصصين المستشارين في جميع المجالات الإدارية والفنية والمعلوماتية.

[1]– بوشول السعيد وآخرون، **المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية** –، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، 2017، الجزائر، ص227.

– تساعد الحاضنات كل الجامعات والمؤسسات التعليمية للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة في المجتمعات المحيطة بها.

– إقامة شراكة المعرفة من خلال ربط الجامعات مع المؤسسات الصناعية[1].

3- مهام حاضنات الأعمال:

تتلخص مهام حاضنات الأعمال فيما يلي:

– تقديم الاستشارة للمستثمرين فيها يتعلق بدراسات الجدوى لاستثماراتهم، واختيار الآلات المعدات والمواد وطرق العمل.

– توفر المؤسسات المحتضنة مبنى يشمل مكاتب الإدارة لكل منها وقاعة استقبال مستقلة ومشتركة.

– تقديم مساعدات مالية للمؤسسات المحتضنة لمساعدتها على الإنفاق الاستثماري الأولي، وكذلك التعريف بغرض ومصادر التمويل المتاحة، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني للمؤسسات المحتضنة فيما يخص تصميم المنتجات أو تطويرها، وكل ما يتعلق بتحسين الجودة[2].

– إرشاد المؤسسات المحتضنة على مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بنشاط المؤسسة المحتضنة، وذلك فيما يتعلق بالقوانين والشروط الخاصة بالتسجيل والضرائب والجمارك وشركات التأمين وكذا الموردين والأسواق المحتملة.

– إجراء دورات تدريب وتأهيل للعاملين في المؤسسات المختصة سواء من طرف المؤسسة ذاتها أو عن طريق هيئات متخصصة، وقد يكون هذا التدريب خاص ببعض الأعمال التقنية أو ببعض الأعمال الإدارية.

– تقديم المساعدة الخاصة بالصيانة ولمختلف التجهيزات الميكانيكية والإلكترونية وتزويدها بقطع الغيار المطلوبة أو بالقطع التي من شأنها أن تضيف كفاءة أكبر للتجهيزات المتاحة أو إرشاد المؤسسة المحتضنة بذلك وأماكن تواجد مثل هذه القطع وأنواعها وأسعارها[3].

---

[1]– بوضياف علاء الدين وزبير محمد، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد07، الجزائر، 2020، ص89.

[2]– بن ناصر عيسى، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18، الجزائر، مارس2010، ص، ص 62-63.

[3]– رشيم حسين، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، الجزائر، 2003، ص169.

رابعا: التجارب الرائدة في مجال العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية:

1- التجربة الأمريكية:

يقام في الولايات المتحدة الأمريكية أسبوع من كل عام الذي يسمى أسبوع المقاولاتية لتحفيز الشباب على ممارسة العمل المقاولاتي، حيث تقام من خلاله العديد من الأنشطة والفعاليات مثل: تمارين المحاكاة، العاب على الانترنيت، مسابقات خطة العمل، برنامج الضيف المحاضر، وورش عمل مختلفة ومنتديات محلية لأنشطة المقاولاتية.

كما أن الحكومة الأمريكية تقوم بتصميم مواقع تعليمية على الانترنيت تتيح التعرف على قدرات الطلبة، والتفاعل مع المعلمين المختصين لاكتشاف قدرات الطلبة الريادية ومهاراتهم، كما تقوم الحكومة الأمريكية بتشجيع هؤلاء الطلبة من خلال القيام بحملات إعلامية واسعة، بهدف خلق الاستعداد والتوجه للعمل المقاولاتي وخلق فرصة عمل وليس البحث عن مهنة في أجهزة الدولة، وذلك من خلال سرد القصص الحقيقية للرياديين ورجال الأعمال المعروفين في بيئة الأعمال[1].

تقدم الجامعات الأمريكية برامج تعليمية متكاملة في تخصص المقاولاتية من خلال برامج علمية متنوعة، حيث اتبعت خطاها العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم بصفة خاصة جامعة جنوب كاليفورنيا، التي تعد أول جامعة تطرح أول برنامج علمي حديث ومتطور في المقاولاتية سنة 1971، ثم اتبعتها بقية الجامعات داخل وخارج أمريكا، بل قامت هذه الجامعات بتنظيم مسابقات لتشجيع الثقافة المقاولاتية بين الطلبة، حيث تمنح جامعة يال (yale) الأمريكية جوائز تصل قيمتها إلى 50 ألف دولار أمريكي، من خلال المنافسة على أفضل خطة مشروع على مستوى الجامعة وتقدم مبلغا من المال للبدء في المشروع للطالب الناجح، بالإضافة إلى النصح والإرشاد والمتابعة للمقاول بالجامعة[2].

2- التجربة البريطانية:

حققت المملكة المتحدة مراكز متقدمة في إحصائيات المرصد العالمي للمقاولاتية، وهذا ما ساعدها في تحقيق النجاح في ميدان التعليم المقاولاتي ونشر الثقافة المقاولاتية.

---

[1]- نوي طه حسين وآخرون، **عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي**، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، 11 أفريل2016، الجزائر، ص، ص07-08.

[2]- المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية - مجلة دورية علمية محكمة** -، العدد19، برلين- ألمانيا، نوفمبر2021، ص47.

حيث كان معدل TEA (إجمالي النشاط المقاولاتي) في المملكة المتحدة في عام 2018، (8,2) وهو قريب جدا من معدل TEA في عام 2017، (8,4).

لقد أبدت الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا بالتعليم في مجال المقاولاتية، حيث قامت بإنشاء برامج لتعليم المقاولاتية في العديد من الجامعات البريطانية والتركيز على نقل المعرفة والتكنولوجيا بشكل خاص، وهذا لم يقتصر فقط على قطاع التعليم العالي وحده، ولكن شمل أيضا التعليم الابتدائي والثانوي، حيث يتعلم الطلاب وهم في سن مبكرة دروسا عديدة في الإبداع والمخاطرة، والتي تعد ضرورية لبدء وإنشاء المشاريع المقاولاتية، وتعزيز المحتوى والتوجه المقاولاتي لديهم.

كما قامت الحكومة البريطانية بتأسيس المجلس الوطني لخريجي المقاولاتية، الذي كانت مهمته تعزيز ثقافة المقاولاتية في بريطانيا، وتعزيز الشراكة بين المجتمع الأكاديمي وقطاع الأعمال وتضمين المقاولاتية في التعليم الرسمي[1].

فهناك بعضا من الجامعات التي قد طورت برامج تعليم المقاولاتية والتي قادتها كليات إدارة الأعمال مثل جامعة شيفيلد التي جعلت من تعليم المقاولاتية جزء مهما من البرامج التعليمية في الجامعة، ويرتبط التعليم المقاولاتي بتشكل وثيق بموضوعات العلوم والهندسة تحت قيادة المدرسين الأكاديميين في هذه الأقسام.

لقد كانت أولى محاولات إدخال تعليم المقاولاتية في المنهاج الجامعي في بريطانيا في اسكتلندا، وقد قام المجلس الوطني للشركات بدعم خمس جامعات في مطلع التسعينات بتأسيس مراكز تعليم المقاولاتية في مرحلة البكالوريوس، حيث يعمل هذا المجلس مع الجامعات لتشجيع وتطوير تعليم المقاولاتية.

وفي سبيل تحقيق ذلك تم تخصيص مبلغ 28,9 مليون جنيه إسترليني عام 2000، لدعم 12 مركزا للمقاولاتية في بريطانيا وفي عام 2001 تم صرف 15 مليون جنيه إسترليني، من اجل تعزيز النجاحات التي حققت في العام السابق، بالإضافة إلى ذلك قامت وزارة التربية والتعليم في المملكة المتحدة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة المالية بتخصيص منح للمقاولاتية، بهدف دعم الشباب الفقراء من تطوير وتحويل أفكارهم المقاولاتية إلى حقيقة وتعزيز فرص نجاحها على أرض الواقع[2].

---

[1]– بوطرفة رشيد وصغير عماد، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية – عرض تجارب دولية ناجحة –**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2020، ص، ص210–211.

[2]– الجودي محمد علي، **تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي**، نقلا عن الرابط : https://asjp.cerist.dz ، اطلع عليه بتاريخ 2023/03/21 على الساعة 22:22:18، ص، ص9–10.

3- التجربة التونسية:

إن إدخال تعليم المقاولاتية في الجامعات التونسية يأخذ مكانة خاصة عند وضعه في سياقه التاريخي والجغرافي، أكثر من نصف الجامعات في تونس شابة، وهي إبداعات تاريخية حديثة باستثناء معهد الإدارة العليا ومدرسة المهندسين، وحتى بداية التسعينات كانت الجامعة التونسية قد أقرت على إعداد الأوضاع والخبرات للمشغلين الاقتصاديين والدولة، ومنذ هذه السنوات وبعد إصلاح برامج التعليم العالي أدخلت عدة تغيرات، وقد تم إدخال رؤية جديدة لجلب الجامعة بشكل أوثق للواقع الاقتصادي والسماح بانفتاحها على البيئة.

تتولى جامعة تونس الافتراضية تنسيق تعليم المقاولاتية في الجامعات، وهي مؤسسة صغيرة ينتمي إليها 400 طالب فقط، حيث تقدم دروسا في المقاولاتية منذ سنة 2008، حيث كلفت رسميا بتنسيق تعليم اللغة الانجليزية والمعلوماتية والمقاولاتية في قطاع التعليم العالي في تونس.

ومن بين نقاط القوة في مساهمة الجامعة التونسية في دعم الروح المقاولاتية أنها تستخدم بيداغوجيات وأدوات متقدمة لتشمل الدورات التعليمية مثل : نوادي المقاولة، تنظيم المسابقات لاختيار أفضل خطة عمل وأحسن الأفكار في مجال المقاولة، كذلك تنظيم مؤسسات التعليم العالي التونسية أنشطة لدعم المقاولات الموجودة في الجامعات.

مشاركة الطلاب في الدروس حول المقاولة أدى إلى زيادة إهتمامهم بإنشاء مقاولاتهم الخاصة، وقد تلقى الطلاب من أصحاب المقاولات الناشئة المساعدة في تطوير أفكارهم التجارية وحفزهم الأساتذة والباحثون لإنشاء مقاولاتهم.

إلا أنه يمكن القول بأن تجربة تونس في مجال العلاقة بين الجامعة والمقاولاتية محدودة إلى حد ما، إذ تقتصر على التكوين النظري في حين أن الدعم والمتابعة شبه غائبة، ما يجعل من هذه المشاريع تلاقي الفشل مع مرور الوقت، كما أن نقص المكونين ذوي التجربة ومحتويات دراسية غير متجانسة، وفي الغالب الإفراط في الاعتماد على المحاضرات، وترتكز منظومة دعم المقاولين المبتدئين من حملة الشهادات على المراحل الأولى من إنشاء المقاولة [1].

[1]- معيزي نجاة وبوزرب خير الدين، **دور الجامعة في تحسين روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد20، العدد03، الجزائر، 2017، ص، ص60-62.

4- التجربة الجزائرية – جامعة منتوري بقسنطينة-:

بدأ اهتمام جامعة منتوري بموضوع المقاولاتية منذ سنة 2000، من خلال تنظيمها للجامعة الصيفية خلال الأسبوع الأول من العطلة الصيفية، وموضوعها خلق المؤسسات، وينشطها عادة إطارات من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وإطارات من البنوك والتأمينات والضرائب، وقد أدت عدة عوامل إلى تحقيق تجربة مميزة على المستوى وطني، في مجال التحسيس والتكوين من اجل المقاولاتية، ويمكن حصرها فيما يلي:

- انفتاح الجامعة على المحيط المحلي والدولي، من خلال تكوين علاقات تعاون مع المؤسسات الاقتصادية والجماعات المحلية وهيأت الدعم والمرافقة خاصة ANSEJ، وكذا الانفتاح على المحيط
- الدولي من خلال إعادة إحياء اتفاقية التعاون مع القطب الجامعي لغرونوبل بفرنسا، ابتداءً من سنة 2000 وكذا الانخراط في برامج التعاون الأوروبية الموجهة للجامعات، ERASMAS MMDUS TEMPUS، وغيرها مما يسمح بتبادل الأساتذة الباحثين وتحديث البرامج واستحداث تخصصات جديدة والاستفادة من تجربة جامعة غرونوبل في مجال المقاولاتية.
- إصلاح التعليم العالي الذي دخل حيز التطبيق التدريجي ابتدءا من سنة 2004 (نظام LMD).
- إقحام مجموعة من الباحثين الجدد لإنجاز رسائلهم الجامعية، ماجستير ودكتوراه في موضوعات تتعلق بالمقاولاتية.

ساعدت هذه العوامل جامعة منتوري في خوض تجربتين:

- إنشاء دار المقاولاتية على مستوى جامعة منتوري ابتداءا من سنة 2006 بالتعاون مع ANSEJ ، الفكرة مستوحاة أساسا من دار المقاولاتية بالقطب الجامعي غرونوبل (2002).
- فتح ليسانس في المقاولاتية في قسم العلوم الاقتصادية يشرف على تغطية مختلف المواد المدرجة في برنامجها أساتذة في نفس القسم وأساتذة زائرون من القطب الجامعي غرونوبل، وإطارات من ANSEJ ، كما تضمن هذه الأخيرة التدريب الميداني للطلبة وتعرض عليهم مناصب تشغل عند التخرج.

- وقدا اقتدت بعض الجامعات بهذه التجربة، وذلك بفتح تخصصات تعنى بالمقاولاتية على غرار جامعة بسكرة، الأغواط، الجلفة [1].

[1]- مخطاري مصطفى وآخرون، **نحو استدامة المشاريع المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي - التجربة الجزائرية وبعض التجارب العالمية** - ، المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، 18-19 أفريل2017، الجزائر، ص14.

خلاصة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل بالتعرف على أهم أساسيات المقاولاتية والتي يتم من خلالها تكوين فكر مقاولاتي لدى الطلبة، وهذا من خلال التعرف على أهمية وخصائص المقاولاتية ودوافع توجه الطلبة نحوها وأهم الإستراتيجيات المعتمدة في ذلك، بالإضافة إلى أهم آليات دعم التوجه المقاولاتي في الوسط الجامعي، والتي تسهر الجامعة من خلالها على نشر الوعي المقاولاتي لدى الطلبة عن طريق ما تنظمه من ملتقيات ونشاطات ومنح الطلبة المعلومات اللازمة لذلك، وهذا بهدف توجيه قرار الطالب نحو النشاط المقاولاتي ومن ثم دعم ومرافقة هؤلاء الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة.

الفصل الرابع:

الجانب المنهجي والميداني للدراسة

تمهيد

المبحث الأول: مجالات الدراسة الميدانية والمعالجة الميدانية

أولا: مجالات الدراسة الميدانية

1. **المجال المكاني**
2. **المجال البشري**
3. **المجال الزمني**

ثانيا : الإجراءات المنهجية للدراسة

1. **منهج الدراسة**
2. **عينة الدراسة**
3. **أدوات جمع البيانات**

المبحث الثاني : عرض البيانات وتحليل النتائج

أولا: تحليل وتفسير البيانات

ثانيا: مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات

ثالثا: التوصيات والإقتراحات

خلاصة الفصل

تمهيد:

بعد التطرق في الإطار النظري للدراسة إلى أهم الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، ليأتي الدور على الجانب الميداني لدراستنا، حيث أن الدراسة في حقل علم الاجتماع تتطلب مجموعة من الإجراءات المنهجية التي يجب على الباحث إتباعها، وعليه سيتم في هذا الفصل الأخير التطرق إلى العناصر التالية:

- مجالات الدراسة الميدانية.
- الإجراءات المنهجية للدراسة.
- تحليل وتفسير البيانات.
- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.
- وأخيرا تقديم بعض التوصيات.

المبحث الأول: مجالات الدراسة الميدانية والمعالجة المنهجية

أولا : مجالات الدراسة الميدانية

1- المجال المكاني:

تم إجراء هذه الدراسة بجامعة 08 ماي 1945- قالمة -، بالمجمع الجامعي سويداني بوجمعة.

حيث أنشئت جامعة قالمة بمعهد واحد وهو معهد الكيمياء الصناعية، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 172/86 المؤرخ في 05 ماي 1986، حيث استقبلت أول جذع مشترك في شهر سبتمبر من نفس العام وبلغ عدد الطلبة 123 طالبا يشرف عليهم 14 أستاذا 02 جزائريين و 12 أستاذ أجنبي.[1]

حيث أصبحت بعدها مركزا جامعيا بموجب المرسوم التنفيذي 299/92 المؤرخ في 07 جويلية 1992، ليتم ترقيتها فيما بعد إلى جامعة وهذا بموجب المرسوم التنفيذي 273/01 المؤرخ في 30 سبتمبر 2001، حيث توفر الجامعة حاليا التدريس في التدرج وما بعد التدرج في ثلاثين دورة تعليمية، حيث تتكون الجامعة من ثلاثة كليات، هي كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم والهندسة. [2]

وحاليا تتكون من 7 كليات وثلاثة مجمعات بيداغوجية، ويعتبر المجمع الجامعي سويداني بوجمعة من بين هذه المجمعات الثلاثة، وبالتالي فإن دراستنا تمت بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

وحسب المادة 32 من الفصل الثالث من الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2003، فإن الكلية هي وحدة تعليم وبحث في الجامعة في ميدان العلم والمعرفة، وبذلك تصبح متعددة التخصصات، تضمن على الخصوص ما يأتي:

- تكوين في التدرج وما بعد التدرج.
- نشاطات البحث العلمي.
- نشاطات التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

---

[1]- Vice recoral du développement de la prospective et de l'orientation، **الهياكل البيداغوجية**، نقلا عن الرابط : https://vrdpo.univ-guelma.dz، اطلع عليه بتاريخ 31/03/2023، على الساعة : 14:06:54.

[2]- جامعة 08 ماي 1945- قالمة-، تاريخ، نقلا عن الرابط : https://www.univ-guelma.dz، اطلع عليه بتاريخ 31/03/2023، على الساعة : 12:27:07.

وتتشكل الكلية من أقسام، يشمل القسم شعبة أو مادة أو تخصص في المادة ويضم مخابر عند الاقتضاء، كذلك تحتوي على أساتذة وطلبة ومقررات دراسية وموظفين، كل هذا يديرها عميد الكلية. [1]

وعليه تعود نشأة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة إلى المرسوم التنفيذي رقم 273/01 المؤرخ في 18 سبتمبر 2001 المعدل والمتم والمتضمن إنشاء جامعة قالمة وكلياتها الثلاثة، حيث كانت تسمى كلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، والتي انقسمت بدورها لثلاث كليات عام 2010، أين ظهرت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية نتيجة لذلك.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية هي واحدة من أكبر الكليات السبعة بجامعة 08 ماي 1945 بقالمة من حيث عدد الطلبة المقدرين ب 3672 طالبا وحسب إحصائيات 2023/2022 يزاول الدراسة في مرحلة التدرج 2889 طالبا و1035 طالبا في مرحلة ما بعد التدرج، بالإضافة إلى مجموع 119 طالب دكتوراه نظام LMD و14 طالب دكتوراه النظام الكلاسيكي يتوزعون بين 06 أقسام هي على التوالي، قسم علم الاجتماع، قسم علم النفس، قسم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات، قسم التاريخ، قسم الآثار إلى جانب فرع الجذع المشترك للعلوم الإنسانية. [2]

حيث يمثل 1853 عدد الطلبة بفرع العلوم الاجتماعية والذي يتوزع إلى 1070 طالب بقسم علم الاجتماع والذي ينقسم إلى علم الاجتماع العام في مرحلة الليسانس بـ872 طالب، أما في مرحلة الماستر فيبلغ عدد الطلبة 198 طالب تتوزع على ثلاثة تخصصات هي علم اجتماع تنظيم والعمل، علم اجتماع الاتصال وعلم اجتماع الصحة، أما بالنسبة لقسم علم النفس فيه 584 طالب، تنقسم إلى 371 طالب بتخصص علم النفس العيادي في مرحلة الليسانس، وفي مرحلة الماستر يقدر عدد الطلبة بـ213 طالب تتوزع على تخصصين بعلم النفس، تخصص علم النفس العيادي وتخصص علم النفس المدرسي، وأخيرا قسم الفلسفة والذي يبلغ عدد الطلبة به 199 طالب، تتوزع بين 153 طالب في مرحلة الليسانس و46 طالب بمرحلة الماستر و133 طالب دكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

[1] – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 279/03 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 23 غشت سنة 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد51، الصادر بتاريخ 25 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 24 غشت 2003، ص09

[2] – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الكاية، نقاط عن الرابط : https://fshs.univ-guelma.dz، اطلع عليه بتاريخ 01/04/2013، على الساعة : 13:10:36.

الشكل (07) : يوضح توزيع مجموع التخصصات بفرع العلوم الاجتماعية

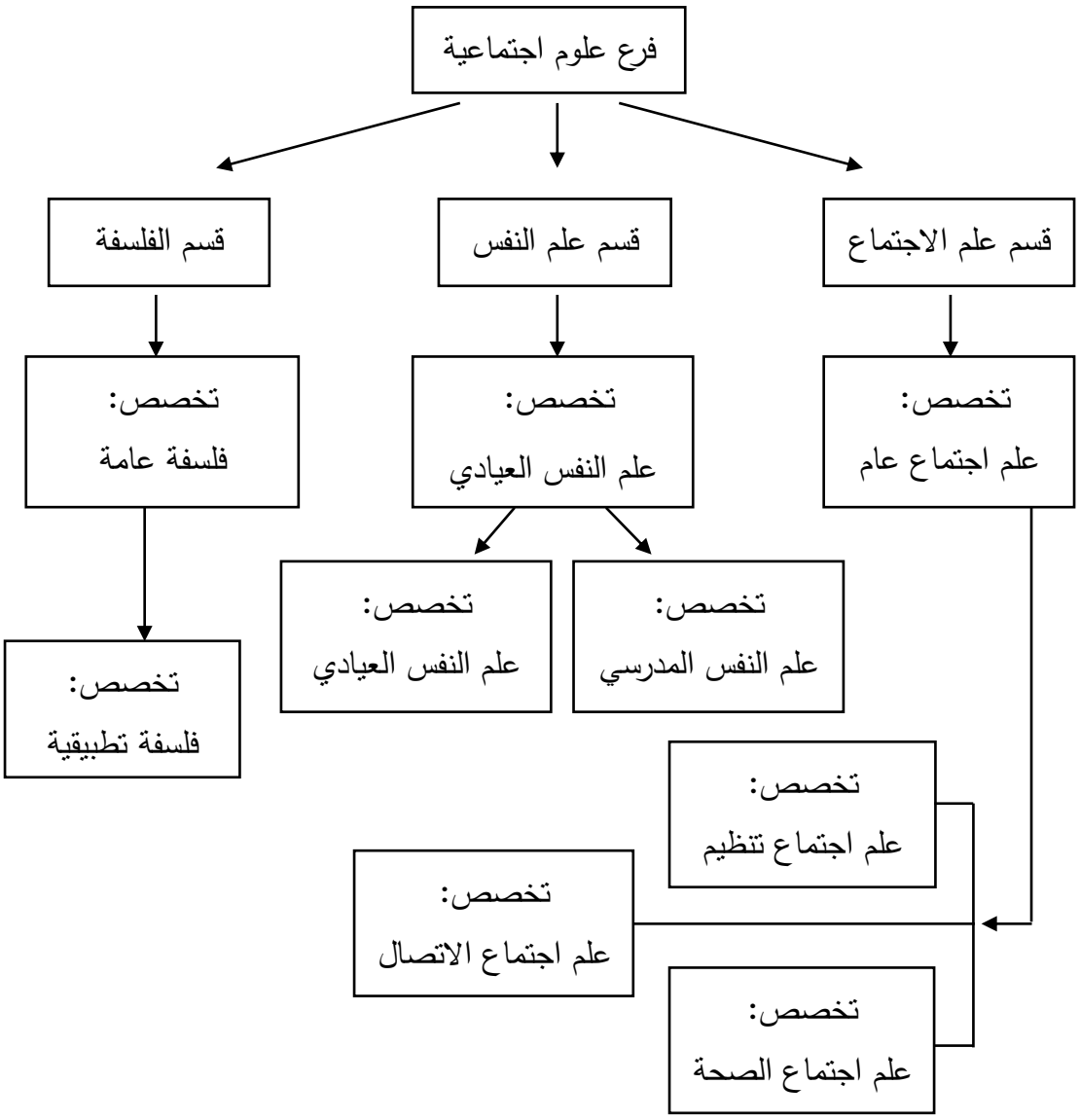

المصدر : من إعداد الطلبة

2- المجال البشري:

يشمل مجتمع البحث على الطلبة المقبلين على التخرج، السنة الثانية ماستر بجميع تخصصات فرع العلوم الاجتماعية وطلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمجمع الجامعي سويداني بوجمعة، حيث يتكون المجتمع الكلي للدراسة من 1986، يمثل 254 عدد الطلبة بالسنة الثانية ماستر الموزعة على التخصصات بفرع العلوم الاجتماعية، حيث 117 طالب بعلم الاجتماع تنقسم بين 63 طالب علم اجتماع تنظيم وعمل، 18 طالب بعلم اجتماع الاتصال و36 طالب بعلم اجتماع الصحة، أما بالنسبة لقسم علم النفس فعدد الطلبة به 113 طالب تنقسم بين 71 طالب بعلم النفس العيادي و42 طالب بعلم النفس

المدرسي، وأخيرا تخصص فلسفة تطبيقية حيث يمثل عدد طلبة السنة الثانية ماستر 24 طالب في حين أن عدد طلبة دكتوراه 133 طالب بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يتوزع طلبة دكتوراه إلى 14 طالب حسب النظام الكلاسيكي و 119 طالب حسب نظام LMD وينقسم هذا الأخير إلى 27 طالب بعلم الاجتماع، 32 طالب بعلم النفس و10 طلبة بالفلسفة و33 طالب دكتوراه بقسم التاريخ و09 طلبة بعلم المكتبات و27 طالب بتخصص علوم الإعلام والاتصال وأخيرا 03 طلبة بعلم الآثار.

3- المجال الزمني:

تم إجراء هذه الدراسة في السنة الجامعية 2023/2022، حيث دامت هذه الدراسة الميدانية من 12 مارس 2023 إلى غاية بداية شهر ماي 2023.

حيث انطلقت زيارتنا الاستطلاعية لمجموع الأقسام الموجودة بفرع العلوم الاجتماعية بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهذا من أجل الحصول على البيانات الخاصة بكل قسم والكلية، وكذلك جمع الإحصائيات الخاصة بتوزيع الطلبة على مختلف التخصصات، وهذا ابتداءً من شهر مارس 2023 حيث تكررت الزيارات لعدة مرات بسبب انشغال الإداريين ورؤساء الأقسام.

ليتم بعدها إعداد استمارة البحث ومحاولة ضبطها مع الأستاذ المشرف عليها، وقد استمر ذلك لعدة أيام، ليتم بعدها تجربتها على عدد من الطلبة والحصول على الموافقة النهائية من طرف الأستاذ المشرف علينا، و ليبدأ بعد ذلك توزيع الاستمارة على الطلبة حيث كانت البداية مع طلبة السنة الثانية ماستر، وبالتحديد مع تخصص علم اجتماع الصحة ثم علم اجتماع الاتصال ثم علم اجتماع تنظيم وعمل ثم علم النفس المدرسي والعيادي، وأخيرا الفلسفة حيث كان من الصعب الوصول إلى الطلبة، وهذا بدءا من تاريخ 09 أفريل 2023، حيث أخذ ذلك منا وقتا بسبب مقابلة الطلبة وصعوبة الوصول لهم والتعرف عليهم وتقديم الاستمارة لهم ومحاولة شرح بعض الأفكار لهم.

أما في المرحلة الثانية من هذا تم توزيع الاستمارة على طلبة الدكتوراه من مختلف تخصصات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث كان ذلك بمساعدة من طرف الأستاذ المشرف ثم تم جمع جميع الاستمارات التي تم توزيعها وفرزها لتبدأ مرحلة تفريغها.

ثانيا : الاجراءات المنهجية للدراسة

1- منهج الدراسة:

المنهج Méthode هو الطريق الواضح، المستقيم، المستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب وتحقيق الهدف المنشود.

أما في معناه العلمي فالمنهج هو الطريقة الموضوعية التي يسلكها الباحث في دراسته، أو في تتبعه لظاهرة معينة من أجل تحديد أبعادها بشكل كامل، حتى يتمكن من التعرف عليها وتمييزها ومعرفة أسبابها ومؤشراتها، والعوامل المؤثرة فيها للوصول إلى نتائج محددة، كما أنه مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي استرشد بها الباحثون في دراستهم لظاهرة الكون الفيزيقية والبيولوجية والاجتماعية إي الإنسانية، والتي تحدد لهم الإجراءات العلمية والملاحظة الدقيقة وكيفية تسجيلها والعمليات العقلية مثل الاستنباط والاستقراء التي يقومون بها من أجل الوصول إلى المعرفة الصادقة بين الظواهر. [1]

وبهدف الوصول للنتائج النهائية للدراسة والإجابة عن التساؤلات المطروحة يتطلب منا ذلك إتباع منهج معين يمثل الطريقة المناسبة لاكتشاف الحقيقة، ولهذا كان لا بد من إتباع المنهج الوصفي في هذه الدراسة.

حيث يعرف المنهج الوصفي بأنه: " أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم، لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات ومعلومات معينة عن ظاهرة أو مشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، فهو يهدف إلى فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وتوجيهه، فهو يوفر بياناته وحقائقه واستنتاجاته، بوصفها خطوات تمهيدية للتحول نحو الأفضل ".[2]

وتأتي أهمية المنهج الوصفي بوصفه ركن أساسي في البحث العلمي، وفي نظر الكثيرين من الباحثين، فإنه المنهج الأكثر ملائمة لدراسة أغلب المجالات الإنسانية نتيجة صعوبة استخدام المناهج الأخرى. [3]

---

[1]- دريوش راضية، **مفهوم المنهج العلمي وحدوده في العلوم الاجتماعية، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية**، المجلد08، العدد03، الجزائر، 2021، ص127.

[2]- محمد عبد السلام، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، مكتبة نور، القاهرة – مصر، 2020، ص163.

[3]- علي معمر عبد المؤمن، **مناهج البحث في العلوم الاجتماعية – الأساسيات والتقنيات والأساليب –**، الإدارة العامة للمكتبات، ليبيا، 2008، ص287

2- عينة الدراسة:

يشير مصطلح العينة Sample إلى أنها: "هي جزء من المجتمع حيث تتوافر في هذا الجزء خصائص المجتمع نفسها، والحكمة من إجراء الدراسة على العينة هي أنه في كثير من الأحيان يستحيل إجراء الدراسة على المجتمع، فيكون اختيار العينة بهدف التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع، ويصبح ذلك ممكنا إذا كانت خصائص العينة تمثل خصائص المجتمع من حيث أكبر عدد ممكن من المتغيرات"[1].

فالعينة هي مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة مناسبة وإجراء الدراسة عليها واستخدام النتائج المتوصل إليها، وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.

وباعتبار العينة من أصعب وأهم مراحل البحث العلمي، وفي دراستنا هذه اخترنا العينة العمدية، وهذا النوع من العينات يعتبر من العينات الغير احتمالية وفيها يلجأ الباحث إلى الاختيار الحر، وحسب طبيعة بحثه بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة أو أهداف الدراسة المطلوبة[2].

وبما أن الباحث في العلوم الاجتماعية يصعب عليه القيام بدراسة شاملة بجميع وحدات المجتمع التي تدخل في مجال البحث، وكيفية اختيار هذه العينة يكون وفق طبيعة موضوع الدراسة باعتبارها مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحثه معين، ويمثل حجم العينة الحالات المختارة للدراسة والبحث باعتبارها ممثلة للمجتمع الأصلي[3].

ونظرا لأن موضوع الدراسة يرتكز حول التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين على مستوى الجامعة، وباعتبارها أخر مرحلة تساعد الطالب في بناء قراراته، ولهذا فإن مجتمع الدراسة كان متمثلا أساسا في الطلبة المقبلين على التخرج، من طلبة السنة الثانية ماستر بفرع العلوم الاجتماعية وطلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بالمجمع سويداني بوجمعة، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة-.

---

[1]- لطاد ليندة وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا، 2019، ص68.

[2]- در محمد، **أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي**، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد09، الجزائر، 2017، ص315.

[3]- بيومي محمد أحمد، البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، ط01، 2003، ص34.

وعليه تم اخذ عينة بـ92 مفردة، حيث قدر عدد طلبة السنة الثانية ماستر بـ254 طالب تتوزع بين 117 طالب بقسم علم اجتماع و113 طالب بقسم علم النفس و24 طالب بقسم فلسفة و133 طالب دكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، حين تم اخذ عينة بنسبة 20% من مجموع الطلبة.

فإن:

$$\frac{(254+133)\times 20\%}{100} = \frac{387\times 20\%}{100}$$

$$= \frac{7740}{100} = 77{,}4 \simeq 78 \text{ مفردة}$$

حيث يمثل:

254: عدد طلبة السنة الثانية ماستر بفرع العلوم الاجتماعية.

133: عدد طلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومن أجل الحصول على معلومات أكثر دقة حول آراء الطلبة المقبلين على التخرج وذات مصداقية أكبر تم إضافة 14 مفردة ليصبح مجموع العينة 92 مفردة أي 92 طالب.

3- أدوات جمع البيانات:

تعتبر أدوات جمع البيانات الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها في جميع العلوم لجمع المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة، حيث يتوقف صدق النتائج النهائية المتوصل إليها على الاختيار الجيد للأدوات المناسبة للدراسة، والتي تعكس صدق ودقة وموضوعية المعلومات.

ففي علم الاجتماع تختلف أدوات جمع البيانات حسب طبيعة موضوع الدراسة وأهدافه، وهنا تظهر قدرة الباحث على الاختيار الجيد لهذه الأدوات، والتي تخدم موضوع دراسته والتي من خلالها يتم تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة ، وفي دراستنا هذه تم استخدام الأدوات التالية :

3-1- الملاحظة البسيطة:

يقصد بالملاحظة حسب عبيدات، هي "وسيلة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته ومعلوماته، حيث نجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمعه عنه، ولكن الباحث حيث يلاحظ فإنه يتبع منهجا معينا يجعل من ملاحظته أساسا لمعرفة واعية أو فهم دقيق لظاهرة معينة "[1].

[1]- عبيدات ذوقان وآخرون، **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**، دار الفكر للطباعة، ط06، عمان، 1998، ص135.

فالملاحظة هي توجيه للحواس والانتباه إلى ظاهرة أو مجموعة من الظواهر رغبة في الكشف عن صفاتها أو خصائصها توصلا إلى كسب معرفة جديدة عن تلك الظاهرة أو الظواهر[1].

فالملاحظة هي تقنية مباشرة يستطيع الباحث من خلالها دراسة سلوك الفرد عند حدوثه وهذا دون توجيه سؤال له، وبالتالي جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات التي يحتاجها الباحث في دراسته.

وقد ساعدتنا هذه الوسيلة في التعرف عن كثب على العينة وميدان دراستها بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بفرع العلوم الاجتماعية، وذلك من خلال ملاحظة ردود أفعال الطلبة وسلوكاتهم وأرائهم حول التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، وهو ما سمح بالتعرف على :

- رأي الطلبة المقبلين على التخرج حول التوجه المقاولاتي وأهميته وفوائده وصعوباته.
- مدى امتلاك الطالب الجامعي لثقافة مقاولاتية والتي يستطيع تكوينها واكتسابها من خلال برامج التكوين الجامعي التي يستفسد منها الطالب خلال مساره الدراسي في الجامعة.
- رأي الطلبة حول أهمية التكوين الجامعي في تكوين وترسيخ الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.
- أفكار الطلبة حول مستقبلهم المهني واتجاهاتهم ورغباتهم المهنية وطموحاتهم المستقبلية بعد التخرج.
- معرفة الطلبة لآليات الدعم الموجودة على مستوى الجامعة كدار المقاولاتية وحاضنة الأعمال، وأهميتها في دعم وتكوين الطالب ليكون رائد أعمال ناجح مستقبلا.
- وجود إقبال ضعيف نوعا ما للطلبة لدار المقاولاتية، حيث أن الطلبة الذين يذهبون إليها هم طلبة تخصص مقاولاتية الخاصة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كذلك الطلبة الذين لديهم دورات تكوينية في ما يخص انضمامهم للقرار الوزاري الجديد 75-12 المتعلق بإعداد مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة star-up، وهذا ما تم ملاحظته من خلال الذهاب لدار المقاولاتية.

3-2- الاستمارة:

تعد الاستمارة من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات خاصة في العلوم الاجتماعية والتي تتطلب الحصول على معلومات أو تصورات أو آراء الأفراد، فهي أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي،

[1]- محمد محمد قاسم، **المدخل إلى مناهج البحث العلمي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط01، بيروت، 1999، ص110.

للحصول على الحقائق، والتوصل إلى الوقائع، والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء، تساعد الملاحظة وتكملها، وهي في بعض الأحيان الوسيلة العملية الوحيدة للقيام بالدراسة العلمية[1].

فهي أداة لفظية بسيطة ومباشرة تهدف إلى التعرف على ملامح وخبرات المبحوثين واتجاهاتهم نحو موضوع معين، ومن خلال توجيه أسئلة قريبة من التقنين في الترتيب والصياغة وما شابه ذلك[2].

وقد تم في دراستنا هذه صياغة استمارة أولية تم انجازها من خلال المعلومات المتوفرة في الجانب النظري للدراسة وكذلك فرضيات الدراسة، صياغتها في شكل محاور رئيسية، وعرضها على الأستاذ المشرف للمرة الأولى إعطاء رأيه حول الترتيب ووضوح الأسئلة وكذلك المنهجية المعتمدة في صياغتها والتعديل فيها.

ليتم بعد ذلك إعادة إعداد الاستمارة وصياغة الأسئلة وهذا بعد تعديلها للمرة الثانية، بناءا على توجيهات ونصائح الأستاذ المشرف المقدمة، وتجربتها على عدد من الطلبة للتأكد من مدى صحتها والأخذ بعين الاعتبار آرائهم وأفكارهم حول موضوع الدراسة، ليتم بعدها للمرة الأخيرة مناقشتها مع الأستاذ المشرف والموافقة عليها وصياغتها في صورتها النهائية.

حيث تم تصميم استمارة احتوت على 29 سؤال توزعت ما بين مجموعة من الأسئلة المغلقة والأسئلة النصف مغلقة، وقسمت إلى أربع محاور رئيسية، محور البيانات الشخصية.

أما المحور الثاني فاحتوى على أسئلة حول آليات تفعيل التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، تضمن 08 أسئلة بدءا من السؤال 05 إلى غاية السؤال 12.

ومحور ثالث حول البرامج البيداغوجية وأثرها على التوجه المقاولاتي الطلبة الجامعيين تضمن هو الآخر 08 أسئلة، من السؤال 12 إلى السؤال 20، أما المحور الرابع فخصصناه حول التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين وتضمن 09 أسئلة من السؤال 21 إلى السؤال 29.

---

[1]– احمد عيسى ابتسام، **بحث في مناهج البحث : الاستبيان قواعد تصميمه، خطواته، أشكاله، مزايا وعيوبه**، قسم الدعوة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية شاه علم– ماليزيا، ص، ص1–2، نقط عن الرابط : www.b–sociology.com.

[2]– زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، **القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان**، مطبعة أبناء الجراح، مدينة غزة – فلسطين، 2010، ص16.

المبحث الثاني: عرض البيانات وتحليل النتائج

أولا: تحليل وتفسير البيانات

1- المحور الأول: البيانات الشخصية

يتعلق هذا المحور بالبيانات الشخصية للمبحوثين (الجنس، السن، التخصص، المستوى الجامعي).

الجدول رقم (01) : يوضح خصائص أفراد العينة وفق متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	18	%19.57
أنثى	74	%80.43
المجموع	92	%100

استنادا لمعطيات الجدول رقم (01) الموضحة أعلاه والمتعلقة بخصائص أفراد العينة وفق الجنس، نلاحظ أن غالبية أفراد العينة هم إناث حيث قدر عددهم بـ74 طالبة أي بنسبة 80.43% في حين أن عدد الطلبة الذكور بلغ 18 طالب من المجموع الكلي لأفراد العينة وهذا بنسبة 19.57%، يرجع ذلك إلى التوزيع العشوائي للاستمارات على الطلبة من جهة ومن جهة أخرى يرجع أساسا إلى أن عدد الطلبة الذكور قليل مقارنة بعدد الطلبة الإناث، وهذا ما تم ملاحظته من إحصائيات عدد الطلبة التي تم الحصول عليها من أقسام تخصصات فرع العلوم الاجتماعية، وفرع العلوم الإنسانية لطلبة الدكتوراه بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة –.

الجدول رقم (02) : يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير السن

الفئات العمرية	التكرار	النسبة المئوية
[22-18]	13	%14.13
[27-23]	60	%65.22
[28-32 فما فوق	19	%20.65
المجموع	92	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) الممثل لتوزيع أفراد العينة حسب السن أن غالبية أفراد العينة ينحصر سنهم في الفئة العمرية من [23–27] سنة وعددهم 60 مفردة أي بنسبة 65.22% وهذا كأعلى نسبة، وأيضا الفئة العمرية [18–22] سنة حيث بلغ عدد مفرداتها 13 مفردة أي بنسبة 14,13% ويرجع ذلك إلى طبيعة مجتمع الدراسة ونوعيته والذي يتميز بطابع شبابي، فغالبية طلبة الجامعة هم شباب، لتأتي بعدها الفئة العمرية[28–32 فما فوق، حيث بلغ عدد مفرداتها 19 مفردة أي بنسبة 20.65% حيث تمثل طلبة الدكتوراه من مختلف التخصصات بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية وكذلك طلبة الماستر الذين عادوا للدراسة بهدف الحصول على شهادة الماستر في تخصصاتهم وهذا من أجل الحصول على الترقية في الرتبة المهنية الخاصة بكل منهم.

الجدول رقم (03) : يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير التخصص

التخصص		التكرار	النسبة المئوية
قسم: علم الاجتماع	علم اجتماع تنظيم وعمل	16	%17.39
	علم اجتماع الصحة	18	%19.57
	علم اجتماع الاتصال	05	%5.43
قسم: علم النفس	علم النفس العيادي	18	%19.57
	علم النفس المدرسي	11	%11.96
قسم: الفلسفة	فلسفة تطبيقية	10	%10.87
قسم: علوم الإعلام والاتصال وعلم المكتبات	اتصال في التنظيمات	03	%3.26
	اتصال وعلاقات عامة	03	%3.26
	اتصال جماهيري	03	%3.26
قسم : التاريخ	تاريخ حديث	03	%3.26
قسم : الآثار	علم الآثار	02	%2.17
المجموع		92	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) والممثل أعلاه أن الفئة الغالبة على أفراد العينة وفق متغير التخصص هي فئة ذات التخصص علم النفس العيادي وفئة تخصص علم اجتماع الصحة حيث بلغ عدد مفرداتها 18 مفردة لكل تخصص أي بنسبة 19.57% بعدها فئة تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل بـ16 مفردة أي بنسبة 17.39%، ثم يليها فئة تخصص علم النفس المدرسي بـ11 مفردة وهذا بنسبة 11.96%، ثم فئة تخصص فلسفة تطبيقية بـ10 مفردات بنسبة 10.87%، ثم فئة تخصص علم اجتماع الصحة بـ05 مفردات بنسبة 5.43% لتأتي بعدها تخصصات اتصال في التنظيمات واتصال وعلاقات عامة واتصال جماهيري وتخصص تاريخ حديث بـ03 مفردات لكل تخصص أي بنسبة 3.26%، وأخيرا

تخصص علم الآثار بأقل عدد حيث بلغ عدد مفرداته 02 مفردة وجاء هذا الأخير بأصغر نسبة بين جميع تخصصات العينة وهذا بنسبة 2.17%، نفسر هذا التباين في أعداد الطلبة وفق متغير التخصص إلى الفترة الزمنية التي تم فيها توزيع استمارة الاستبيان ففي هذه الفترة يقل تواجد طلبة السنة الثانية ماستر بالحرم الجامعي بسبب انشغال كل طالب بإعداد مذكرة التخرج الخاصة به وكذلك الدراسة الميدانية الخاصة بها هذا أولا، وثانيا صعوبة الوصول إلى طلبة الدكتوراه في التخصصات المدرجة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالجامعة والذين تم مقابلتهم وتوزيع الاستمارة عليهم بفضل الأستاذ المشرف.

الجدول رقم (04) : يوضح توزيع أفراد العينة وفق متغير المستوى الجامعي

المستوى الجامعي	التكرار	النسبة المئوية
ماستر	70	%76.09
دكتوراه	22	%23.91
المجموع	92	%100

استنادا لمعطيات الجدول رقم (04) الموضحة أعلاه والمتعلقة بتوزيع أفراد العينة وفق متغير المستوى الجامعي، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة كانت وفق المستوى الجامعي سنة ثانية ماستر حيث قدر عددهم بـ70 طالب من مختلف التخصصات بفرع العلوم الاجتماعية وهذا بنسبة 76.09%، في حين أن عدد أفراد العينة وفق المستوى الجامعي دكتوراه بلغ 22 مفردة أي بنسبة 23.91%، حيث يمثل ذلك مجموع أفراد العينة التي تم اختيارها تمثل مجتمع الدراسة ككل، والتي قدرت بـ92 مفردة.

- المحور الثاني: آليات تفعيل التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين :

يتعلق هذا المحور بأهم آليات تفعيل التوجه المقاولاتي للطلبة، والذي سيتم فيه عرض وتحليل وتفسير معطيات 08 جداول توضح آراء الطلبة حول دور دار المقاولاتية وآليات الدعم والمرافقة في ذلك.

الجدول رقم (05) : يوضح مدى معرفة الطلبة بوجود دار المقاولاتية في الجامعة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	66	%71.74
لا	26	%28.26
المجموع	92	%100

يبين الجدول أعلاه أن 66 طالب من مجموع مفردات العينة لديهم فكرة حول وجود دار المقاولاتية في الجامعة أي ما يوافق نسبة 71.74%، في حين نجد أن 26 طالب من مجموع مفردات العينة ليس لديه أي فكرة حول وجود دار المقاولاتية بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة، أي ما يوافق نسبة 28.26%، حيث أن نسبة الذين يعلمون بوجود دار المقاولاتية أعلى كثير من نسبة الذين لا يعلمون بوجودها، وقد يرجع ذلك إلى كثرة إطلاع الطلبة بالمرافق الموجودة على مستوى الجامعة والمشاركة فيها وحضور الملتقيات والندوات والأيام التحسيسية التي تقيمها الجامعة لتعريف الطلبة بهذه المرافق، وقد يرجع كذلك لمعرفة الطلبة بوجود دار مقاولاتية من خلال معلومات التي يتم الحصول عليها من الأساتذة عند تدريس المحاضرات الخاصة بمقياس المقاولاتية أو من خلال الأصدقاء والزملاء في حين يرجع عدم معرفة الطلبة بوجود دار مقاولاتية على مستوى الجامعة إلى عدم اهتمام الطلبة بالاطلاع على مثل هذه المرافق والنشاطات التي تقام على مستوى الجامعة، وليس لديه الفضول والرغبة حول معرفة ذلك.

ومنه نستنتج أن غالبية الطلبة لديهم فكرة حول وجود دار المقاولاتية في الجامعة من خلال اطلاع الطلبة على المرافق الموجودة بالجامعة أو من خلال تبادل المعلومات مع الأساتذة والزملاء.

الجدول رقم (06) : يوضح موقف الطلبة من حضور نشاطات دار المقاولاتية

حضور الطلبة للملتقيات والنشاطات		التكرار	النسبة المئوية
نعم	مفيدة	21	%22.82
	عادية	21	%22.82
لا		50	%54.35
المجموع		92	%100

من خلال الجدول الممثل أعلاه والذي يوضح حضور الطلبة للملتقيات والنشاطات التي تنظمها دار المقاولاتية بالجامعة، وتقييم الطلبة لهذه الملتقيات والنشاطات التي حضروها، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة لا يحضرون الملتقيات والنشاطات التي تنظمها دار المقاولاتية والمقدرة بـ50 مفردة من أصل 92 مفردة أي بنسبة تقدر بـ54,35%، في حين أن 42 مفردة من مجموع أفراد العينة تحضر للملتقيات والنشاطات التي تقوم دار المقاولاتية بتنظيمها بالجامعة وهذا بنسبة 45.65%، حيث ينقسم هذا الأخير إلى 21 مفردة أي بنسبة 22.82% تقيم أن هذه الملتقيات والنشاطات التي يتم حضورها مفيدة وتزيد من معلومات الطلبة ووعيهم وثقافتهم حول المقاولاتية، في حين أن نفس عدد المفردات أي 21 مفردة من هؤلاء ترى أن هذه الملتقيات والنشاطات التي يتم تنظيمها عادية ولا تعطي أفكار ومعلومات جديدة.

ونفسر هذه النتائج إلى اختلاف رغبات الطلاب واهتماماتهم حول ما يحدث بالجامعة من نشاطات وملتقيات علمية، وكذلك إلى الرغبة في الاطلاع واكتشاف ما هو جديد في الساحة العلمية، وحسب تقييم الطلبة بأن هذه النشاطات هي عادية، نفسر ذلك بأن هذه المعلومات دورية وليس هناك إضافات جديدة عليها وأنها معلومات نظرية لم يتم تطبيقها على ارض الواقع حيث أن الطالب يبحث عن معلومات وتجارب واقعية تشجعه وتزيد من خبرته هو الآخر للخوض في مثل هذا المجال في حين نفسر تقييم الطلبة للملتقيات والنشاطات بأنها مفيدة، قد يكون حضور هؤلاء الطلبة لهذه الملتقيات لأول مرة وقد تزامن حضورهم مع الأيام التحسيسية التي قامت دار المقاولاتية بتنظيمها، وهذا في إطار تنفيذ القرار الوزاري الجديد 75-12 الذي يهدف إلى تحديد كيفية إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية -مؤسسة ناشئة start-up،

وخلق جيل من الطلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو النشاط المقاولاتي، ودعم أفكارهم الابتكارية والإبداعية.

ومنه نستنتج أن الطالب الجامعي يحظر لمثل هذه الملتقيات والنشاطات التي تنظمها دار المقاولاتية، بهدف الاستفادة من المعلومات المقدمة وأخذ أكبر قدر منها، كذلك للبحث عن تجارب واقعية يمكن الاقتداء بها واخذ أفكار منها تشجعه على المبادرة هو الأخر.

الجدول رقم (07): يوضح دور دار المقاولاتية في نشر الفكر المقاولاتي في الجامعة

دور دار المقاولاتية في نشر الفكر المقاولاتي		التكرار	النسبة المئوية
نعم	تحسيسهم وتوعيتهم	42	%45.65
	تشجيعهم ودعمهم	32	%34.78
لا		18	%19.57
المجموع		92	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07)، والذي يوضح رأي الطلبة حول دور دار المقاولاتية في نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة الجامعيين، حيث يتضح لنا أن غالبية أفراد العينة تتفق بأن دار المقاولاتية تساعد في نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة الجامعيين، حيث قدر عددهم بـ74 مفردة من مجموع أفراد العينة وهذا بنسبة قدرت بـ80.43%، في حين أن 42 مفردة من هذه الأخيرة ترى بأن دار المقاولاتية تعتمد أسلوب توعية وتحسيس الطلبة في نشر الفكر المقاولاتي بينهم وهذا بنسبة بـ45.65% غير أن 32 مفردة أي بنسبة بـ34.78% ترى بأن إتباع أسلوب التشجيع والدعم يساعد أكثر على نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة بالجامعة، يمكن تفسير ذلك بأن هذه الفئة تكون على إطلاع وتداوم على الحضور للأيام التحسيسية والندوات والملتقيات والنشاطات التي تقوم دار المقاولاتية بتنظيمها وهذا بهدف زيادة وعي الطلبة بأهمية المقاولاتية، حيث أنه من بين أهداف دار المقاولاتية التي تسعى لتحقيقها نشر الثقافة المقاولاتية من خلال تحسيس وتوعية الطلاب الجامعيين بضرورة إنشاء مقاولاتهم الخاصة والعمل على إرساء هذه الثقافة في صفوف الطلبة، وكذلك تشجيع هؤلاء الطلبة على خلق مؤسساتهم وتحفيزهم على ذلك وتقديم الدعم لهم وإخراجهم من دائرة الأفكار الكلاسيكية، في حين ترى 18 مفردة من مجموع أفراد العينة أي ما يوافق نسبة 19.57% بأنه ليس لدار المقاولاتية أي دور أو مساعدة في نشر الفكر المقاولاتي بين صفوف الطلبة الجامعيين، ويمكن

تفسير ذلك بأن هؤلاء ليس لديهم أي فكرة حول مهام وأدوار دار المقاولاتية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أو أنهم نفس الطلبة الذين ليس لديهم فكرة حول وجود دار مقاولاتية بالجامعة أو أنهم الطلبة الذين ليس لديهم اهتمام بحضور الملتقيات والنشاطات التي تقوم بها دار المقاولاتية والتي تساعد على نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة.

ومنه نستنتج بأن دار المقاولاتية تساعد في نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة الجامعيين، وهذا من خلال تحسيسهم وتوعيتهم بأهمية المقاولاتية من خلال ما تقوم به من ملتقيات ونشاطات والعمل على تشجيعهم للتأسيس لمشروعهم الخاص ودعم أفكارهم وتطويرها وتجسيدها على ارض الواقع.

الجدول رقم (08): يوضح دعم ومرافقة دار المقاولاتية لأفكار الطلبة على أرض الواقع

دعم ومرافقة أفكار الطلبة		التكرار	النسبة المئوية
نعم	برامج متخصصة	12	%13.04
	دورات تدريبية	30	%32.61
	منح مالية	17	%18.48
لا		33	%35.87
المجموع		92	%100

يوضح الجدول أعلاه أن غالبية أفراد العينة 59 مفردة أي بنسبة 64.19% تتفق بأنه بإمكان دار المقاولاتية دعم ومرافقة أفكار على أرض الواقع، حيث ترى 30 مفردة من هؤلاء أي بنسبة 32.61% ترى أنه يمكن لدار المقاولاتية توفير دورات تدريبية تساعد أكثر على دعم ومرافقة أفكار الطالبة على أرض الواقع، وهذا من خلال إخضاعهم ودراسة تجارب مشابهة كان لها فرصة النجاح بهدف تطوير قدراتهم، في حين أن 17 مفردة بنسبة 18,48% فترى بأن تقديم الدعم المالي للطلبة بإمكانه زيادة نسبة نجاح أفكار الطالب أكثر، ذلك أن توفر الجانب المالي لدى الطالب يساعده أكثر على انجاز مشروعه الخاص، أما 12 مفردة أي بنسبة 13.04% فترى بأنه يمكن دعم أفكار الطلبة من خلال برامج متخصصة تسمح بزيادة مكتسبات ومعارف الطلبة حول المقاولاتية وتساعد أكثر في دعم أفكارهم، ما يسهل انجازها على أرض الواقع، حيث أن توفر هذه الوسائل بإمكانه أن يسهل على الطلبة انجاز مشاريعهم الخاصة، حيث أنها تقدم جميع ما يحتاج إليه الطالب من دعم ومرافقة لنجاحه، فهي تعتبر من مهام دار المقاولاتية التي تقوم من

خلالها بتنمية روح المقاولاتية والاستثمار لدى الطلبة الجامعيين، كما أن 33 مفردة من مجموع أفراد العينة أي بنسبة 35.87% ترى بعدم إمكانية دار المقاولاتية من دعم ومرافقة أفكار الطلبة وتطويرها وتحقيقها على أرض الواقع، ونفسر ذلك أن هؤلاء ليس لديهم إطلاع بمهام وأدوار دار المقاولاتية التي تقوم بها.

ومنه نستنتج أن دار المقاولاتية تسعى إلى دعم ومرافقة أفكار الطلبة ومساعدتهم على تطوير أفكارهم وتنميتها وتقديم لهم مجموعة من البرامج المتخصصة والدورات التدريبية التي تساعدهم في انجاز مشروعهم الخاص، وتقوم كذلك بتوجيه الأفكار الابتكارية إلى هيئات الدعم والمرافقة المالية والتي تساعدهم في التأسيس لمشروعهم الخاص.

الجدول رقم (09) : يوضح اكتشاف دار المقاولاتية للأفكار الإبداعية للطلبة وتطويرها

اكتشاف دار المقاولاتية للأفكار الإبداعية للطلبة		التكرار	النسبة المئوية
نعم		56	%60.87
لا	إقامة المعارض	19	%20.65
	إقامة مسابقات ومنح جوائز	07	%7.61
	إنشاء أرضية رقمية	01	%1.09
	تعزيز الارتباط بين دار المقاولاتية وتدريس المقاولاتية	02	%2.17
	القيام بالملتقيات والندوات	07	%7.61
المجموع		92	%100

من خلال الجدول رقم (09) والذي يوضح آراء الطلبة حول اكتشاف دار المقاولاتية للأفكار الإبداعية للطلبة وتطويرها، والاقتراحات المقدمة التي تساعد في اكتشاف الطلبة ذوي أفكار إبداعية، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة والتي قدرت بـ56 مفردة من مجموع مفردات العينة أي بنسبة 60.87% أن دار المقاولاتية تقوم باكتشاف الطلبة الذين لديهم أفكار إبداعية من اجل تطويرها، ونفسر ذلك بأن هؤلاء كانت لهم فرصة رؤية مشاريع على ارض الواقع تم مرافقتها من طرف دار المقاولاتية وهذا خلال حضور الندوات والأيام التحسيسية الخاصة بها، في حين أن 36 مفردة أي بنسبة 39.13% ترى أن دار المقاولاتية لا تقوم باكتشاف الطلبة ذوي الأفكار الإبداعية، وقد نفسر ذلك إلى انعدام دور دار المقاولاتية في تقديم الإعلانات

والمنشورات التي تسمح للطالب بالتعرف على النشاطات التي تقوم بها والأيام التحسيسية الخاصة بها، حيث قدم المبحوثين مجموعة من الاقتراحات التي قد تساعد دار المقاولاتية على اكتشاف هؤلاء الطلبة ذوي الأفكار الإبداعية ولديهم الرغبة في تطوير مشاريعهم، وهذا من خلال إقامة معارض تسمح للطلبة بالاستفادة من خبرات الأساتذة وعارضي المشاريع أو عرض مشاريعهم وأخذ النصائح والاستفادة منها هذا ما اقترحته 19 مفردة من بين الذين يرون أن دار المقاولاتية لا تقوم باكتشاف هذه الأفكار، في حين أن 07 مفردات ترى أن إقامة مسابقات ومنح جوائز للطلبة ذوي الأفكار الإبداعية، وما يزيد من خبراتهم من خلال الاستفادة من أفكار بعضهم البعض، في حين أن هناك من يرى ضرورة إنشاء أرضية رقمية يستفيد منها الطلبة في تطوير أفكارهم وتساعدهم في عرض مشاريعهم فيها ما يسهل على دار المقاولاتية اكتشاف مثل هذه الأفكار، كما أن هناك من يرى بأن تعزيز الارتباط بين دار المقاولاتية وتدريس المقاولاتية يساعد أكثر على التعرف على نشاطات دار المقاولاتية ودوراتها التكوينية، في حين أن البعض يرى أن على دار المقاولاتية الرفع من نشاطاتها وهذا من خلال زيادة عدد الملتقيات والندوات والأيام التحسيسية التي تقوم بها ما يساعدها أكثر على اكتشاف الطلبة ذوي الأفكار الإبداعية، وهذا من خلال رفع الوعي لدى الطالب بضرورة التوجه لدار المقاولاتية وطرح أفكار عليها.

ومنه نستنتج أن لدار المقاولاتية دور في اكتشاف الأفكار الإبداعية للطلبة بالجامعة، من خلال ما تقوم به من أيام تحسيسية وملتقيات وهذا ضمن نشاطها العام، إلا أنه عليها تكثيف والزيادة من النشاطات والندوات وهذا ما يسمح للطلبة بالتعرف عليها وبالتالي اكتشاف أكبر قدر ممكن من الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية.

الجدول رقم (10): يوضح رؤية الطلبة لمشاريع ناجحة احتضنتها دار المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	33	%35.87
لا	59	%64.13
المجموع	92	%100

من خلال الجدول رقم (10) والذي يوضح رؤية الطلبة لمشاريع ناجحة تم احتضانها من طرف دار المقاولاتية، حيث أن غالبية أفراد العينة أي 59 مفردة بنسبة 64.13% لم يسبق لها رؤية مشاريع ناجحة

احتضنتها دار المقاولاتية، في حين أن 33 مفردة من مجموع أفراد العينة أي بنسبة 35.87% كانت لهم فرصة رؤية مشاريع ناجحة لطلبة احتضنتهم دار المقاولاتية، ويمكن تفسير ذلك إلى أن الطلبة ليس لديهم دراية بالأيام الدراسية والدورات التكوينية والأيام التحسيسية التي تقدمها دار المقاولاتية بالجامعة لجذب الطلبة أصحاب الأفكار الإبداعية، في حين أن الطلبة الذين حضروا الأيام التحسيسية التي قامت بها دار المقاولاتية من أجل توعية الطلبة بأهمية التوجه نحو المقاولاتية، حيث كان من بين نشاطاتها أن قدمت مجموعة من المشاريع الناجحة التي قامت باحتضانها بهدف الاستفادة منها.

ومنه نستنتج أن غالبية طلبة الجامعة ليس لديهم فكرة حول وجود مشاريع ناجحة احتضنتها دار المقاولاتية، مما يتوجب على دار المقاولاتية تكثيف مجهوداتها لتعريف الطلبة بمثل هذه المشاريع والاستفادة منها مستقبلا.

الجدول رقم (11): يوضح سعي دار المقاولاتية لربط الطلبة بسوق العمل

ربط الطلبة بسوق العمل		التكرار	النسبة المئوية
نعم	إقامة تربصات ميدانية	18	%19.57
	دعم إقامة مشاريع صغيرة	16	%17.39
	تبني أفكار وتجسيدها في الواقع	16	%17.39
	حاضنات الأعمال	06	%6.52
لا		36	%39.13
المجموع		92	%100

من خلال الجدول رقم (11) والذي يوضح رأي الطلبة حول سعي دار المقاولاتية لربط الطلبة بسوق العمل وما هي الطرق المعتمدة في ذلك، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة والتي قدرت بـ56 مفردة أي بنسبة 60.87% ترى بأن دار المقاولاتية تسعى لربط الطلبة بسوق العمل، وهذا من خلال إقامة تربصات ميدانية وهذا ما اقترحته نسبة 19.57% من هؤلاء، حيث تقوم دار المقاولاتية بمجموعة من النشاطات

من بينها مسابقة أفضل خطة عمل، كذلك مسابقة أفضل فكرة بالإضافة إلى الجامعات الصيفية التي تقوم بدورات تدريبية حول خلق المؤسسات وهذا بمشاركة الشركاء الاجتماعيين، كما تقوم دار المقاولاتية بدعم

إقامة المشاريع الصغيرة وتبني الأفكار وتجسيدها في الواقع، وهذا ما اقترحته نسبة 17.39% حيث تساوت المجموعتان حول ذلك، وهو ما تسعى دار المقاولاتية إلى العمل على تحقيقه حيث تقوم باستقبال وتوجيه ومرافقة الطلبة حاملي الأفكار من اجل تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع، كما تقوم بمرافقة الطلبة لإنجاح مشاريعهم وهذا للتسهيل على الطالب مهمة التعامل مع الشركاء الاقتصاديين بالخبرة اللازمة والمطلوبة كما أن نسبة 6.52% ترى بأن دار المقاولاتية تربط المشاريع الناجحة ذات أفكار إبداعية بحاضنات الأعمال التي تقوم باحتضان مثل هذه المشاريع والعمل على تطويرها وتقديم الدعم لها وربطها بسوق العمل وهذا لضمان نجاحها واستمرارها وديمومتها، في حين أن 36 مفردة من مجموع أفراد العينة أي بنسبة 39.13% ترى عدم سعي دار المقاولاتية إلى ربط الطلبة حاملي المشاريع بسوق العمل، ويمكن تفسير ذلك بوجود عد قليل من المشاريع الناجحة التي قامت دار المقاولاتية بتقديمها للطلبة والتي تعتبر نماذج ناجحة يمكن الاقتداء بها.

ومنه نستنتج أن دار المقاولاتية تسعى لربط الطلبة بسوق العمل من خلال مجموعة من الطرق والوسائل التي تعتبر ضمن مهامها ونشاطاتها التي تقوم بها، إلا انه يجب على دار المقاولاتية الرفع من مستوى نشاطها وإبراز مكانتها كهيئة فعالة في الجامعة تعمل على دعم ومرافقة الطلبة حاملي المشاريع والأفكار الإبداعية وتحفيزهم على التوجه نحو النشاط المقاولاتي.

الجدول رقم (12): يوضح دور هيئات الدعم والمرافقة في الرفع من الثقافة المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	70	%76.09
لا	22	%23.91
المجموع	92	%100

من خلال الجدول الممثل أعلاه والذي يوضح أراء الطلبة حول دور هيئات الدعم والمرافقة المرتبطة بدار المقاولاتية في الرفع من الثقافة المقاولاتية، حيث أن غالبية أفراد العينة والتي قدرت بـ70 مفردة أي بنسبة 76.09% ترى بأن لهيئات الدعم والمرافقة دور في الرفع من الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة بالجامعة، في حين أن 22 مفردة أي ما يوافق نسبة 23,91% ترى بأنه ليس لهذه الهيئات دور في الرفع من الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، ويمكن تفسير ذلك أن دار المقاولاتية تعمل على تنمية الفكر المقاولاتي

لدى الطلبة الجامعيين من خلال ما تقوم به من ندوات وملتقيات وأيام تحسيسية وهذا بهدف زيادة وعي الطالب وثقافته المقاولاتية والعمل على تشجيعه للولوج إلى عالم الأعمال، حيث أن الطلبة الذين لديهم اطلاع على نشاطات أعمال دار المقاولاتية تكون لديهم فكرة حول هذه الأعمال، حيث تقوم دار المقاولاتية بتعريف الطالب بمختلف هيئات الدعم والمرافقة المرتبطة بها، فهي تعتبر نقطة التقاء بين المركز الجامعي ومختلف هيئات ووكالات الدعم، فهي تهدف إلى تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة ومنحهم فرصة إنشاء مشاريعهم الخاصة.

ومنه نستنتج أن هيئات الدعم والمرافقة المرتبطة بدار المقاولاتية لها دور في الرفع من الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، والعمل على بعث الأفكار الإبداعية لديهم وهذا من أجل منح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات صغيرة ناجحة في ميادين مختلفة.

المحور الثالث : البرامج البيداغوجية وأثرها على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين

يتم في هذا المحور التطرق إلى رأي الطلبة حول البرامج البيداغوجية وتأثيرها على التوجه المقاولاتي لديهم، وذلك من خلال 08 جداول توضح دور التكوين الجامعي والمقررات الدراسية في تحفيز الطلبة نحو المقاولاتية.

الجدول رقم (13): يوضح تماشي التكوين الجامعي مع المتغيرات الخارجية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	%25
لا	69	%75
المجموع	92	%100

من خلال الجدول الموضح أعلاه والذي يوضح رأي الطلبة حول تماشي التكوين الجامعي الذي يتلقاه الطالب في الجامعة مع المتغيرات الخارجية في السياق الراهن، حيث نلاحظ أن 23 مفردة من مجموع مفردات العينة أي ما يوافق نسبة 25% ترى أن التكوين الجامعي الذي يتم تلقيه في الجامعة يتماشى مع المتغيرات الخارجية في السياق الراهن، في حين أن 69 مفردة أي ما يوافق نسبة 75% لديها رأي معاكس لذلك حيث ترى عدم تماشي التكوين الجامعي مع المتغيرات الخارجية في السياق الراهن، حيث اتفق غالبية أفراد العينة ومن جميع تخصصات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية على ذلك، يمكن تفسير ذلك بأن

التكوين والمعلومات التي يتلقاها الطلبة هي معلومات نظرية لا تتوافق مع العوامل الخارجية أو أنها معلومات تتوافق مع فترة زمنية ماضية وتراجع مدى مصداقية التكوين الجامعي في ذلك، وهذا ما أثبتته دراسة نفيسة خميس وعواطف محسن حول دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة، حيث أن التكوين الجامعي يسهم في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة، فكلما كان التكوين عالي وذو جودة عالية كان تكوين الطالب ذو مستوى عالي، وبالتالي تزيد من ثقته بنفسه ودافعيته نحو إنشاء مؤسسته الخاصة.

ومنه نستنتج أن التكوين الجامعي يعتمد على النمط التكويني الدمجي المتمركز حول تبليغ المعرفة من خلال الوسائل التعليمية وأساليب التقييم، فهو يهدف إلى تهذيب سلوك الطالب مع تلقيه نماذج وصور جاهزة من المعارف غالبا ما تكون ماضية وحفظها دون فهم عميق لها، وكذلك الاهتمام بالنتائج السريعة المباشرة في حشد المعلومات دون الاهتمام بتوظيفها في الحياة اليومية.

الجدول رقم (14): يوضح تدريس المقاولاتية كمقياس يساعد على نشر الفكر المقاولاتي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	85	%92.39
لا	07	%7.61
المجموع	92	%100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن أكبر عدد من مفردات العينة والمقدرة بـ85 مفردة من أصل 92 مفردة بنسبة تقدر بـ92.39% تتفق بأن تدريس المقاولاتية كمقياس في الجامعة يساعد على نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، ويمكن تفسير ذلك بأن تدريس المقاولاتية كمقياس وإدخالها ضمن المقررات الدراسية للطالب تساعد في زيادة ثقافته ووعيه بأهمية إنشاء مشروع خاص به، في حين أن 07 مفردات أي بنسبة 7.61% ترى أن تدريس المقاولاتية كمقياس في الجامعة لا يساعد في نشر الفكر المقاولاتي ذلك أن المعلومات النظرية وحدها لا تساعد في تكوين وعي وفكر مقاولاتي لدى الطالب الجامعي.

حيث أثبتت دراسة سايح فطيمة بعنوان: " تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية " إلى أن التعليم المقاولاتي يعمل على توضيح معالم المؤسسة والمقاولة وكيفية الاندماج في سوق العمل، ويزود بالمعارف والتطبيقات حول الكفاءات المقاولاتية والتحديات التي

تواجه المقاولين عند البدء في مشروع ما وتسهيل على الطالب الانتقال من الحياة الدراسية إلى الحياة المهنية.

ومنه نستنتج أن تدريس المقاولاتية كمقياس في الجامعة يساعد على نشر الفكر المقاولاتي لدى الطالب الجامعي، فهو يساعد على اكتساب المهارات التي تؤدي إلى تعزيز قدرات الطلاب في فتح مؤسساتهم والعمل لحسابهم الخاص.

الجدول رقم (15) : يوضح الوعي المقاولاتي لدى الطلبة حسب التخصص الجامعي

الوعي المقاولاتي لدى الطلبة		التكرار	النسبة المئوية
نعم	اختلاف اهتمامات ومكتسبات الطلبة	17	%18.48
	طبيعة التخصص وسماته الخاصة	21	%22.83
	المقاولاتية حكر على التخصصات العلمية	12	%13.04
لا		42	%45.65
المجموع		92	%100

من خلال الجدول رقم (15) والذي يوضح آراء الطلبة حول الوعي المقاولاتي لدى الطلبة حسب التخصص الجامعي وأسباب هذا الاختلاف حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة والمقدرة بـ50 مفردة أي بنسبة 54.35% ترى بأن الوعي المقاولاتي لدى الطلبة يختلف باختلاف التخصص المدروس، فهناك من يرجع ذلك إلى اختطاف اهتمامات ومكتسبات الطالب فهناك من طلبة من لديه القدرة على الإبداع والابتكار وتطوير الأفكار حيث أكدت ذلك نسبة 18.48% من أفراد العينة في حين أن 21 مفردة أي بنسبة 22.83% فترى أن الوعي بالمقاولاتية يرجع إلى طبيعة التخصص وسماته فكل تخصص لديه خصائص ومميزات خاصة به، أما 12 مفردة أي بنسبة 13.04% فترى أن تدريس مقياس المقاولاتية يعتبر حكر على التخصصات العلمية والتكنولوجية والتي بإمكانها الإبداع والابتكار والقدرة على إنشاء مشاريع مبتكرة تكون لها الأسبقية على بعض التخصصات التي تدرس المقاولاتية كمقياس نظري فقط، غير أن 42 مفردة من أصل 92 مفردة أي بنسبة 45.65% لديها رأي مخالف لذلك، فهي تعتبر المقاولاتية مقياس يمكن تدريسه لجميع التخصصات باختلافها واختلاف طبيعتها فلكل طالب الحق في دراسة ذلك بل ويعتبر البعض أنه يجب إدراج

المقاولاتية كمقياس أساسي يدرس في جميع الأطوار الدراسية بالجامعة وإعطاء الفرصة للطلبة حاملي الأفكار الإبداعية وتشجيعهم على المبادرة والعمل الحر.

ومنه نستنتج أن الوعي المقاولاتي لدى الطلبة لا يختلف باختلاف التخصص المدروس وإنما هناك تخصصات تحتاج للاهتمام بها أكثر وإعطائها أهمية مثلها مثل بقية التخصصات العلمية.

الجدول رقم (16) : يوضح البرامج البيداغوجية في توجيه الطلبة نحو المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	49	%53.26
لا	43	%46.74
المجموع	92	%100

من خلال الجدول رقم (16) والذي يوضح آراء الطلبة حول فاعلية البرامج البيداغوجية في توجيه الطلبة نحو المقاولة وإنشاء المشاريع، حيث نلاحظ أن هناك تقارب في آراء الطلبة بين مؤيد ومعارض حول فاعلية البرامج البيداغوجية في توجيه قرار الطالب نحو إنشاء مقاولته الخاصة، حيث أن 49 مفردة من مجموع أفراد العينة أي بنسبة 53.26% ترى أن للبرامج البيداغوجية دور في توجيه الطلبة نحو إنشاء المشاريع في حين أن 43 مفردة ما يوافق نسبة 46.74%، ونفسر ذلك أنه من وظائف التكوين الجامعي البحث العلمي الذي يهدف إلى الاكتشاف والتمحيص ومتابعة الأحداث والأفكار ومحاولة تطويرها ودعمها ورعايتها، فكثير من الابتكارات والاكتشافات ما هي إلا نتيجة للأفكار الإبداعية للطلاب، وبالتالي فإن إنتاج المعرفة يقع أساسا على مؤسسات التعليم العالي والتي عليها مراعاة احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة وجعل محتوى البرامج المقدمة للطلبة يتواءم واحتياجات المجتمع، وذلك عن طريق الموازنة بين قوة العمل وسوق العمل وحتى لا تبقى مقتصرة على مجرد التكوين النظري والعمل على تطوير المناهج وتعديلها بما يسمح للطالب من إستيعابها والاستفادة منها في إنشاء مشروعه الخاص.

ومنه نستنتج أن البرامج البيداغوجية الموضوعة تساهم في توجيه الطلبة نحو المقاولة وإنشاء المشاريع، إلا أن هذه البرامج تحتاج إلى تعديلات تواكب التنمية ومتطلبات سوق العمل في القطاع الخاص والعام، وإعداد خريجين بما يكفل لهم البدء في مشاريعهم التجارية الخاصة.

الجدول رقم (17): يوضح حتمية التعليم المقاولاتي كضرورة يفرضها العصر الحالي

ضرورة التعليم المقاولاتي في العصر الحالي		التكرار	النسبة المئوية
نعم	تكوين فكر مقاولاتي للطالب	20	%21.74
	تشجيع المبادرة الفردية	28	%30.43
	قلة الوظائف الحكومية	25	%27.17
لا		19	%20.65
المجموع		92	%100

استنادا للجدول رقم (17) الممثل أعلاه والذي يوضح آراء الطلبة حول حتمية التعليم المقاولاتي كضرورة بفرضها العصر الحالي، حيث نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن غالبية أفراد العينة وهذا بنسبة 79.34% ترى بأن التعليم المقاولاتي أصبح ضرورة يفرضها العصر الحالي، وهذا لأسباب كثيرة والتي في مقدمتها حسب آراء الطلبة تشجيع المبادرة الفردية لدى الطلبة وهذا ما أكدته 28 مفردة أي بنسبة 30.43% فالمعارف التي يكتسبها الطالب خلال مساره الدراسي بصورة عامة والمعارف المتعلقة بالمقاولاتية بصورة خاصة تزيد من فرصة إمكانية اقتناع الطالب بإنشاء مؤسسته الخاصة وعدم البحث عن وظيفة في القطاع العمومي، في حين أن 25 مفردة ما يوافق نسبة 27.17% ترى أن سبب ذلك هو قلة الوظائف الحكومية وتشبعها ما أصبح يفرض على الدولة تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال التعاقد مع الهيئات والمرافق الممولة والداعمة لهذا التصور، فهو أحسن بديل له للولوج إلى عالم الشغل، أما 20 مفردة ما يوافق نسبة 21.74% أن التعليم المقاولاتي هو تكوين للفكر المقاولاتي لدى الطالب فمن خلاله يكتسب الفرد ويستوعب وينظم المعارف التي تم تكوينها من اجل إنشاء مشروع خاص، وبالتالي زيادة الوعي الريادي لديه غير أن 19 مفردة من مجموع مفردات العينة ما يوافق نسبة 20.65% ترى أن التعليم المقاولاتي ليس بتلك الأهمية والحتمية التي يراها البعض، ويمكن تفسير ذلك بأن ما يتلقاه الطالب من معلومات حول المقاولاتية هي معلومات نظرية أو غير كافية.

ومنه نستنتج أن التعليم المقاولاتي أصبح ضرورة يفرضها العصر الحالي ويجب على الجامعة إعطائه المزيد من الاهتمام والأولوية فهو يعمل على غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال، وظهور مشاريع جديدة، وبالتالي خلق فرص عمل تساعد على التقليل من البطالة.

الجدول رقم (18) : يوضح دور المحاضرات والندوات في زيادة الوعي المقاولاتي للطلبة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	80	%86.96
لا	12	%13.04
المجموع	92	%100

من خلال الجدول رقم (18) والذي يوضح رأي الطلبة حول مساهمة المحاضرات والندوات التي تقام في الجامعة في زيادة وعي الطلبة بالمقاولاتية، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة والمقدرة بـ80 مفردة أي ما يوافق نسبة 86.96% ترى أن المحاضرات والندوات التي تقام في الجامعة تساهم في زيادة وعي الطلبة بالمقاولاتية في حين أن 12 مفردة من مجموع أفراد العينة أي بنسبة 13.04% ترى عكس ذلك أي أن هذه المحاضرات والندوات ليس لها دور في تكوين وعي مقاولاتي لدى الطالب، ويمكن تفسير ذلك أن الطلبة الذين يؤيدون أن المحاضرات والندوات تساهم في زيادة وعي الطلبة بالمقاولاتية لديهم اهتمام ورغبة لحضور مثل هذه المحاضرات في زيادة وعي الطلبة بالمقاولاتية التي تعمل الجامعة على تنظيمها في حين أن الطلبة الذين لديهم رأي معاكس لذلك ليس لديهم اهتمام لذلك أو أنهم يبحثون عن معلومات أكثر مطابقة للواقع للاستفادة منها، فالجامعة تقدم من خلال هذه المحاضرات والندوات تعمل على التأثير أفكار الطلبة واتجاهاتهم وتوليد الرغبة لديهم لتكوين مشاريعهم الخاصة، وهو ما أثبته كل من "فردريك انجلز" و"دافيد سميث" في نظرية التحديث في إبراز أهمية الجامعة كمؤسسة تعليمية لها دور في تقديم مخرجات قادرة على متابعة المستجدات المحلية والعالمية وتزويد المجتمعات بقوى بشرية مؤهلة معرفيا تقودها نحو التطور.

ومنه نستنتج أن المحاضرات والندوات التي تقوم بها الجامعة تساهم في بلورة وزيادة وعي الطلبة بالمقاولاتية من خلال ما تقدمه من معلومات وتجارب تساعد على تكوين فكر مقاولاتي لدى الطالب.

الجدول رقم (19): يوضح تماشي محتوى البرامج البيداغوجية مع متطلبات سوق العمل

تماشي البرامج البيداغوجية مع متطلبات سوق العمل		التكرار	النسبة المئوية
نعم		37	%40.22
لا	الجانب التطبيقي	27	%29.35
	أنها برامج كلاسيكية	18	%19.57
	الدعم المادي	10	%10.86
المجموع		92	%100

استنادا للجدول رقم (19) الممثل أعلاه والذي يوضح رأي الطلبة حول البرامج البيداغوجية ومدى توفر الإمكانيات المناسبة فيها والتي تتماشى مع متطلبات سوق العمل، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة أي ما يوافق 55 مفردة وهذا بنسبة 59.78% ترى أن البرامج البيداغوجية لا تتوفر فيها الإمكانيات المناسبة التي تتماشى ومتطلبات سوق العمل، حيث وضحت 27 مفردة أي بنسبة 29.35% أن هذه البرامج ينقصها الجانب التطبيقي، أي أنها مجرد معلومات نظرية في حين أن 18 مفردة وهذا بنسبة 19.57% ترى أنها مجرد برامج كلاسيكية لا تحتوي على معلومات ومستجدات جديدة تتوافق مع سوق العمل وان 10 مفردات منها أي بنسبة 10.86% ينقصها الدعم المادي، غير أن 37 مفردة من مجموع أفراد العينة ما يوافق نسبة 40.22% ترى بأن البرامج البيداغوجية تتوفر فيها الإمكانيات المناسبة التي تتماشى ومتطلبات سوق العمل، وبالإضافة إلى معطيات الجدول رقم (13) والذي يوضح تماشي التكوين الجامعي مع المتغيرات الخارجية في السياق الراهن، فإنه يمكن تفسير ذلك بأن البرامج البيداغوجية المقدمة للطلبة تحتاج إلى تعديلات وذلك لسببين الأول أن هذه البرامج قديمة وكلاسيكية ويجب أن تتوافق و تغييرات ومتطلبات المجتمع، ثانيا أن هذه البرامج تحتاج إلى التطبيق على ارض الواقع، ولذلك يحتاج الطالب إلى

دورات تطبيقية وتكوينية لما يتلقاه من معلومات نظرية، وهو ما قدمه " دوركايم " في اهتمامه بدراسة مشكلة التربية والتعليم لاسيما قضية المنهج ونوعية المقررات الدراسية التي تعطى للطلاب في الجامعات، حيث أقر بضرورة تحديد طبيعة التخصص وتقسيم العمل وخلق تخصصات علمية وأكاديمية ومهنية يتطلبها بناء المجتمع الحديث وذلك لتكوين مهارات عالية التخصص وتوفير التنوع والاختطاف فيها.

ومنه نستنتج أن البرامج البيداغوجية لا تتوفر فيها جميع الإمكانيات المناسبة التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل وبالتالي على الجامعة تقديم برامج أكثر حداثة وتطابق مع متطلبات المجتمع الحديث.

المحور الرابع : التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين

في هذا المحور سيتم التعرف على آراء ورغبات وتوجهات الطلبة نحو المقاولاتية، وهذا من خلال عرض وتفسير معطيات 09 جداول استخلاص النتائج.

الجدول رقم (20): يوضح رغبة الطلبة في التعرف على ماهية المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	77	%83.70
لا	15	%16.30
المجموع	92	%100

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح توفر الرغبة لدى الطلبة في التعرف أكثر على ماهية المقاولاتية، حيث نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن اكبر عدد من مفردات العينة والمقدرة بـ77 مفردة من أصل 92 مفردة بنسبة تقدر بـ83.70% لديهم الرغبة في التعرف أكثر على ماهية المقاولاتية، في حين نجد أن 15 مفردة بنسبة 16.30% ليس لديها الرغبة في التعرف على ماهية المقاولاتية.

ويمكن تفسير ذلك أن هذه الفئة من الطلبة لديها الرغبة والاستعدادات للتعلم أكثر حول المقاولاتية وبالتالي لديها استعداد فكري وإرادة فكرية توحي بوجود رغبة في التوجه نحو النشاط المقاولاتي ومحاولة تطوير هذه الاستعدادات والإمكانيات والمعارف في اكتساب الخبرة وتحديد الأهداف من أجل التوجه نحو إنشاء مشروع خاص.

ومنه نستنتج أن الطلبة لديهم الرغبة في التعرف أكثر على ماهية المقاولاتية، وهذا من اجل اكتساب معارفهم وتطوير استعداداتهم من أجل التوجه نحو النشاط المقاولاتي.

الجدول رقم (21): يوضح إسهام المقررات الدراسية في بلورة أفكار الطالب نحو إنشاء مشروعه الخاص

دور المقررات الدراسية في تشجيع المبادرات الفردية / رغبة في انشاء مشروع خاص	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%48.08	06	%11.54	21	%40.38	52	%100
لا	25	%62.50	07	%17.50	08	%20	40	%100
المجموع	50	%54.35	13	%14.13	29	%31.52	92	%100

استنادا للجدول أعلاه والذي يوضح رأي الطلبة حول إسهام المقررات الدراسية في بلورة أفكار الطالب وتشجيعه نحو المبادرات الفردية وعلاقتها بتكوين الرغبة لدى الطالب في إنشاء مشروع خاص به، حيث نلاحظ أن أكبر عدد من مفردات يتراوح عددها 50 مفردة بنسبة 54.35% تؤكد مساهمة المقررات الدراسية في تشجيع المبادرة الفردية والتي بدورها تساهم في تكوين رغبة لدى الطلبة في إنشاء مشروع خاص، في حين أن 13 مفردة أي بنسبة 14.13% ترى بأن المقررات الدراسية لا تشجع على المبادرة الفردية وبالتالي عدم وجود رغبة لديهم في إنشاء مشروع خاص، غير أن 29 مفردة أي بنسبة 31.52% ترى أحيانا بأن المقررات الدراسية تساهم في تشجيع المبادرة الفردية وتكوين رغبة لدى الطالب في إنشاء مشروع خاص إلا أن أحيانا أخرى ترى عكس ذلك.

ونفسر ذلك بأن هناك من الطلبة من لديه درجة عالية من الوعي المقاولاتي والثقافة المقاولاتية التي تكونت من خلال ما تم تلقينه لهم من معلومات في المقررات الدراسية، حيث تعمل هذه المقررات على تكوين الثقة بالنفس وقوة العزيمة وتطوير جوانب الإبداع لدى الطالب فهي تعمل على إرشاد الطالب لفهم إمكاناته وقدراته وميولاته وتحديد أهدافه ووضع خطط مستقبلية من خلال فهمه لواقعه واستخدام كل ذلك في حل مشكلاته.

ومنه نستنتج أن المقررات الدراسية تساهم في بلورة أفكار الطالب وتشجيعه نحو المبادرات الفردية وبالتالي تكوين رغبة لدى الطالب نحو إنشاء مشروعه الخاص والدخول في مجال العمل.

الجدول رقم (22): يوضح تقييم الطلبة لإنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي

تقييم المقاولة وإنشاء المشاريع الصغيرة		التكرار	النسبة المئوية
ناجحة		69	%75
فاشلة	نقص الإمكانيات المادية	12	%13.04
	نقص الوعي المقاولاتي	07	%7.61
	العراقيل الإدارية	04	%4.35
المجموع		92	%100

يوضح الجدول رقم (22) تقييم الطلبة للمقاولة وإنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة والمقدرة بـ69 مفردة أي بنسبة 75% تقيم أن إنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي ناجحة، في حين أن 23 مفردة من أفراد العينة أي ما يوافق نسبة 25% ترى أن المقاولة وإنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي فاشلة، حيث أن 12 مفردة أي بنسبة 13.04% ترجع ذلك إلى نقص الإمكانيات المادية ودعم الطلبة المقبلين والراغبين في إنشاء المشاريع وأن 07 مفردات أي 7.61% ترجع ذلك إلى نقص الوعي المقاولاتي لدى الطلبة حيث تكون لدى الفرد رغبة في إنشاء مشروعه الخاص، غير أن نقص المعلومات والتكوينات لديه يجعل من مشروعه يفشل وأن 04 مفردات أي نسبة 4.35% ترجع ذلك إلى العراقيل الإدارية التي تجعل من الراغب في إنشاء مشروع ما ينفر من ذلك.

ويمكن تفسير ذلك أن جل المبحوثين الذين يرون أن المشاريع الصغيرة ناجحة في وقتنا الحالي كان لديهم احتكاك مع أصحاب مشاريع ناجحة وذوي خبرة والذين ساهموا في تكوين رغبة لدى الطالب في إنشاء مشروع خاص به، في حين أن الطلبة الذين يرون عكس ذلك فيرجع ذلك لعدم وجود رغبة لديهم لإنشاء مشروع خاص أو الخوض في مثل هذه التجربة، إلا أنه يجب اخذ آرائهم بعين الاعتبار وذلك أنه

على الجهات المعنية الاهتمام أكثر بمثل هذه التوجهات وتقديم الدعم لهم سواء من ناحية المادية أو المعنوية وتقديم جميع التسهيلات الممكنة لذلك.

ومنه نستنتج أن المقاولة وإنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي ناجحة لما لها من أهمية في مواجهة البطالة وتشجيع الشباب على الأعمال الخاصة خاصة في ظل التوجهات الجديدة للدولة.

الجدول رقم (23): يوضح قدرة الطالب على الإبداع المقاولاتي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	71	%77.17
لا	21	%22.83
المجموع	92	%100

من خلال الجدول رقم (23) الممثل أعلاه والذي يوضح آراء الطلبة حول توفر القدرة على الإبداع لديهم في مجال المقاولة، حيث نلاحظ أن أكبر عدد من أفراد العينة أي 71 مفردة بنسبة 77.17% ترى بأن لديها القدرة على الإبداع في مجال المقاولة كونه عامل أساسي فيها، في حين أن 21 مفردة أي بنسبة 22.83% ترى عكس ذلك أي أنه ليس لديها القدرة على الإبداع في مجال المقاولة.

ونفسر ذلك أن الطلبة الذين يعتقدون أن لديهم القدرة على الإبداع تكون لديهم الرغبة في إنجاز مشروع خاص والتي تتكون نتيجة وجود نموذج مقاولاتي ناجح في المحيط الذي يعيش فيه الطالب، في حين أن الطلبة الذين لديهم رأي معاكس لذلك يكون نتيجة قلة الاحتكاك بالمحيط وأصحاب الخبرات وقلة المعلومات والمكتسبات لديهم، وبالتالي عدم وجود حافز يدفعهم للتفكير في الإبداع، فمن بين أهم الاستراتيجيات التي تدفع الفرد نحو الأعمال وتزيد من رغبته المقاولاتية والتي يجب على المقاول التميز بها ويتبعها لضمان نجاح مشروعه هي الإبداع، فهو عملية لمواطن الضعف والثغرات والبحث عن حلول واستخدام المعطيات المتوفرة لنقل وتوصيل النتائج للآخرين.

ومنه نستنتج أن الطلبة لديهم القدرة على الإبداع في مجال المقاولة كونه عامل أساسي فيها، إلى أن الطالب يحتاج إلى مزيد من الدعم والتوجيه لتنمية هذه القدرة وتطويرها.

الجدول رقم (24): يوضح قدرة الطالب على تحمل المسؤولية عند إنشاء مشروع صغير

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	79	%85.87
لا	13	%14.13
المجموع	92	%100

من خلال الجدول رقم (24) والذي يوضح رأي الطلبة حول قدرتهم على تحمل المسؤولية عند إنشاء مشروع صغير، حيث نلاحظ أن أكبر عدد من المفردات يقدر بـ79 مفردة من مجموع أفراد العينة أي بنسبة 85.87% ترى بأنه إذا أتيحت لها فرصة إنشاء مشروع صغير فلديها القدرة على تحمل المسؤولية في حين 13 مفردة أي بنسبة 14.13% ترى بأنه ليس لها القدرة على تحمل المسؤولية في حالة إنشاء مشروع صغير.

حيث نفسر ذلك بأن الطلبة الذين يعتقدون بأن لديهم القدرة على تحمل المسؤولية في حالة إنشاء مشروع صغير إلى معرفتهم السابقة عن كيفية إدارة المشاريع والقدرة على تحمل جميع المخاطر التي قد تواجههم، أما بالنسبة للطلبة الذين ليس لديهم القدرة على تحمل المسؤولية هو أن هؤلاء ليس لديهم فكرة كاملة عن كيفية إنشاء مشروع وعن كيفية الخوض في مثل هذا المجال والخوف من المخاطرة وتحمل مسؤولية ذلك، فحسب نظرية السلوك العقلاني في أن السلوك يكون تحت الرقابة التامة للفرد أي أن أداء أو عدم أداء سلوك ما يرجع للفرد في حد ذاته، فبالتالي إن التوجه نحو سلوك معين وأدائه يتطلب مجموعة من المواقف والمعايير الذاتية التي تحدد التقييم الايجابي والسلبي لأداء هذا السلوك.

ومنه نستنتج أن الطلبة لديهم قدرة على تحمل المسؤولية في حالة أتيحت لهم فرصة إنشاء مشروع صغير، وهذا نتيجة الاعتقادات والتجارب السابقة والمكتسبات التي تدفعهم نحو إنشاء مشروع صغير وتحمل المخاطر.

الجدول رقم (25): يوضح الصعوبات التي تواجه الطلبة عند إنشاء مشروع صغير

صعوبات إنشاء مشروع خاص		التكرار	النسبة المئوية
نعم	صعوبات تنظيمية	11	%11.96
	صعوبات مالية	47	%51.09
	صعوبات إدارية	15	%16.30
لا		19	%20.65
المجموع		92	%100

من خلال الجدول رقم (25) والذي يوضح رأي الطلبة حول إدراكهم للصعوبات التي قد تواجههم عند إنشاء مشروع صغير، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة والتي قدرت بـ73 مفردة أي بنسبة 79.35% مدركة للصعوبات التي قد تواجهها في حالة إنشاء مشروع صغير، حيث أن 47 مفردة أي بنسبة 51.09% اتفقت على أن الصعوبات المالية من أبرز الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع عند إنشائها وأن 15 مفردة أي بنسبة 16.30% اتفقت على أن الصعوبات الإدارية التي يتعرف لها أصحاب المشاريع تحد من رغبة انجازها وأن 11 مفردة أي بنسبة 11.96% ترى بأن الصعوبات التنظيمية هي التي تعيق عملية إنشاء المشاريع، في حين أن هذه الصعوبات (صعوبات تنظيمية، مالية، إدارية) تعيق عملية إنشاء المشاريع، غير أن 19 مفردة من مجموع أفراد العينة أي بنسبة 20.65% غير مدركة للصعوبات التي يمكن أن تواجههم في حالة إنشاء مشروع صغير.

ويمكن تفسير ذلك أن المبحوثين الذين يعلمون بالعوائق التي من الممكن أن تواجههم في حالة إنشاء مشروع صغير إلى عدم الاكتفاء المالي مع كثرة الاحتياجات الضرورية وقلة الدعم والمرافقة لمثل هذه المشاريع المبتكرة، أما بالنسبة للعوائق الإدارية، فترجع في نظرهم لسوء التسيير والتنظيم وعدم الاهتمام واللامبالاة لمثل هذه المشاريع، أما العوائق التنظيمية فترجع لسوء المعاملة مع أصحاب المشاريع وعدم وجود دعم لهم وقد تكونت هذه الأفكار لدى الطلبة نتيجة أخذها من ذوي الخبرة والتجارب السابقة، والتي أصبحت كثقافة سائدة لدى جميع الطلبة الذين لديهم رغبة في إنشاء مشروع خاص، أما بالنسبة للمبحوثين الذين ليس لديهم أساسا الرغبة في إنشاء مشروع خاص والبحث في مثل هذا المجال و الاستفادة من الخبرات السابقة.

ومنه نستنتج أن الطلبة مدركين للصعوبات التي من الممكن أن تواجههم في حالة إنشاء مشروع صغير، وهذا من خلال الوعي المقاولاتي الذي تكون لديهم والبحث في مجال المقاولة للاستفادة من التجارب والخبرات السابقة.

الجدول رقم (26): يوضح تفضيل الطلبة للوظيفة الحكومية أو إنشاء مشروع صغير

الوظيفة المناسبة		التكرار	النسبة المئوية
وظيفة حكومية	وظيفة رسمية	11	%11.96
	أجر معلوم وثابت	10	%10.87
	عدم وجود مخاطر	11	%11.96
	عدم وجود دعم للمشاريع	09	%9.78
	عدم وجود فكر مقاولاتي	03	%3.26
مشروع صغير		48	%52.17
المجموع		92	%100

من خلال الجدول رقم (26) والذي يوضح رأي الطلبة لتفضيلهم للوظيفة الحكومية أو إنشاء مشروع صغير، حيث نلاحظ أن غالبية أفراد العينة والتي قدرت بـ48 مفردة بنسبة 52.17% تفضل إنشاء مشروع صغير، في حين أن 44 مفردة أي بنسبة 47.83% تفضل الوظيفة الحكومية حيث بررت 11 مفردة منهم بأن ذلك نتيجة اعتبارها وظيفة رسمية في حين أن 11 مفردة أخرى بررت ذلك نتيجة عدم وجود مخاطر الفشل والخسارة وهذا بنسبة 11.96% أما 10 مفردات بنسبة 10.87% بررت رأيها أنها ذات اجر ثابت و معلوم و09 مفردات أي بنسبة 9.78% بررت ذلك بعدم وجود دعم للمشاريع وأخيرا 03 مفردات بنسبة 3.26% ترى بأن ذلك نتيجة عدم وجود وعي مقاولاتي لديهم.

ويمكن تفسير هذا بأن الطلبة الذين يفضلون إنشاء مشروع صغير ذلك أن هدفهم هو الرغبة في الحصول على عمل خاص ذو مدخول جيد حيث يرى هؤلاء أن الدخول في مجال المقاولة وإنشاء مشروع صغير هو فرصة للدخول في مجال العمل، وخاصة في ظل ما يعاني منه المجتمع من بطالة خاصة

المتخرجين ذوي المستوى الجامعي، أما الطلبة الذين يفضلون الوظيفة الحكومية فهم في الأساس ليس لديهم الرغبة في ممارسة المقاولاتية وليس لديهم القدرة على الإبداع والمخاطرة فيها هذا كونهما عاملين أساسيين فيها، كذلك عدم وجود دعم ومرافقة لأصحاب المشاريع والأفكار وتشجيعهم يجعل من الطلبة يفضلون الوظائف الحكومية، حيث أضافت نظرية السلوك ما بين الأشخاص بعض العوامل الاجتماعية بالإضافة على البعد العاطفي والبعد الإدراكي للموقف، فهناك الشروط التسجيلية والسلوك السابق والتي تؤثر على التوجه المقاولاتي.

ومن نستنتج أن الطلبة يفضلون إنشاء المشاريع الصغيرة بالرغم من وجود الكثير من الصعوبات وهذا ما أثبتته النسبة 52.17% في حين أن البعض الآخر يفضل الوظيفة الحكومية، وهذا نتيجة الصعوبات والعراقيل التي يتعرضون لها وهو ما أكدته النسبة 47.83%.

الجدول رقم (27): يوضح معرفة الطلبة لخطوات إنشاء مشروع صغير

إمتلاك معرفة لخطوات إنشاء مشروع صغير		التكرار	النسبة المئوية
نعم	تكوين في مجال المقاولاتية	05	%5.43
	دار المقاولاتية	15	%16.30
	أصحاب الخبرات	07	%7.60
	مقياس المقاولاتية	12	%13.04
	الانترنيت	05	%5.43
لا		48	%52.17
المجموع		92	%100

من خلال الجدول رقم (27) والذي يوضح رأي الطلبة حول معرفتهم لخطوات إنشاء مشروع صغير، حيث نلاحظ أن أكبر عدد من مفردات العينة والتي قدرت بـ48 مفردة بنسبة 52.17% ليس لديهم معرفة مسبقة لخطوات إنشاء مشروع صغير، في حين أن 44 مفردة أي بنسبة 47.83% لديها معرفة لخطوات إنشاء مشروع صغير حيث وضحت 15 مفردة بنسبة 16.30% أن مصدر هذه المعلومات كان دار المقاولاتية وهذا من خلال الندوات والملتقيات التي تنظمها في حين أن 12 مفردة بنسبة 13.04% وضحت أنها استفادت من المعلومات المقدمة في مقياس المقاولاتية والذي برمج ضمن المقررات الدراسية،

أما 07 مفردات أي بنسبة 7.60% فوضحت أنها اكتسبت معلومات نتيجة احتكاك مع أصحاب التجارب والخبرات السابقة، كما تساوت مجموعتين والتي تكونت من 05 مفردات بنسبة 5.43% في أن مصدر هذه المعلومات هو التكوين في مجال المقاولاتية والانترنيت من خلال الاطلاع على المواقع الخاصة بالمقاولاتية.

حيث نفسر هذا بأن الطلبة الذين لديهم معرفة حول خطوات إنشاء مشروع صغير يرجع لاستفادتهم من الندوات والملتقيات التي تقدمها دار المقاولاتية بالجامعة، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة لهم في البرامج

والمقررات الدراسية والاستفادة من خبرات أصحاب المشاريع السابقة، والاطلاع المكثف والاهتمام باكتساب مثل هذه المعارف في مجال المقاولاتية، أما بالنسبة للطلبة الذين ليس لديهم معرفة حول خطوات إنشاء مشروع صغير يرجع إلى عدم استفادتهم من المعلومات المقدمة لهم في مجال المقاولاتية سواء في المقررات الدراسية أو الندوات أو الملتقيات التي تنظمها دار المقاولاتية، وعدم اهتمامهم باكتساب مثل هذه المعارف لأنهم في الأصل ليس لديهم اهتمام بإنشاء مثل هذه المشاريع.

ومنه نستنتج أن غالبية الطلبة ليس لديهم معرفة بأهم خطوات إنشاء مشروع صغير، في حين أن البعض الأخر لديهم هذه المعرفة في إنشاء المشاريع.

الجدول رقم (28): تطور التوجه المقاولاتي للطلبة في ظل توفر المحيط المناسب لذلك

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	81	%88.04
لا	11	%11.96
المجموع	92	%100

يوضح الجدول رقم (28) أعلاه تطور التوجه المقاولاتي للطلبة في ظل توفر المحيط المناسب لذلك، حيث نلاحظ أن أكبر عدد من أفراد العينة والمقدرة بـ81 مفردة بنسبة 88.04% ترى بأن توجهها المقاولاتي يمكن أن يتطور إذا وجد المحيط المناسب لذلك، في حين أن 11 مفردة من مجموع أفراد العينة بنسبة 11.96% ترى بأن توجهها المقاولاتي لا يمكن أن يتطور حتى وإن توفر المحيط المناسب لذلك.

ونفسر ذلك أن جل الطلبة لديهم طموح وغاية ورغبة في ممارسة النشاط المقاولاتي وذلك نتيجة الاستفادة من جميع النشاطات والمعلومات المقدمة لهم في الجامعة والتي ساهمت في بلورة الوعي المقاولاتي والذي أدى إلى تطور التوجه المقاولاتي لديهم أما بالنسبة للطلبة الذين يرون أن التوجه المقاولاتي لا يمكن أن يتطور حتى وإن توفر له المحيط المناسب فهو راجع في الأساس لعدم توفر الرغبة في ممارسة النشاط المقاولاتي، فإدراك الرغبة وإمكانية الانجاز والاستفادة من التجارب والخبرات السابقة وتوفر الموارد المالية وأنظمة الدعم والمرافقة وتوفر الحوافز الشخصية والاجتماعية والمهنية والتجارية وتقييم المخاطر بالإضافة إلى الدوافع النفسية كلها عوامل تقود الفرد نحو النشاط المقاولاتي وهو ما أثبته نموذج تكوين الحدث المقاولاتي.

ومنه نستنتج أن التوجه المقاولاتي للطلبة يمكن أن يتطور إذا توفره المحيط المناسب لذلك.

ثانيا: مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

تمت دراسة موضوع التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين ميدانيا وهذا بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة–، وبالتحديد بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمجمع الجامعي سويداني بوجمعة، حيث احتوت الدراسة على فرضية رئيسية وثلاث فرضيات فرعية وهذا بهدف الكشف عن العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث كانت الفرضية الرئيسية كالتالي :

– للتكوين الجامعي دور في منح الطلبة المعارف اللازمة والكفاءة التي تدفعهم للتوجه نحو النشاط المقاولاتي وإنشاء المشاريع.

والتي تم تفسيرها من خلال الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** والتي جاءت كالتالي:

– تمثل دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال من أهم الآليات المعتمدة لتعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين.

فمن خلال الإحصائيات المتحصل عليها من تفريغ البيانات لآراء الطلبة يمكن القول أن دار المقاولاتية تعمل على اكتشاف الأفكار الإبداعية للطلبة وتطويرها وهذا بنسبة 60.87% وهذا من خلال دعم ومرافقة حاملي الأفكار، بنسبة 64.13% وهذا من خلال ربط الطلبة بسوق العمل، من خلال تعريفهم بهيئات الدعم والمرافقة المرتبطة بدار المقاولاتية وهذا بنسبة 60.87%، وهذا بهدف تطوير هذه الأفكار وجعلها مشاريع على أرض الواقع.

كذلك تعمل دار المقاولاتية على نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وهو ما وضحته نسبة 80.43% من أفراد العينة، وهذا من خلال حضور الطلبة للنشاطات والملتقيات التي تعمل دار المقاولاتية على تنظيمها بنسبة 45.64%، أن غالبية طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 08 ماي 1945– قالمة– لديهم علم بوجود دار المقاولاتية وهذا بنسبة 71.74%.

وعليه من خلال مناقشة النتائج المتحصل عليها والخاصة بالفرضية الأولى، يمكن القول أن هذه الفرضية محققة، حيث تعتبر دار المقاولاتية من أهم الآليات المعتمدة لتعزيز التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، بالإضافة إلى ذلك يوجد التعليم المقاولاتي.

- **الفرضية الثانية** : جاءت هذه الفرضية كالتالي :

– تعمل البرامج البيداغوجية من خلال المقررات الدراسية والملتقيات والمحاضرات على تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين.

فقد أثبتت التحليلات أن التكوين الجامعي يتمركز حول تبليغ المعرفة للطالب من خلال الوسائل التعليمية دون الاهتمام بتطبيق المعرفة وهو ما أثبتته نسبة 75% فهي لا تتماشى والمتغيرات الخارجية في السياق الراهن.

تساهم البرامج البيداغوجية في توجيه قرار الطالب نحو إنشاء المشاريع وهذا بنسبة 53.26% من أفراد العينة بغض النظر أن هذه البرامج مجرد معلومات نظرية تحتاج إلى التعديل، بالإضافة إلى أنها لا تتوفر على الإمكانيات المناسبة التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل، وهذا ما أثبتته نسبة 59.78%، وبالرغم من ذلك فإن المحاضرات والندوات التي تنظمها الجامعة تعمل على زيادة الوعي المقاولاتي لدى الطلبة بالتوجه نحو المقاولاتية وهذا بنسبة 86.96% من أفراد العينة.

كما أن إدراج المقاولاتية كمقياس في الجامعة يساهم في نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة وهو ما أثبتته نسبة 92.39% من أفراد العينة، حيث أن توفر وعي وفكر مقاولاتي لدى الطلبة لا يختلف باختلاف التخصص المدروس وهو ما أثبتته نسبة 54.35% إلا أن هناك بعض التخصصات التي تحتاج إلى الدعم والاهتمام بها أكثر، فالمقاولاتية لا تنحصر فقط على التخصصات العلمية والتجارية.

وعليه فإن الفرضية الثانية محققة، حيث تعمل البرامج البيداغوجية على تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الطلبة من خلال المقررات الدراسية والملتقيات والمحاضرات والندوات العلمية.

- **الفرضية الثالثة:** والتي تم صياغتها كالتالي :

– هناك رواج محتشم نوعا ما لفكرة المقاولاتية لدى الطلبة المقبلين على التخرج وهذا نظرا لحداثة الموضوع.

حيث يتمتع طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة– برغبة في التعرف أكثر على ماهية المقاولاتية وهو ما أثبتته نسبة 83.70% وهذا من أجل اكتساب المزيد من المعارف والتوجه نحو النشاط المقاولاتي، خاصة وأن المقاولة وإنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي ناجحة، وهذا نتيجة المقررات الدراسية التي تساهم في بلورة أفكار الطالب ودفعه نحو المبادرة الفردية وإنشاء مشروع خاص به،

وهو ما أكدته نسبة 54.35% من أفراد العينة، ولهذا أصبح التعليم المقاولاتي ضرورة يفرضها العصر الحالي.

يتمتع طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة– بالقدرة على تحمل مسؤولية إنشاء مشروع صغير في حالة ما إذا أتيحت لهم الفرصة لذلك، وهو ما أثبتته نسبة 85.87% من أفراد العينة، وهذا نتيجة إدراك الطلبة لمختلف الصعوبات والعوائق التي من الممكن أن تواجههم في حالة إنشاء مشروع صغير حيث أكدت نسبة 81.52% ذلك، وهو ما يثبت وجود وعي مقاولاتي لدى الطلبة يحفرهم للتوجه نحو النشاط المقاولاتي ومواجهة المخاطر، وبالرغم من ذلك فإن نسبة 47.83% من أفراد العينة، تفضل الوظيفة الحكومية وهذا نتيجة عدم وجود دعم كافي لهؤلاء الطلبة وكذلك عدم امتلاكهم لمعرفة الكافية بأهم خطوات إنشاء مشروع صغير وهو ما أثبتته نسبة 52.17% من أفراد العينة.

إن التوجه المقاولاتي لطلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية يمكن أن يتطور إذا ما توفر له المحيط المناسب وهو ما أكدته نسبة 88.04% خاصة وأن هؤلاء الطلبة لديهم القدرة على الإبداع وهذا بنسبة 77.17% باعتبار هذا الأخير عامل أساسي في المقاولة.

وعليه يمكن القول فيما يخص الفرضية الثالثة بأنها غير محققة، حيث أنه وبالرغم من حداثة موضوع المقاولاتية في الساحة الجامعية، إلا أن هناك رواج كبير لهذا الموضوع وكذلك وجود رغبة كبيرة لدى الطلبة للتعرف عليه والتوجه نحوه.

وفي الأخير ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة محققة، حيث أن للتكوين الجامعي دور في منح الطلبة المعارف اللازمة والكفاءة التي تدفعهم للتوجه نحو النشاط المقاولاتي وإنشاء المشاريع.

- **النتائج العامة:**

من خلال تحليل معطيات وبيانات الجداول وتفسيرها وكذلك مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات، تم التوصل من خلال دراستنا والتي تتعلق بالتكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة– إلى مجموعة من النتائج هي كالأتي :

– تعمل دار المقاولاتية على اكتشاف الأفكار الإبداعية للطلبة من خلال مجموع الندوات والملتقيات التي تقام داخل الجامعة بهدف مرافقة هذه الأفكار ودعمها وتطويرها من أجل أن تصبح مشاريع على أرض الواقع.

– إن دار المقاولاتية تسعى إلى ربط الطلبة بسوق العمل وذلك من خلال توعيتهم وتحسيسهم، وإبراز المشاريع الناجحة للطلبة من أجل تكوين رغبة للبدء في هذه المشاريع، كذلك الرفع من الثقافة المقاولاتية من خلال دور هيئات الدعم والمرافقة المرتبطة بدار المقاولاتية.

– يتمركز التكوين الجامعي بالجامعة حول تبليغ المعرفة من خلال الوسائل التعليمية، دون الاهتمام بتطبيق هذه المعرفة في الحياة، حيث أن البرامج البيداغوجية تساهم في توجيه قرار الطالب نحو إنشاء المشاريع، بغض النظر عن أن هذه البرامج مجرد معلومات نظرية تحتاج إلى التعديل، وهذا بسبب توفر الرغبة لدى الطالب في التعليم واكتساب المعارف من أجل إنشاء مشروعه الخاص.

– لا تتوفر البرامج البيداغوجية على جميع الإمكانيات المناسبة التي تتماشى وسوق العمل.

– تساهم المحاضرات والندوات العلمية التي تعمل الجامعة على تنظيمها في زيادة وعي الطلبة بالمقاولاتية من خلال ما تقدمه لهم من معلومات، أي أنها تساعد على توليد فكر مقاولاتي لدى الطلبة.

– إن إدراج المقاولاتية كمقياس في الجامعة يساهم في نشر الفكر المقاولاتي لدى الطلبة، وذلك من خلال ما يتم تقديمه لهم من معلومات حول ذلك، كذلك أن المقاولاتية كمجال هو من حق جميع الطلبة التعرف عليه ودراسته باختلاف التخصص، حيث أن بعض التخصصات تحتاج إلى الدعم الكبير في هذا المجال.

– يمتلك الطلبة الرغبة في التعرف أكثر على مجال المقاولاتية واكتساب معلومات ومعارف التي تدعم توجههم نحو النشاط المقاولاتي، وهذا بالإضافة إلى المعلومات المقدمة من خلال المقررات الدراسية والتي تساهم في بلورة أفكار الطالب ودفعه إلى التفكير إنشاء مشروعه خاص به.

- يتمتع غالبية الطلبة بالقدرة على الإبداع وتحمل المسؤولية في حالة إنشاء مشروع صغير، وهذا نتيجة إدراكهم للصعوبات والعوائق التي من الممكن أن تواجههم في ذلك، وهو ما يثبت وجود وعي مقاولاتي لدى الطلبة يحفزهم للتوجه نحو المقاولة ومواجهة المخاطر.
- بالرغم من توفر الرغبة لدى الطلبة في التوجه نحو إنشاء المشاريع والخوض في مجال المقاولة، إلا أن غالبية الطلبة لديهم رغبة في الحصول على وظيفة حكومية، وهذا نتيجة عدم وجود دعم كافي لهؤلاء الطلبة حيث تكونت لدى الطلبة صورة دونية حول عدم الاهتمام بالطلبة حاملي المشاريع والأفكار الإبداعية.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات:

من خلال إجراء دراستنا المتعلقة بالتكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة– والتي تم التوصل من خلالها إلى مجموعة من الإقتراحات تمثل آراء الطلبة حول موضوعنا باعتبارهم محور الدراسة، وبناءا على ذلك تم وضع مجموعة من التوصيات والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار وهي كالتالي :

- تنظيم المزيد من الملتقيات والنشاطات التي لها دور في تكوين فكر مقاولاتي والعمل على الإعلان
- المسبق لهذه النشاطات، وهذا بهدف حضور اكبر عدد ممكن من الطلبة لمثل هذه النشاطات والملتقيات العلمية.
- تعريف الطلبة بآليات الدعم والمرافقة المتاحة لهم والتي تسهر على مرافقتهم في تطوير أفكارهم ومشاريعهم، وتقديم أمثلة حية ومشاريع ناجحة لذلك بهدف تحفيز الطلبة على التوجه المقاولاتي.
- إدراج المقاولاتية كمقياس أساسي ضمن المناهج والمقررات الدراسية لجميع التخصصات ودون استثناء ولجميع المستويات، وكذلك وضع أساتذة مختصين ومكونين في مجال المقاولاتية عند تدريس ذلك، أو تكوين أساتذة في هذا المجال بهدف إنتاج طلبة تكون لديهم المعلومات والكفاءة اللازمة للتوجه نحو النشاط المقاولاتي وإنشاء المشاريع.
- العمل على الموازنة بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي للبرامج البيداغوجية والعمل على تطبيق المعارف المقدمة للطالب، وهذا بهدف توليد رغبة لدى الطالب للتعلم وإنتاج معارف جديدة.

- دعم الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية والإبتكارية وتثمين مجهوداتهم في مجال المقاولاتية، ومرافقتهم لتطوير هذه الأفكار وجعلوها مشاريع على ارض الواقع.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل والذي تضمن كل من الجانب المنهجي والميداني للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت مجملها في أن دار المقاولاتية وحاضنات الأعمال تعتبر من أهم الآليات المعتمدة لتعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، وهذا من خلال اكتشاف الطلبة أصحاب الأفكار الإبداعية ودعمهم ومرافقتهم والعمل على تجنيد هذه الأفكار في الواقع هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن البرامج البيداغوجية تعمل من خلال المقررات الدراسية والمحاضرات على تفعيل التوجه المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، فهي تعمل على تكوين فكر مقاولاتي لدى الطلبة، أي أنه هناك علاقة بين التكوين الجامعي وتوجه الطلبة نحو المقاولاتية، حيث يمتلك طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

رغبة التوجه نحو المقاولاتية، إلا أن عدم وجود الدعم والتوجيه والمرافقة الكافية والمعلومات اللازمة حول المقاولاتية يولد لديهم الشعور بالتردد نحو ذلك.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطالبة الجامعيين بجامعة 08 ماي 1945 – قالمة –، وبالتحديد طلبة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، اتضح لنا بأن تكوين الجامعي يعتبر مرحلة مهمة يتم خلالها تقديم التكوين المعرفي للطلبة، ضمن مناهج وبرامج بيداغوجية ممنهجة، تعمل على تشكيل وعي مقاولاتي لدى الطالب والذي يدفعه للتوجه نحو المقاولاتية، وهنا يظهر دور آليات الدعم والموافقة المتواجدة بالجامعة كدار المقاولاتية وحاضنة الأعمال، والتي تزيد من وعي الطالب وتدعمه في توجهه نحو هذا النشاط وبالتالي يتكون لديه فكر مقاولاتي يدفعه نحو إنشاء مشروعه الخاص، وعليه فإن التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي هما مرحلتين سابقتين للعمل المقاولاتي.

كذلك من خلال دراستنا هذه تم التوصل إلى أن جامعة 08 ماي 1945 – قالمة –، تعمل على توفير جميع الإمكانيات المادية والمعنوية لطلبتها وهذا من أجل توجيه قرار الطلبة نحو العمل المقاولاتي وإنشاء مشاريعهم، وبالتالي فإن للتكوين الجامعي أثر ايجابي على توجه الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي، إلا أن هذا التكوين يحتاج للمزيد من الدراسة والتعديل بهدف إخضاع الطلبة للتعليم الأكاديمي والتطبيقي الجيد الذي يضمن الحصول على مخرجات ذات تكوين جيد تكون فعالة مستقبلا خاصة وأن الطلبة لديهم الرغبة الكبيرة للتوجه نحو النشاط المقاولاتي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- بربارا ماتيرو وأخرون، **الاسالب الإبداعية في التدريس الجامعي**، ترجمة حسين عبد اللطيف بعارة وماجد محمد الخطابية، دار الشروق، ط1، الأردن، 2002.

2- بشرية، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

3- بلال خلف السكارنة، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة، الأردن، 2008.

4- ج،ب-م،ل، **العولمة والتعليم الجامعي المضامين- المستقبل** -، دراسات حالة، ترجمة وتعريب السيد عبد العزيز البهواشي وسعيد بن حمد الله بن علي الشبلى، دار عالم الكتب، عمان، 2006، ص237.

5- جميل حمداوي، **نظريات علم الاجتماع**، شبكة الألوكة، ط1، 2015.

6- حامد عبد السلام زهران، **التوجيه والإرشاد النفسي**، عالم الكتب، ط2، القاهرة، 1980.

7- حمدان محمد، **معجم مصطلحات التربية والتعليم**، عربي- انجليزي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2006.

8- رشيد أحمد عبد الله طعيمة، **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2004.

9- سهير كامل أحمد، **التوجيه والإرشاد النفسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.

10- عبد المحسن بن عبد العزيز أبانمي، **الوسائل التعليمية : مفهومها وأسس استخدامها ومكانتها في العملية التعليمية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1414هـ.

11- علاء عباس والسلامى محمد، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة - مفهوم المبادرة - استراتيجية المبادرة - تحليل الفرص المحلية والدولية** -، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية - مصر، 2018.

12- عمر وعلاء الدين زيدان، **ريادة الأعمال القوة الدافعة للاقتصاديات الوطنية**، المنطقة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، مصر، 2007.

13- لحريري رافدة وإمامي سمير، **الإرشاد التربوي و النفسي في المؤسسات التعليمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

14- مجلس البحث العلمي، **مجتمع المعرفة العربي ودوره في التنمية**، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، المملكة العربية السعودية، 1426هـ.

15- محمد مصطفى، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالثة، المؤسسة الجامعية، ط1، لبنان، 2000.

16- مذكور علي أحمد، **الشهرة التعليمية، رؤية متكاملة للمنظومة التربوية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.

17- مصطفى يوسف كافي، ريادة الأعمال وإدارة المشاريع الصغيرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، عمان، 2016.

18- هاشم فوزي العبادي ويوسف حجيم الطائي، **التعليم الجامعي من منظور إداري**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، 2011.

19- وصف عقيلي عمر، **إدارة الموارد البشرية المعاصرة - بعد إستراتيجي**-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

20- وفاء بنت ناصر وآخرون، ريادة الأعمال، مكتبة الملك ، ط2، السعودية، 2011.

21- محمد عبد السلام، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مكتبة نور، القاهرة - مصر، 2020.

22- علي معمر عبد المؤمن، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية - الأساسيات والتقنيات والأساليب - ، الإدارة العامة للمكتبات، ليبيا، 2008.

23- لطاد ليندة وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، 2019.

24- محمد محمد قاسم، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط01، بيروت، 1999.

25- عبدات ذوقان وآخرون، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للطباعة، ط06، عمان، 1998.

26- بيومي محمد أحمد، البحث العلمي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، ط01، 2003.

27- زياد بن علي بن محمود الجرجاوي، القواعد المنهجية التربوية لبناء الاستبيان، مطبعة أبناء الجراح، مدينة غزة – فلسطين، 2010.

28- Abdulnasir Abdulmelike Mohammed, Entrepreneurship and Enterprise Development Lecture Note, Madawalabu University, 2016.

29- Küttim Merle et al.., Entrepreneurship education at University level and students entrepreneurial intentions, Contemporary Issues in business, Management and Education 2013, Procedia - Social and Behavioral Sciences 110.

30- Yifan Wang, L'évolution de l'intention et le dévelopement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française: étude longitudinale, thèse de doctorates sciences de gestion, l'école centrale de lille, france, 2010.

ثانيا: المجلات

31- أحمد جلول، "**الجامعة الجزائرية: مشكلات وتوجهات**"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد01، الجزائر، 2022.

32- أمل هاشم علي، **حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد11، العدد01، 2020، مصر.

33- أنعام عبد الزهرة متعب، **حاضنات الأعمال وإدارة العمليات – مدخل نظري –**، مركز دراسات الأوفة، العدد12، النجف – العراق، 2009.

34- بديار أمينة وعرابش زينة، **واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر ودوره في استدامة المشاريع المقاولاتية**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات – المركز الجامعي إيليزي- ، العدد03، الجزائر، جانفي2019.

35- بن الشيخ بوبكر الصديق، **التعليم المقاولاتي كوسيط في العلاقة بين التوجه المقاولاتي والبنية المقاولاتية للطلبة**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد07، العدد01، الجزائر، جوان2021.

36- بن الشيخ بوبكر الصديق، محددات **التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين – دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سكيكدة**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد08، الجزائر، 2017.

37- بن راير مبارك وبن راير عبد الوهاب، **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ودورها في تحفيز المقاولاتية**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، الجزائر 2017.

38- بن عباس موسى وزدوري أسماء، **دار المقاولاتية بوابة الطالب الجامعي على النظام البيئي المقاولاتي المحلي** – دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعة باتنة 02 – مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد09، العدد04، الجزائر، 2021.

39- بن عمور جميلة وآخرون، **جودة التكوين الجامعي لنظام LMD من وجهة نظر الطلبة الجامعيين**، مجلة روافد، المجلد05، ديسمبر 2021، ص، ص128-129.

40- بن ناصر عيسى، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد18، الجزائر، مارس2010.

41- بن نذير نصر الدين وخروبي سفيان، **أثر العوامل الثقافية والاجتماعية على التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد11، الجزائر.

42- بناي مصطفى وآخرون، **مساهمة حاضنات الأعمال في ترقية الأنشطة المقاولاتية في الجزائر** – دراسة حالة حاضنة الأعمال لولاية بسكرة –، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد09، العدد01، الجزائر، 2020.

43- بواب رضوان، ميلاط صبرينة، **سوسيولوجية التعليم الجامعي- قراءة مفاهيمية ونظرية**، مجلة سوسيولوجيون، العدد01، الجزائر، 2021.

44- بوثلجة عائشة وآخرون، المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد03، العدد03، الجزائر، أكتوبر2019.

45- بوزقزي رزيقة وقوارح محمد، **سبل تنمية الكفايات التدريسية لدى الأستاذ الجامعي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص : ملتقى التكوين بالكفايات في التربية، 17-18 جانفي2011.

46- بوسعادة قاسم، **تكوين المعلمين وإشكاليته**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد01، العدد02، جوان2011.

47- بوسعدة سعيدة وبعوني ليلى، **الحاضنات التكنولوجية كمدخل لتدعيم الابتكار في المشاريع المقاولاتية تجارب عربية رائدة**، مجلة المؤسسة، العدد07، الجزائر، 2018.

48- بوشول السعيد وآخرون، **المقاولاتية كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي – دراسة حالة المملكة العربية السعودية –**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، 2017، الجزائر.

49- بوضياف علاء الدين وزبير محمد، **دور الحاضنات التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد04، العدد07، الجزائر، 2020.

50- بوطرفة رشيد وصغير عماد، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية– عرض تجارب دولية ناجحة–**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2020.

51- بوعافية بوبكر وناصر عبد القادر، **أثر التعليم الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين– دراسة ميدانية على طلبة جامعة سيدي بلعباس–**، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد07، العدد01، 2021.

52- بوفالطة محمد سيف الدين وعزيزي نذير، **مشكلات نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي– دراسة حالة على طلبة قسم علوم التسيير بجامعة قسنطية –2**، مجلة التنمية البشرية، المجلد06، العدد 04، الجزائر، 2019.

53- بوقطف محمود وبن مكي نجاة، **المقاولاتية ودورها في دعم سوق العمل للشباب الجامعي الجزائري**، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد63، 2019.

54- بيض القول إبراهيم وتجاني منصور، **اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو النشاط المقاولاتي – دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة الجلفة –**، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد02، العدد08، الجزائر، 2019.

55- بيض القول إبراهيم وتجاني منصور، **أثر العوامل الاجتماعية والمهاراتية على التوجه نحو المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين – دراسة ميدانية على عينة من طلبة العلوم الاجتماعية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد18، العدد02، الجزائر، 2020.

56- تركي رابح، **تطوير التعليم الجامعي في الجزائر وفق سياسة التوازن الجهوي**، مجلة الثقافة، العدد78، الجزائر، 1983.

57- جبار سعاد وناجي أمينة، **التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية – دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس-**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد14، العدد01، الجزائر، 2020.

58- جنان الحاج، الجامعة الجزائرية بين السياسات المرسومة ودواعي الإصلاح، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد02، الجزائر، 2021.

59- جيلالي العقاب وكروش نور الدين، **دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين**- دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت -، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد14، العدد03، الجزائر، 2020.

60- حياة فرد، أحمد شاطر باش، **التعليم العالي في الجزائر بعد تطبيق LMD**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد01، الجزائر، 2023.

61- خميس نفيسة وعواطف محسن، دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة، مجلة رؤى الاقتصادية، المجلد07، العدد02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، ديسمبر2017.

62- رشيم حسين، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02، الجزائر، 2003.

63- ريم رمضان، تأثير موقف الطلاب من ريادة الأعمال في نيتهم للشروع بأعمال ريادية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد02، جامعة دمشق، 2012.

64- زارع رباب وكشرود إيمان، **استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز الروح المقاولاتية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد01، الجزائر، 2018.

65- سايبي صندرة وآجرون، **دور التكوين الجامعي في إثارة البنية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين** – دراسة حالة بدار المقاولية بقسنطينة -، مجلة العلوم التجارية، المجلد16، العدد02، الجزائر، 2017.

66- سعدون أمينة، **التعليم العالي للفعالية الإنسانية وتحقيق التنمية**، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد14، جامعة قسنطينة-2-، 2018.

67- سعودي عبد الكريم، **أنماط التكوين في الجامعة الجزائرية " الواقع والمأمول"**، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد05، العدد02، الجزائر، 2019.

68- سلوى أحمد أمين ووسن ناصر محمد، قياس اتجاهات طلبة الجامعة نحو ريادة الأعمال، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد24، العدد102، 2018.

69- سماتي حاتم، قندوز محمود، **إحصائيات عن الجامعة الجزائرية (1962 - 2018)**، مجلة منارات لدراسات العلوم الاجتماعية، العدد02، الجزائر، 2018.

70- السيد منير حسن علي، **الصورة الذهنية لدى المستهلكين السعوديين عن السلع الاستهلاكية المصنعة محليا مقارنة بالسلع المستوردة - دراسة استطلاعية لاتجاهات المستهلكين في مدينة جدة**، الإدارة العامة، المجلد30، العدد68، 1990.

71- شبيلي بلقاسم وقنيفة نورة، **رأس المال البشري...مدخل لبناء التنمية قراءة سوسيولوجية**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد07، العدد01، الجزائر، مارس2020.

72- عبد القادر سيدي عابد، التكوين **الجامعي في نظام (ل.م.د) وعلاقته بمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة -دراسة ميدانية بجامعة الشلف-**، مجلة مداد، (د.ع)، الجزائر، 2020.

73- عبدلي حبيبة وآخرون، **تعزيز الثقافة المقاولاتية بالجامعة الجزائرية " تجليات ومعيقات "**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد18، العدد01، الجزائر، 2020.

74- عليلي أمين وماحي كلثومة، **محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين - دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة سيدي بلعباس**، مجلة اقتصاد المال والأعمال JFBE، المجلد03، العدد03، الجزائر، 2019.

75- غياد كريمة وآخرون، **أثر التعليم المقاولاتي على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة المقبلين على التخرج - دراسة حالة لطلبة ماستر-** ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، العدد01، الجزائر، 2022.

76- فاضل عائشة، **الإجراءات القانونية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال**، مجلة القانون العام الجزائر والمقارن، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

77- فاضل عائشة، **الإجراءات القانونية لدعم وتطوير المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال**، مجلة القانون العام الجزائر والمقارن، المجلد 08، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2020.

78- قارة ابتسام وآخرون، **دور دار المقاولاتية في تطوير الفكر المقاولاتي لدى الشباب الجامعي** – دار المقاولاتية بجامعة غليزان نموذجا –، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال JEGE، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2020.

79- القانون رقم 01-،03 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422، الموافق لـ 20 أوت سنة 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد47، الصادرة بتاريخ 03 جمادى الثانية 1422، الموافق لـ 22 أوت 2001.

80- قرومي عبد الحميد وبن علي حنان، **روح المقاولاتية ودورها في تنمية التفكير والإبداع الإداري في منظمات الأعمال الجزائرية**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد02، العدد01، الجزائر، 2018.

81- قوجيل محمد وقريشي يوسف، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد07، الجزائر، 2015.

82- كمال عويسي، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد02، الجزائر، 2019.

83- لباد معمر ومودي رمزي، دور **التكوين بمعاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية في إعداد الطالب الجامعي لخوض مجال التدريب الرياضي**، مجلة التميز، المجلد03، العدد01، المنصة الجزائرية للمجلات العلمية، الجزائر، 2021.

84- لخضر مداح، **الجامعة أساس نشر المعرفة وخدمة المجتمع**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2010، ص، ص191-192.

85- لفقير حمزة، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد01، العدد12، جامعة برج بوعريريج، 2015.

86- لوالبية فوزية وآخرون، **دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولاتي في الوسط الجامعي – جامعة الجلفة نموذجا** –، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد04، العدد02، الجزائر، 2019.

87- محمد جودت ناصر وغسان العمري، **قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا في إدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد 04، 2018.

88- محمد فلاق وآخرون، **آليات هندسة تكوين المقاولاتية في الوسط الجامعي**، مجلة التنويع الاقتصادي، المجلد02، العدد02، الجزائر، 2021.

89- المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، **المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية** – مجلة دورية علمية محكمة –، العدد19، برلين– ألمانيا، نوفمبر2021

90- مسعودي عبد الكريم، **دور حاضنات الأعمال في مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة مشتلة المؤسسات بأدرار**–، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد06، العدد01، الجزائر، 2018

91- مسكين عبد الحفيظ وزرقوط ريمة، **تنمية الفعل المقاولاتي في إطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد وأثره على التشغيل**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد03، العدد01، الجزائر، جوان 2019.

92- مسيخ أيوب، **التوجه المقاولاتي للشباب الجامعي الجزائري**، ملفات الأبحاث في الإقتصاد والتسيير، العدد06، الجزائر، 2017.

93- معراج هواري وعبيدي فتيحة، **دار المقاولاتية ودورها في تحضير الطالب الجامعي لولوج عالم الأعمال** – جامعة الجلفة نموذجا–، مجلة دراسات – عدد الاقتصادي –، المجلد 07، العدد01، الجزائر، جانفي2016.

94- معيزي نجاة وبوزرب خير الدين، **دور الجامعة في تحسين روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد20، العدد03، الجزائر، 2017.

95- مقدم أمال وآخرون، **واقع جودة هندسة التكوين الجامعي في ظل الإصلاحات الحديثة من وجهة نظر الأساتذة – جامعة خميس مليانة نموذجا** –، مجلة الأثر للدراسات النفسية والتربوية، جامعة الجيلالي بونعامة، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2020.

96- مهدي مراد، **المقاولاتية آلية للتنويع في الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الأزمة الراهنة**، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد07، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير- جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس، 2017/12/31.

97- هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى، إشكالية **التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية – دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي**-، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد01، الجزائر، 2019.

98- هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى، **محددات التوجه الشباب الجامعي نحو النشاط المقاولاتي – دراسة ميدانية لعينة من الشباب الجامعي**، مجلة اقتصاديات، العدد08، الجزائر، 2018.

99- هني طه وقدال زين الدين، **الثقافة المقاولاتية بين ضرورة المرافقة واحتياجات التمويل**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد03، العدد02، الجزائر، 2020.

100- هوام مروة ومنيرة سلامي، **محددات النية المقاولاتية للطلبة وفق أبعاد نموذج Ajzen – دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة ورقلة خلال 2020-2021**، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد05، العدد01، الجزائر، 2022.

101- وهيبة سراج وآخرون، **مساهمة التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة – كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الشلف نموذجا**-، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد01، الجزائر، جانفي2023.

102- دريوش راضية، **مفهوم المنهج العلمي وحدوده في العلوم الاجتماعية**، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلد08، العدد03، الجزائر، 2021.

103- در محمد، **أهم مناهج وعينات وأدوات البحث العلمي**، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، العدد09، الجزائر، 2017.

ثالثا: المذكرات والأطروحات

104- أسماء سالم، **مخرجات التكوين الجامعي المتخصص في السمعي البصري وعلاقته بسوق العمل،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص الإذاعة والتلفزيون، قسم علوم والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

105- أسماء هارون، **التعليم الجامعي بين رهانات الجودة وتحديات التنمية المستدامة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في فرع: علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف 2، 2019-2020.

106- أيمن يوسف، " **تطور التعليم العالمي : الإصلاح والآفاق السياسية** "، رسالة لنيل شهادة ماستر في علم الاجتماع السياسي، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر-، 2007-2008.

107- بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، قسم علم اجتماع، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015.

108- بن نونة نادية، العلاقة بين **التكوين الإعلامي الأكاديمي وتشكيل الرؤية النقدية لدى طلبة علوم الإعلام والاتصال،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تكنولوجيا الإعلام والمجتمع، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم - ، 2017-2018.

109- بوعافية بوبكر، المقاولاتية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المحلية-دراسة حالة المؤسسات المنجزة في الغرب الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص المقاولاتية والتنمية المحلية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس-سيدي بلعباس، 2021-2022.

110- حفجوف فتيحة، **معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين- دراسة ميدانية في جامعة سطيف،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2007-2008.

111- حفيظي سليمة، **التكوين الجامعي والاحتياجات الوظيفية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، علم الاجتماع، قسم علوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2006.

112- رباب أقطي، **التكوين الجامعي وعلاقته بكفاءة الإطار في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر- باتنة - ، (2008-2009).

113- رشيد بوحجر، إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر- دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية -، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019-2020.

114- سلامي منيرة، **دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر- دراسة ميدانية على عينة من المقاولات** -، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة ورقلة، 26 أفريل2015.

115- سوالمي أسماء، **برامج التكوين الجامعي في علم المكتبات نظام ل.م.د في ظل التطورات التكنولوجية - جامعة الجزائر نموذجا**-، مذكرة مقدمة لاستعمال متطلبات شهادة الماجستير في علم المكتبات، تخصص تقنيات التوثيق ومجتمع المعلومات، قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران-1- أحمد بن بلة، 2014-2015.

116- سولامي دلال، **محاولة للبناء ملمح التكوين البيداغوجي للأستاذ الجامعي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الإجتماعي، قسم العلوم الإجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، 2010.

117- غربي صباح، **دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013-2014.

118- قايدي أمينة، **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين**، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات، قسم تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2016-2017.

119- لعجال حمزة، **اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو فعالية برامج التكوين لتخصصات المكتبات في التحضير للحياة الوظيفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة وتسيير المكتبات ومراكز المعلومات، قسم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي- تبسة، 2020-2021.

120- مرزوقي بدرالدين، رابحي عنتر، **التكوين الجامعي والتوجه المقاولاتي بجامعة تبسة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسي- تبسة، 2020-2021.

121- نمورنوال، **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة موارد بشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة -، 2011-2012.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

122- بوراس بودالية وصحراوي جليلة، **واقع حاضنات الأعمال في الجزائر وسبل ترقيتها**، المؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان: التدريب من أجل التشغيل والتنمية، 9-10 ديسمبر 2018، الجزائر.

123- بوطورة فاطمة الزهراء وهواري احلام، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية**، ورقة بحثية ضمن الملتقى الوطني، الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى إسطمبولي-معسكر، 10-11 ديسمبر 2018.

124- سايح فطيمة، **تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم والدوافع المقاولاتية**، الملتقى الدولي الأول حول التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي-تحديات وأفاق-، جامعة وهران، نوفمبر 2018.

125- سلمي منيرة، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر- بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة-**، الملتقى الوطني حول: استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 18-19 أفريل2012، الجزائر.

126- مخطاري مصطفى وآخرون، **نحو استدامة المشاريع المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي -** التجربة الجزائرية وبعض التجارب العالمية-، المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار، 18-19 أفريل2017، الجزائر.

127- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **إستراتيجيات التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ21**، ورشة العمل المصاحبة للندوة تحت عنوان " تنمية أدوار عمداء الكليات كقادة إداريين "، المنعقدة بين المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا في المنامة – مملكة البحرين، أكتوبر 2007.

128- نظام التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الوضع الراهن والأفق المستقبلية، المؤتمر الثامن عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الجزائر، 26، 27، 28 ديسمبر 2021.

129- نوي طه حسين وآخرون، **عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي**، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، 11 أفريل2016، الجزائر.

خامسا: الجريد الرسمية

130- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، القانون رقم 99-05 المؤرخ في 04 أفريل1999، يتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد(24)، صادر بتاريخ 13 أفريل1999

131- المرسوم التنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 27 محرم 1442 الموافق لـ 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال" وتحديد مهامها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد55، الصادرة بتاريخ 03 صفر 1442 الموافق لـ 21 سبتمبر 2020.

132- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017، **يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 02، الصادرة بتاريخ 12 ربيع الثاني 1438 الموافق لـ يناير 2017

133- قانون رقم 19-14، مؤرخ في 14 ربيع الثاني 1441 الموافق لـ 11 ديسمبر سنة 2019، **يتضمن قانون المالية لسنة 2020**، الجريدة الرسمية، العدد81، الصادرة بتاريخ 3 جمادى الأولى 1441 الموافق لـ 30 ديسمبر 2019

134- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، رئاسة الحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 279/03 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 23 غشت سنة 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد51، الصادر بتاريخ 25 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 24 غشت 2003.

المواقع الإلكترونية

135- **أحداث قانونية مختلفة: بوابة القانون الجزائري -وزارة العدل**، نقلا عن الرابط: https://droit.mjustice.dz.

136- بن قايد فاطمة الزهراء، **تعزيز قدرة الطالب الجامعي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للإقتصاد الوطني**، مخبر بحث دراسات اقتصادية المناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، جامعة برج بوعريريج، نقلا عن الرابط: https://www.academia.edu.com.

137- الجودي محمد علي، **تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي**، نقلا عن الرابط : https://asjp.cerist.dz.

138- الحايس عبد الوهاب جودة، **أنماط التكوين والتأهيل في مؤسسات التعليم الجامعي وفرض التشغيل** " **رؤى نظرية ومقترحات علمية** "، نقلا عن الرابط https://www univ.chlef.dz.

139- دار المقاولاتية جامعة غرداية، **التعريف بدار المقاولاتية**، نقلا عن الرابط : https://www.univ-ghardaia.dz.

140- زريقي معاذ، **من هو طالب الجامعة الحقيقي؟** نقلا عن الرابط: https://anwan.me.com بتاريخ

141- زير سوسن، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، أولى ماستر جميع التخصصات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 2 أوت 1955 – سكيكدة، 2017-2018، نقلا عن الرابط : https://fsecg.univ.skikda.dz

142- الفصل الثالث: **الطالب الجامعي**، نقلا عن الرابط Rttps://dspace.univ-djelfa.dz.com.

143- القرار الوزاري رقم 75-12 حول شهادة مؤسسة ناشئة وشهادة براءة اختراع، موضوع يوم توجيهي بالجامعة، نقلا عن الرابط: https: //www.univ-adrar.adu.dz،

144- قلبازة آمال، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، السنة أولى ماستر، جميع التخصصات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021/2020 نقلا عن الرابط: https://dspace.Univ-ghardaia.dz.

145- قواميس ومعاجم اللغة العربية، **عربي - عربي**، نقلا عن الرابط: https://www.arabdict.com.

146- اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية، **آليات تنفيذ القرار 1275**، نقلا عن الرابط : https://inst-va.univ-batna.dz.

147- معجم المعاني الجامع، **معجم عربي - عربي**، نقلا عن الرابط : https://www.almaany.com.

148- معجم المعاني الجامع، **معجم عربي- عربي**، نقلا عن الرابط https:// www.almaany.com

149- مكيداش إيمان، **مذكرة تخرج على شكل مشروع مؤسسة ناشئة، بوابة الطالب نحو عالم المقاولاتية**، نقلا عن الرابط : www.Almostathmir.dz.

150- أحمد عيسى ابتسام، بحث في مناهج البحث : الاستبيان قواعد تصميمه، خطواته، أشكاله، مزايا وعيوبه، قسم الدعوة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية شاه علم- ماليزيا، ص، ص1-2، نقلا عن الرابط : www.b-sociology.com.

151- Vice recoral du développement de la prospective et de l'orientation، الهياكل البيداغوجية، نقلا عن الرابط : https://vrdpo.univ-guelma.dz،

152- جامعة 08 ماي 1945- قالمة-، تاريخ، نقلا عن الرابط : https://www.univ-guelma.dz،

153- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الكاية، نقلا عن الرابط : https://fshs.univ-guelma.dz،

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 –قالمة –
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: علم الاجتماع
تخصص: علم اجتماع تنظيم وعمل

استمـــارة الاستبيـــان

التكوين الجامعي وأثره على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين

دراسة ميدانية لعينة من طلبة جامعة 8 ماي 1945 – قالمة –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر "ل.م.د"

دفعة 2023

إعداد الطلبة :

- أشرف الدين موادنة
- آية بن قيراط

إشراف الأستاذة:

أ.د/ ليليا بن صويلح

نرجو من سيادتكم الإجابة بكل حرية وأمانة لخدمة موضوع بحثنا المذكورة أعلاه حيث اننا نسعى إلى جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وهذا الامر لا يتحقق دون مساعدتكم، وامدادنا بالمعلومات المطلوبة، وهي عامل هام في انجاز البحث والوصول الى نتائج، علما أن المعلومات المشتاقة من استمارة الاستبيان لن تستخدم الا لغرض البحث العلمي وفقط.

- وشكرا جزيلا لكم

المحور الأول: البيانات الشخصية

01– الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

02– السن : [18– 22] ☐ [23– 27] ☐ [28– 32 فما فوق ☐

03– التخصص : .....

04– المستوى الجامعي : ماستر ☐ دكتوراه ☐

المحور الثاني: آليات تفعيل التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين

05– هل لديك فكرة حول وجود دار المقاولاتية في الجامعة ؟ نعم ☐ لا ☐

06– هل سبق لك وأن حضرت للملتقيات و النشطات التي تنظمها دار المقاولاتية في الجامعة ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم. كيف تراها ؟ عادية ☐ مفيدة ☐

07– هل ترى أن دار المقاولاتية تساعد على نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة الجامعيين ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم. من خلال ماذا ؟

تحسيسهم و توعيتهم ☐ تشجيعهم و دعمهم ☐

08– في نظرك هل ترى أن دار المقاولاتية بإمكانها مرافقة ودعم أفكار الطلبة على أرض الواقع ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم. من خلال ماذا ؟

برامج متخصصة ☐ دورات تدريبية ☐ منح مالية ☐

09– هل تقوم دار المقاولاتية باكتشاف الطلبة الذين لديهم أفكار إبداعية من أجل تطويرها ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة لا. ماذا تقترح ؟

.....

.....

10– هل سبق لك و أن رأيت مشاريع ناجحة لطلبة احتضنتهم دار المقاولاتية ؟

نعم ☐ لا ☐

11– هل ترى أن دار المقاولاتية تسعى إلى ربط الطلبة بسوق العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم. من خلال ماذا ؟

.....

.....

12– هل ترى أن هيئات الدعم و المرافقة المرتبطة بدار المقاولاتية لها دور في الرفع من الثقافة المقاولاتية ؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: البرامج البيداغوجية وأثرها على التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين

13– هل ترى أن التكوين الجامعي الذي يتلقاه الطالب يتماشى مع المتغيرات الخارجية في السياق الراهن ؟ نعم ☐ لا ☐

14– هل ترى بأن تدريس المقاولاتية كمقياس في الجامعة يساعد على نشر الفكر المقاولاتي ؟

نعم ☐ لا ☐

15– هل تعتقد أن الوعي بالمقاولاتية يختلف بإختلاف التخصص الجامعي للطالب ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم. لماذا؟

.....

.....

16– هل البرامج البيداغوجية الموضوعة تساهم في توجيه الطلبة نحو المقاولة و إنشاء المشاريع ؟

نعم ☐ لا ☐

17– هل ترى أن التعليم المقاولاتي أصبح ضرورة يفرضها وقتنا الحالي ؟ نعم ☐ لا ☐

*في حالة الإجابة بنعم. لماذا؟

.....

.....

18– هل المقررات الدراسية المعتمدة تساهم في بلورة أفكار الطالب و تشجيعه نحو المبادرات الفردية ؟

نعم ☐ لا ☐

19– هل ترى أن المحاضرات و الندوات تساهم في زيادة وعي الطلبة بالمقاولاتية ؟

نعم ☐ لا ☐

20– هل ترى أن البرامج البيداغوجية تتوفر فيها الإمكانيات المناسبة التي تتماشى مع متطلبات سوق العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة لا. ماذا ينقصها ؟

.....

المحور الرابع: التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين

21– هل لديك الرغبة في التعرف أكثر على ماهية المقاولاتية ؟ نعم ☐ لا ☐

22– هل سبق لك و أن فكرت في إنشاء مشروع خاص بك ؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

23– كيف تقيم المقاولة و إنشاء المشاريع الصغيرة في وقتنا الحالي ؟ ناجحة ☐ فاشلة ☐

*إذا كانت الإجابة بفاشلة. ما سبب ذلك ؟

.....

24– هل تحس أنه لديك القدرة على الإبداع كونه عامل أساسي في المقاولة ؟

نعم ☐ لا ☐

25– إذا أتيحت لك فرصة إنشاء مشروع صغير هل بإمكانك تحمل المسؤولية ؟

نعم ☐ لا ☐

26– هل أنت مدرك للصعوبات التي قد تواجهها في إنشاء مشروعك الخاص ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم. حدد هذه الصعوبات ؟ تنظيمية ☐ مالية ☐ إدارية ☐

أخرى.....

27– هل تفضل وظيفة حكومية أو إنشاء مشروع صغير خاص بك ؟

أ – وظيفة حكومية ☐ ب – مشروع صغير ☐

*إذا كانت الإجابة ب (أ). لماذا ؟

.....

.....

28– هل لديك فكرة حول خطوات إنشاء مشروع صغير ؟ نعم ☐ لا ☐

*إذا كانت الإجابة بنعم. ما هو مصدر هذه المعلومات ؟

.....

29– هل ترى أن توجهك المقاولاتي يمكن أن يتطور إذا وجد المحيط المناسب لذلك ؟

نعم ☐ لا ☐